المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية

قسم السياسة العامة والأنظمة المقارنة

تكيف النظام السياسي الجزائري مع موجة الحراك العربي(2011-2015)

مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات الحصول على شهادة الماستر في العلوم السياسية

تخصص النظم السياسية المقارنة

إعداد الطالب:

مسعد وليد

إشراف:

أ.خننو فاتح

السنة الجامعية:2016/2015

شكر وعرفان

الحمد الطويل لربي وخالقي على امتنانه علي وتوفيقه لي في إتمام هذه المذكرة .

ثم أتوجه بالشكر لأستاذي القدير "خننو فاتح" على كرمه وتحمل مسؤولية الإشراف على هاته المذكرة،

وعلى نصائحه القيمة وتوجيهاته السديدة والتي استفدت منها كثيرا.

خطة البحث:

مقدمة

1. **الإشكالية**
2. **فرضيات البحث**
3. **أهمية الدراسة (الموضوع)**
4. **أسباب اختيار الموضوع**
5. **هدف البحث**
6. **تحديد المفاهيم**
7. **الدراسات السابقة**
8. **الإطار المنهجي**

الفصل الأول: الإطار المفاهيمي للنظام السياسي

المبحث الأول: ماهية النظام السياسي

المطلب الأول: تعريف النظام السياسي ووظائفه

الفرع الأول: تعريف النظام السياسي

الفرع الثاني: وظائف النظام السياسي

المطلب الثاني: مكونات وعناصر النظام السياسي

الفرع الأول: مكونات النظام السياسي

المبحث الثاني: تصنيف وأشكال النظم السياسية

المطلب الأول: تصنيف الأنظمة السياسية

المطلب الثاني: أشكال الأنظمة السياسية والحكومات

الفرع الأول: أشكال الأنظمة السياسية

الفرع الثاني: أشكال الحكومات

المبحث الثالث: المجتمع المدني

المطلب الأول: مفهوم المجتمع المدني

المطلب الثاني: عناصر وأهمية المجتمع المدني

الفرع الأول: عناصر المجتمع المدني

الفرع الثاني: أهمية المجتمع المدني

المبحث الرابع: اقترابات النظم السياسية

المطلب الأول: الاقتراب المؤسسي

الفرع الأول: مفهوم المؤسسة

الفرع الثاني: توجهات المؤسسية

الفرع الثالث: معايير المأسسة

الفرع الرابع: الهندسة المؤسسية

الفرع الخامس: الاتجاهات المؤسسية الحديثة في التحليل السياسي للنظم السياسية

المطلب الثاني: الاقتراب النسقي

الفرع الأول: نموذج دافيد أيستن

الفرع الثاني: نموذج هربرت سبيرو النسقي

المطلب الثالث: الاقتراب الاتصالي

الفرع الأول: النظام السياسي والاتصال عند دويتش

الفرع الثاني: كيف تتم العملية الاتصالية

المطلب الرابع: اقتراب الوظيفية البنيوية

المطلب الخامس: اقتراب الكوربوراتية

الفرع الأول: مفهوم الكوربوراتية

الفرع الثاني: الخصائص المشتركة للنظم الكوربوراتية

الفرع الثالث: أشكال الكوربوراتية عبر المجتمعات

الفصل الثاني: دراسة النظام السياسي الجزائري

المبحث الأول: نظرة على النظام السياسي الجزائري

المطلب الأول: الظروف التاريخية لعودة الدولة الجزائرية بعد الاستقلال

الفرع الأول: ميلاد الدولة الجزائرية المستقلة

الفرع الثاني: أزمة الشرعية وأحداث صيف 1962

المطلب الثاني: حزب جبهة التحرير جهاز من أجهزة الدولة.

المبحث الثاني: التحول الديمقراطي في الجزائر

المطلب الأول: العوامل الداخلية للتحول الديمقراطي في الجزائر

الفرع الأول: العوامل السياسية

الفرع الثاني: العوامل الاقتصادية والاجتماعية

الفرع الثالث: العوامل الثقافية والإدارية

المطلب الثاني: العوامل الخارجية للتحول الديمقراطي في الجزائر

الفرع الأول: الضغوطات السياسية الدولية

الفرع الثاني: الضغوطات الاقتصادية الدولية

المبحث الثالث: النظام الدستوري الجزائري بين الأحادية والثنائية

المطلب الأول: تكريس الأحادية

الفرع الأول: السلطة الواحدة والموحدة في أول دستور للدولة الجزائرية المستقلة

الفرع الثاني: حزب جبهة التحرير جهاز من أجهزة الدولة

الفرع الثالث: طبيعة العلاقة بين حزب جبهة التحرير والدولة

الفرع الرابع: السلطة في ظل نظام 19جوان 1965

المطلب الثاني : تكريس الثنائية والتخلي عن أحادية السلطة التنفيذية

الفرع الأول: مبررات التراجع عن الأحادية

الفرع الثاني : تنظيم السلطة التنفيذية في ظل الثنائية التي اقرها دستور 1989

المطلب الثالث: التعديل الدستوري لسنة 2008والتراجع عن ثنائية السلطة التنفيذية

الفرع الأول : المبررات السياسية

الفرع الثاني : المبررات الدستورية

المبحث الرابع: المجتمع المدني في الجزائر

المطلب الأول: الإرهاصات والسياقات

المطلب الثاني: المجتمع المدني في الجزائر في ظل الحراك العربي الراهن

المطلب الثالث: الإصلاحات السياسية في الجزائر

الفصل الثالث: الحراك العربي

المبحث الأول: الإطار النظري للحراك العربي

المطلب الأول: الوطن العربي معطيات عامة

المطلب الثاني: الواقع القطاعي في العالم العربي

الفرع الأول: الوضع الاجتماعي والثقافي

الفرع الثاني: الوضع الاقتصادي

الفرع الثالث: الواقع السياسي

المطلب الثالث: مفهوم الحراك العربي وسياقاته

المبحث الثاني: الحركات الاجتماعية في الوطن العربي

المطلب الأول: الخلفيات القطاعية للحراك الاجتماعي العربي

المطلب الثاني: دور حركيات المجتمع المدني في الحراك العربي

الفرع الأول: المجتمع المدني التونسي ودوره في سياق الحراك العربي

الفرع الثاني: ابرز أقطاب المجتمع المدني التونسي

المبحث الثالث : نتائج الحراك العربي على النظام السياسي العربي

المطلب الأول: مدلول الفوضى الخلاقة

المطلب الثاني: طبيعة الدور الأمريكي في الثورات العربية

الفصل الرابع: تكيف النظام السياسي الجزائري

المبحث الأول : تكيف النظام السياسي الجزائري من زاوية المقاربة النسقية

المبحث الثاني: تكيف النظام السياسي الجزائري من زاوية المقاربة المؤسساتية الحديثة

أولا- مؤسستي الرئاسة والعسكر

1- المؤسسة العسكرية والهيمنة على الحياة السياسية في المرحلة الأحادية

2-مرحلة الانفتاح السياسي وتراجع دور المؤسسة العسكرية

3- أسباب ومبررات تدخل المؤسسة العسكرية في الحياة السياسية في الجزائر

ثانيا- المجتمع المدني

المبحث الثالث: تكيف النظام السياسي الجزائري من زاوية المقاربة البنيوية الوظيفية والاتصالية والكربوراتية

خاتمة

قائمة المصادر والمراجع

الفهرس

مقـــدمة

مقدمة :

أصبحت الديمقراطية عملة رائجة سياسيا خصوصا بعد تفكك الاتحاد السوفياتي فانخرط الجميع في التعامل مع الديمقراطية سواءا للترويج لها أو في مواجهتها أو بالأحرى مواجهة من يستغلونها كورقة للسيطرة والهيمنة، وفي هذا الصدد العالم العربي لا ينفك أن ينعزل عن هذا المسار.غير أن الأنظمة العربية شكلت الاستثناء من الموجة الثالثة في التحول الديمقراطي حسب تعبير هنتغتون، وتعددت التفسيرات حول سبب الاستثناء وان كان التركيز كبيرا على خصوصيات سوسيوثقافية .وتم رصد التجربة الجزائرية مع أحداث أكتوبر 1988 كفارقة عربية مثلت للملاحظين والدارسين في العلوم السياسية حالة للدراسة قصد الإجابة عن الاستثناء العربي من الموجة الثالثة .فالانتقال الديمقراطي بالمعايير الأوربية اثبت فشله خارج الدائرة الأوروبية دون مراعاة شروط البيئة .فما كان تهليلا بأنه انتقال ديمقراطي في الجزائر مهد في الحقيقة لأزمة أمنية كادت تعصف حتى بوجود الدولة الجزائرية لتنتهي فصولها إلى مصالحة وطنية عجلت بعودة الاستقرار، وفي أواخر عام 2010 وبداية عام 2011 اندلعت احتجاجات بدأت من تونس وتدحرجت ككرة الثلج إلى جل بلدان الوطن العربي وبعد خمس سنين أضفت إلى اختلالات أمنية خطيرة وصلت حد الحديث عن انهيار حدود سايكس بيكو، وبالخصوص أطاحت برؤوس عدة أنظمة جمهورية ولم تمس الأنظمة الملكية، غير أن المفارقة أنه رغم التشابه السوسيوثقافي بين تونس والجزائر إلا أن الجزائر هي النظام الجمهوري الكبير والوحيد في النظام الاقليمي العربي الذي تماسك وبقوة وخالف توقعات الكثيرين في توقعهم تكرار أحداث 5 أكتوبر 1988. وحري بالدراسات السياسية المقارنة أن تلتفت إلى هذا الاستثناء والخصوصية الجزائرية، والأهم فيها إعطاء رؤية تحليلية تعين صانع القرار في الجزائر القدرة على تجنيب الجزائر المخاضات العسيرة والنتائج الكارثية بالنظر إلى السيناريو السوري أو اليمني أو الليبي ومحاولة تبني إستراتيجية واضحة لحماية الأمن القومي الجزائري.

1- الإشكالية :

إن استمرار أو تغير الأنظمة السياسية يقع في حد بعيد على قدرة تلك الأنظمة السياسية على التكيف سواء في مواجهة بيئتها الداخلية أو في مواجهة البيئة الخارجية، والنظام السياسي الجزائري في مواجهة موجة الحراك العربي برهن على تكيفه من خلال استمراره كونه من الأنظمة الجمهورية العربية القليلة التي لم تتزعزع بالمقارنة مع ما طفى من إشكالات أمنية خطيرة تصل حد رهان وجود الدولة القطرية للعديد من الدول العربية على غرار سورية واليمن وليبيا، والمحك حيال هذا التكيف ليس رصده بقدر ما هو تحليله والوصول إلى مؤشراته قصد رصد منحى سير النظام السياسي الجزائري وعليه نصوغ الإشكالية التالية :

كيف تكيف النظام السياسي الجزائري مع موجة الحراك العربي الذي انطلق في 2011 ؟

و يمكن التطرق إلى الإشكاليات الفرعية التالية :

1 – ما هي مقاربات دراسة النظم السياسية التي يمكن من خلالها رصد مؤشرات التكيف؟

2 – هل تكيف النظام السياسي الجزائري يرجع إلى خصوصية تخرج عن دائرة الإرث السوسيولوجي المشترك للعالم العربي؟

3 – هل تكيف النظام السياسي الجزائري يرجع إلى عوامل كامنة في قدرة هذا النظام في التفاعل مع بيئته الداخلية والخارجي ؟

4 – هل تكيف النظام السياسي الجزائري في مواجهة تحديات البيئة الخارجية كان أكثر فعالية بحيث استقرت له بيئته الداخلية ؟

2- فرضيات البحث:

الفرضية العامة : تميز النظام السياسي الجزائري من خلال المؤسسة العسكرية والمؤسسة الرئاسية في مواجهته لتحديات مشابهة لأحداث 5 أكتوبر 1988 مكنه من خبرات لمواجهة موجة الحراك العربي على أرضية استحضار الوعي الجمعي لما أطلق عليه بالعشرية السوداء لمواجهة التحديات الأمنية.

3- أهمية الدراسة (الموضوع):

تكمن أهمية الموضوع في الخصوصية التي لازمت النظام السياسي الجزائري بالمقارنة مع قرنائه من الأنظمة الجمهورية في مواجهة الحراك العربي.

4- أسباب اختيار الموضوع:

لأسباب ذاتية وموضوعية تم اختيار الموضوع

- أسباب ذاتية:كون الجزائر وطني، والجزائر معنية بتأثيرات الحراك العربي.
- أسباب موضوعية:محاولة إثراء الدراسات التي تتناول النظام السياسي الجزائري.

5- هدف البحث:

معرفة مسار تطور النظام السياسي الجزائري ومواجهاته للتحولات الإقليمية، وكسب رؤية علمية تحليلية للنظام السياسي الجزائري.

6- تحديد المفاهيم:

- النظام السياسي: نمط مستمر للعلاقات الإنسانية يتضمن التحكم والنفوذ، والقوة، أو السلطة بدرجه عالية.

7- الدراسات السابقة :

-أطروحة دكتوراه لمحمد بوضياف بعنوان مستقبل النظام السياسي الجزائري، حيث تناوله من خلال الإشكالية التالية:

ما هو مستقبل النظام السياسي الجزائري في ظل الثورة الديمقراطية العالمية، وفي ظل استراتيجيات أوروبية تهدف إلى التحكم والسيطرة على الفضاء المتوسطي؟

وخلص إلى نتيجة مفادها أن التغيير المحتمل إما من مؤسسة الرئاسة أو المتنورون من الجيش

ويمكن الاستفادة من هذه الدراسة من جوانب المسارات التي تناولها في دراسته الاستشرافية وهي نادرة في هذا الباب بالنسبة للنظام السياسي الجزائري.

8-الإطار المنهجي:

اخترنا المنهج المقارن قصد مقارنة أحداث متشابهة وكيف جابهها النظام السياسي الجزائري، واستخدمنا عدة مقاربات تتمثل في:

-المقاربة النسقية والمقاربة المؤسساتية الحديثة والمقاربة الاتصالية لكارل دويتش كونها تشترك في مفهوم التكيف، بالإضافة إلى المقاربة الكوربوراتية التي تفيد في نظرة إلى الحراك العربي من زاوية المنظمات وحركات التغير.

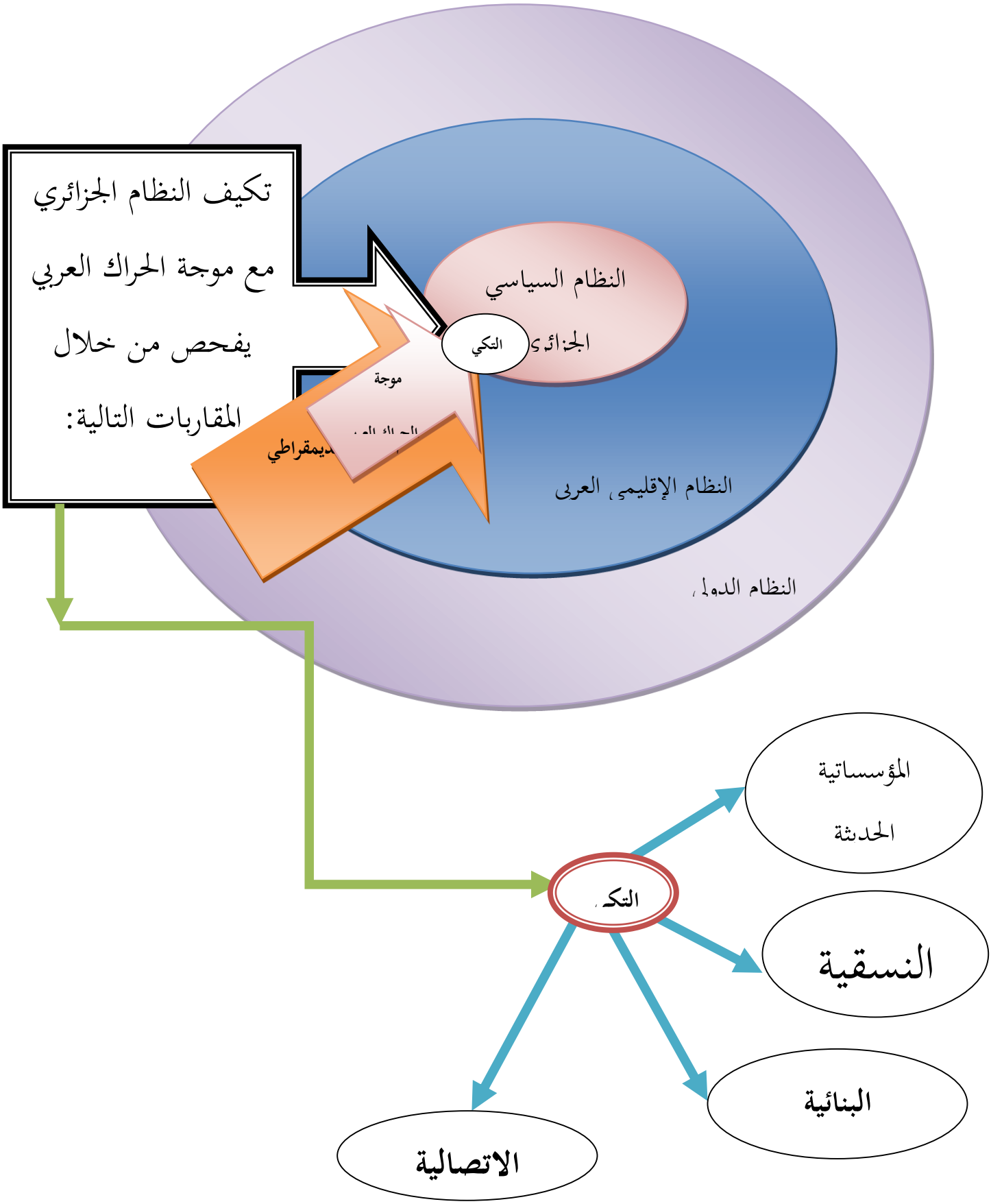

تصور لسير مخطط الدراسة

الفصل الأول:

الإطار المفاهيمي للنظام السياسي

المبحث الأول: ماهية النظام السياسي

المطلب الأول: تعريف النظام السياسي ووظائفه

الفرع الأول: تعريف النظام السياسي

هناك اختلافات واسعة حول تعريف النظام السياسي خصوصا بعد أن أصبح بديلا للدولة في التحليل السياسي لفترة من الزمن، ولذا فالنظم السياسية أصبح ينظر إليها على أنها نوع من الأنظمة الاجتماعية تتمثل في شكل مؤسسي وقانوني يسمى بالدول في الغالب.

عرف النظام السياسي تعريفات عدة، فقد عرفه (رو برت دال) بأنه (نمط مستمر للعلاقات الإنسانية يتضمن التحكم والنفوذ، والقوة، أو السلطة بدرجه عالية)[1].

يمتاز هذا التعريف ببعض العمومية كونه لم يحدد نوعية الأنظمة ولا يشير إلى النظام السياسي فقط، فالأنظمة الاجتماعية والدينية والاقتصادية أيضا تمتاز بسمات القوة والنفوذ والسلطة وهي تعمل في إطار التفاعلات والعلاقات الإنسانية.

وعرف النظام السياسي أيضا (مجموعة من الأنماط المتداخلة والمتشابكة والمتعلقة بعمليات صنع القرارات والتي تترجم أهداف وخلافات ومنازعات المجتمع الناتجة من خلال الجسم العقائدي الذي أضفى صفه الشرعية على القوة السياسية فحولها إلى سلطات مقبولة من الجماعة السياسية تمثلت في المؤسسات السياسية)[2].

وهذا التعريف حاول تحديد أبعاد النظام السياسي من خلال المفهوم وآلية العمل، فأشار إلى انه عبارة عن عناصر متفاعلة وهذه العناصر تمثل المؤسسات التي لها نشاطات محددة مهمتها ترتبط بعمليات صنع القرار، ذلك من خلال ترجمة التشريعات والقوانين إلى سياسات عامة على ارض الواقع وتتم عملية التشريع والتنفيذ انعكاس لأيديولوجية النظام السياسي وشرعيه عمله .

[1] – روبرت دال: **التحليل السياسي الحديث**، ترجمة د. علا أبو زيد، القاهرة، الأهرام، 1993، ص 10 .

[2] – إبراهيم درويش: **النظام السياسي: دراسة فلسفية تحليلية**، ج 1، القاهرة، النهضة العربية، 1968، ص 43 .

أما الدكتور (صادق الأسود) فعرف النظام السياسي بأنه (الأطر القانونية للنشاط السياسي، وتلك الأطر هي مجموعة المؤسسات التي تحتوي النشاطات التي لها علاقة بالسلطة، سلطه تنظيم المجتمع، والمؤسسات هنا عبارة عن بنيه وأعمال ونشاطات تقع داخل البنية)[1].

فالنظام السياسي يشير إلى نشاطات وعمل المؤسسات التي تمثل مكوناته، وتمثل نشاطات تلك المؤسسات آليات عمل النظام السياسي ومن خلالها تتحدد أسس صنع السياسة وكيفية التوصل إلى القرار بصيغته النهائية ومن خلال التوافق بين المؤسسات، وكلما كان هناك توازن وتفاعل بين مؤسسات النظام السياسي كلما كان القرار السياسي أكثر قدرة على النجاح وأكثر قابليه للتطبيق وأكثر تقبل من عموم المجتمع، وآلية عمل النظام السياسي من خلال مؤسسات المختلفة هي التي تشكل السياسة العامة للدولة، فالسياسة العامة تمثل أداء وفاعليه النظام السياسي ونشاطات مؤسسات، فهي تمثل مخرج من مخرجات النظام السياسي، لذلك عرف النظام السياسي بأنه (مجموعة المؤسسات التي تتوزع بينهما آلية التقرير السياسي)[2].

ويبقى مجمل هذه التعريفات يفتقر إلى الدقة، لأنها تواجه في الميدان صعوبة تحديد ما هو سياسي من غيره، وحدود هذا النظام السياسي ومكوناته، وعلاقة هذا المفهوم بالدولة من حيث هو مفهوم بديل، أو هو مفهوم أشمل من الدولة، أو هو أحد جوانب وجودها باعتبار أن لكل دولة نظاما سياسيا أو مجموعة من الأنظمة السياسية الفرعية، مع وجود حدود مادية لها.

و مما سبق نختار تعريف روبرت دال كونه اختص النظام السياسي بنمط مستمر للعلاقات الإنسانية يتضمن التحكم والنفوذ، والقوة، أو السلطة بدرجه عالية.

يبقى هناك كذلك ضرورة التفريق بين النظام السياسي ونظام الحكم، فنظام الحكم يشير إلى مجموع المؤسسات التي تتوزع فيما بينها آلية التقرير السياسي[3]، وهذا يشمل مؤسسات وأبنية السلطة الرسمية والدستورية، إما النظام السياسي فهو يتضمن عناصر أشمل من ذلك.

---

[1] – د. صادق الاسود: **علم الاجتماع السياسي**، بغداد، التعليم العالي، ط 2، 1990، ص 269 .

[2] – محمد فايز توهيل :**علم الاجتماع السياسي**، القاهرة، مكتبة الفلاح، 1999، ص 167 .

[3] – عبد القادر عبد العالي : **محاضرات النظم السياسية المقارنة**، جامعة سعيدة، الجزائر، 2008/2007، ص 07 .

ويعرف ألان سياروف نظام الحكم بأنه: بنية الدولة الرسمية وغير الرسمية، ومجموع الأدوار والعمليات الحكومية، فنظام الحكم يشمل طريقة اختيار الحكومة والمجالس التمثيلية(عبر الانتخابات، الانقلاب، قرار من المؤسسة العسكرية أو الملكية) والآليات الرسمية وغير الرسمية في التمثيل[1].

الفرع الثاني: وظائف النظام السياسي

من أهم تلك الوظائف [2] :

1. الوظائف (السياسات) الاستخراجية.
2. الوظائف (السياسات) التوزيعية.
3. الوظائف (السياسات) التنظيمية.
4. الوظائف (السياسات) الرمزية.

السياسات الإستخراجية : وهي تشير إلى أداء النظام السياسي وكيفيه تعبئه الموارد المادية والبشرية سواء كان مصدرها البيئة الداخلية أو البيئة الخارجية. ومن أكثر السياسات الإستخراجية شيوعا هي الضرائب والإعانات والخدمة العسكرية.

السياسات التوزيعية: ويقصد بها تخصيص الوكالات الحكومية بمختلف أنواعها للأموال والسلع والخدمات والجوائز والفرص وتوزيعها على الأفراد والجماعات.

السياسات التنظيمية: وهو ممارسه النظام السياسي الرقابة على سلوك الأفراد والجماعات في المجتمع، وهنا يتم ربط التنظيم عادة بالجبرية القانونية أو التهديد بها، وقد اتسع النشاط التنظيمي للدولة في العصر الحديث بفعل المشاكل التي أفرزتها عمليتي التحديث والتنمية، كالمرور، الصحة، الأمن الصناعي، التلوث، استغلال العمال، الإسكان...الخ.

[1] – عبد القادر عبد العالي : مرجع سابق، ص 07 .

[2]– كمال المنوفي: **السياسة العامة وأداء النظام السياسي في تحليل السياسات العامة قضايا منهجية**، تأليف مجموعة باحثين، القاهرة، النهضة المصرية، 1988، ص ص 28-29 .

السياسات الرمزية: ويقصد بذلك خلق واستخدام الرموز السياسية التي تدعم الشعور بالمواطنة المسؤولة وتغذي الإحساس بالولاء الوطني، وتدفع المواطنين إلى تقبل التضحيات والمصاعب وبذل كل ما هو نفيس في سبيل رفعة الوطن.

وتتضح نتائج الأداء السياسي في الاستخراج والتوزيع والتنظيم والترميز ونجاح السياسات العامة من خلال طبيعة العلاقات القائمة بين مؤسسات النظام السياسي الرسمية وغير الرسمية وكيفيه أداء كل مؤسسه داخل النظام السياسي باعتباره كل يضم مجموعة من الأجزاء.

المطلب الثاني: مكونات وعناصر النظام السياسي

الفرع الأول: مكونات النظام السياسي

من الناحية المنهجية إذا أردنا أن ندرس نظاما سياسيا لمجتمع أو دولة ما، ما هي العناصر والجوانب والمتغيرات التي ينبغي جمع المعلومات حولها، حتى تعطينا صورة وصفية متكاملة، وقدرة تفسيرية واقعية؟ وفي هذا الإطار طرحت عدة وجهات نظر في دراسة مكونات النظام السياسي، ومعظم الدراسات تركز على أن مكونات النظام السياسي تتجه إلى دراسة ثلاث عناصر أساسية تتمثل في الحكومة والجانب الثقافي والبنية الاجتماعية، والتي تنقسم بدورها إلى عناصر فرعية، فيرى دافيد أبتر David Apter بأن النظام السياسي يتكون من: الحكومة، الجماعات السياسية، نظام التدرج الاجتماعي. أما روي مكريدس وجان بلوندل فيريان بأن مكومات النظام السياسي تتمثل في الحكومة، الإطار الاجتماعي والثقافة السياسية. فروي مكريديس وباعتباره من الناقدين للاقترابات التقليدية في دراسة النظم السياسية يرى أنه لدراسة النظام السياسي لابد من دراسة الحكومة والإطار التاريخي والاجتماعي والجغرافي لها، والتنظيمات الاجتماعية والاقتصادية، ودراسة الايديووجيا ونسق القيم السائد من حيث نمطها السياسي، ودراسة الأحزاب السياسية والجماعات الضاغطة وبينة القيادة[1].

[1] – المرجع السابق، ص13 نقلا عن Sharma Manoj, **Comparative Politics and Political Analyisi,** New Delhi: Anmol Pub, 2007, 03

1-الحكومة والمؤسسات السياسية:

ويقصد بها الأداة الرسمية التي من خلالها يتم طرح وبلورة وتنفيذ القرارات السياسية بشكل قانوني. وهي تتشكل بشكل أساسي من أربع فئات من المؤسسات أو الأجهزة والتي يختلف تركيبها من نظام للآخر وهي: الجهاز التنفيذي، الجهاز التشريعي، الجهاز القضائي، وجهاز الإدارة الحكومية، فهناك من يدرس الحكومة على أساس السلطات التي تتكون منها والتي تمارسها فعليا، سواء بوجود مستوى من الفصل بين السلطات أو تجميع بعض السلطات أو كلها في جهاز أو شخص واحد، وتتمثل في السلطة التنفيذية، السلطة التشريعية، السلطة القضائية، وهناك من يضيف إليها سلطات أخرى مثل السلطة الرقابية التي قد تمارسها المؤسسات التشريعية أو تختص فيها مؤسسة مستقلة مثل مؤسسة النيابة العامة أو مراقب الدولة كما في بعض الأنظمة الإسكندنافية.

ويرى دافيد أبتر David Apter بأن الحكومة تقوم من الناحية البنائية على خمس عناصر تتمثل في:

1 – نظام سلطوي لصناعة القرار

2 – نظام للمحاسبة والمراقبة

3 – نظام للإرغام والعقاب تقوم به الأجهزة الأمنية

4 – نظام لتجديد الموارد وتخصيصها

5 –التجنيد السياسي وتحديد الأدوار.

أما روي مكريدس فيرى بان الحكومة تشمل كل المؤسسات الرسمية التي ترسم السياسة العامة وتقوم بتنفيذها.

2 – الإطار الاجتماعي:

ويشمل البنية الاجتماعية :الطبقات اجتماعية ونظام التدرج الاجتماعي، والمجموعات الاجتماعية : الدينية، الإثنية، اللغوية، والقوى السياسية الفاعلة في المجتمع من أحزاب سياسية ومختلف مؤسسات وتنظيمات المجتمع المدني من جماعات مصالح وجماعات ضاغطة.

3- الثقافة ونمط السلوك السياسي:

ويشمل ذلك أنماط القيم والثقافة السائدة في المجتمع وفي الممارسة السياسية والتي تحدد الشكل الذي تتخذه الشرعية السياسية ونمط الايدولوجيا المهيمنة، وعلاقة الثقافات الفرعية للمجموعات مع الثقافة المهيمنة للنظام السياسي، والأدوار الممنوحة للأفراد والجماعات في الحياة العامة.

الفرع الثاني: عناصر دراسة النظام السياسي[1]

يقترح هوارد فياردا انه لدراسة أي نظام سياسي، أو أي موضوع يتعلق بدراسة الأنظمة السياسية، أن يشمل موضوع الدراسة على العناصر التالية:

1- مقدمة حول الموضوع من حيث أسباب وأهمية دراسة النظام أو البلد المعين، وتقديم الفرضيات وتوضيح الجوانب المنهجية

2- التاريخ السياسي للبلد أو البلدان محل الدراسة، لتحديد الملامح والمحطات التاريخية لنشوئها وتطورها، أو إجراء دراسة مقارنة لنفس البلد عبر فترات تاريخية أو بين مجموعة من البلدان.

3- دراسة الثقافة السياسية أي دراسة نسق الأفكار والقيم والمعتقدات والمعايير السائدة في مجتمع الدراسة.

4- الأساس والاقتصادي والاجتماعي: من حيث مستوى المعيشة، طبيعة النظام الاقتصادي وبنيته، البنية الطبقية والبنية الاجتماعية (قبائل، اثنيات).

5- جماعات المصالح: التي لها دور في صناعة القرار وفي الميدان السياسي، مثل جماعات المصالح المهنية مثل النقابات، المصالح الاجتماعية وغيرها، والنسق الذي تشتغل فيه جماعات المصالح (كوربوراتي، ديمقراطي، تسلطي، شمولي)

6- الأحزاب السياسية: معظم الأنظمة السياسية المعاصرة بها أحزاب سياسية، أو تعتمد التنظيم الحزبي وتعترف به من الناحية الرسمية ماعدا استثناءات، ولكن تختلف فيما بينها من حيث نمط النظام الحزبي السائد، والتركيبة الاجتماعية للأحزاب السياسية، والإطار الوظيفي والتنظيمي للأحزاب السياسية.

[1] – المرجع السابق، ص16.

7- الاتصال السياسي: دراسة العملية الاتصالية من حيث طريقة الاتصال، أدوات الاتصال الجماهيري، من يملكها، لصالح من، وهامش الحرية والحركة الذي تتمتع به.

8- المؤسسات الحكومية: من حيث البناء القانوني والدستوري للمؤسسات السياسية، وعلاقة السلطة بالمواطنين، والأبنية الحكومية: الحكومة، البرلمان، العدالة والحكم المحلي.

9- البيروقراطية الحكومية: كيف تنظم الإدارة الحكومية وتسير، ومن يسيرها.

10- صنع القرار: من يصنع القرار، كيف يتم صنعه، الأطراف المشاركة فيه؟

11- دراسة السياسات العامة: دراسة القرارات والنشاطات الحكومية التي تهدف إلى تغيير الأوضاع وإدارة الأمور الاجتماعية والاقتصادية والسياسية. على المستوى الداخلي أو الخارجي.

وبناءا على هذا المقترح فإن عناصر النظام السياسي تتشكل حسب فياردا من ثلاث عناصر أساسية تتمثل في البنية والاجتماعية بصفة عامة والتي تمثل عنصر المدخلات، والعنصر الثاني هو المؤسسات الحكومية، والعنصر الثالث يتمثل في المخرجات أو السياسات العامة.

المبحث الثاني: تصنيف وأشكال النظم السياسية

المطلب الأول: تصنيف الأنظمة السياسية[1]

النظم السياسية في العالم تختلف فيما بينها من عدة جوانب وخصائص، وذلك باختلاف نمط الحكم السائد فيها، ولذا فمعظم الدراسات في النظم السياسية اهتمت بتصنيف النظم السياسية، وفق عدة معايير، ومن أهم هذه المعايير: معيار العدد، معيار طبيعة النخبة الحاكمة، ثم هناك ما يسمى بالمعايير البسيطة التي تعتمد معيارا واحدا مثل معيار العدد والانتماء الإيديولوجي، وتصنيفات أدرجت عدة معايير ومن أهم التصنيفات تلك التي تندرج ضمن تطور الأنظمة السياسية وفق معايير اجتماعية وسياسية في نفس الوقت، إن التصنيفات المختلفة تشير إلى من يحكم وأسلوب الحكم، ومتغيرات أخرى تدرج في التصنيف.

[1] – عبد القادر عبد العالي : مرجع سابق، ص38.

فوفق العدد: هناك النظام السياسي المونوركي أو الملكي، والنظام الأوليغارشي والنظام الديمقراطي.

ووفق معيار النخبة الحاكمة: هناك الحكم العسكري، الارستقراطي، التقليدي، الأوتوقراطي.

معيار الشرعية: كما عند فيبر بتصنيف أسس شرعية السلطة إلى: عقلانية بيروقراطية، شرعية كارزمية، وشرعية تقليدية.

وهناك مجموعة من التصنيفات الثنائية: النظام الديني مقابل العلماني أو النظام اللاديني، وبصيغة أخرى النظام السياسي الثيوقراطي مقابل أنظمة غير الدينية أو اللادينية وهناك تصنيف على أساس مصدر السيادة: الجمهوري مقابل الملكي، ونمط النظام الاقتصادي: الاشتراكي مقابل الرأسمالي. والنمط الإداري: النظام البيروقراطي مقابل النظام الأدهوقراطي حسب توفلر سيصبح هو النظام السائد في المجتمعات الصناعية التي تعتمد منطق السرعة.

ووفق النظام الدستوري: البرلماني مقابل الرئاسي مقابل الجمعوي، فالنظام الرئاسي فهو نظام جمهوري تنتخب فيه السلطة التنفيذية بانفصال عن السلطة التشريعية. أو وفق نظام الحزبي المعتمد: النظام السياسي التعددي، مقابل النظام السياسي ذو الحزب الواحد.

وهناك تصنيفات تدرج معايير نقدية مثل اعتبار معظم الأنظمة السياسية هي أنظمة أبوية ذكورية، متحيزة ضد الفئات الضعيفة، وقسمت الأنظمة السياسية إلى أندروقراطية مقابل الأنظمة الجينوقراطية، وهناك أنظمة سياسية تاريخية يدور الخلاف حول طبيعتها مثل نظام السياسي للخلافة، وفي نفس الوقت أنواع من الحكم يستند إلى الشريعة الإسلامية، وينافسه مفهوم الإمامة كنظام سياسي تبدو فيه الصبغة الدينية والفردية أكثر، كما أن نمطا من التصنيفات يعتمد الثنائية في التصنيف ليشير إلى الخصائص الأساسية الفارقة بين نمطين أو فئتين من الأنظمة السياسية مثل: الأنظمة التقليدية مقابل الحديثة، الأنظمة الشخصية مقابل اللاشخصية، الأنظمة التسلطية مقابل الديمقراطية، الأنظمة الانتخابية(الأنظمة التي تتبنى الانتخابات كوسيلة لتولي السلطة) مقابل الأنظمة غير الانتخابية الأنظمة الانقلابية، ....الخ.

وهناك تصنيف دافيد أبتر David Apter الذي اعتمد مجموعة من المعايير هي توجهات النخبة السياسية وطبيعتها، مستوى التحديث، ومستوى التنافس السياسي فصنف الأنظمة السياسية إلى أربع فئات

هي: الأنظمة الدكتاتورية، الأنظمة الأوليجاركية، انظمة التمثيل غير المباشر وأنظمة التمثيل المباشر. أما إدوارد شيلز فقد أعطى تصنيفاً على أساس المعايير السابقة أكثر تفصيلا ودقة فقد صنف الأنظمة السياسية المعاصرة إلى: أنظمة ديمقراطية، ديمقراطيات موجهة أو وصائية، أنظمة أوليجاركية تحديثية، أنظمة اوليجاركية شمولية، وأنظمة أوليجاركية تقليدية.

المطلب الثاني: أشكال الأنظمة السياسية والحكومات[1]

الفرع الأول: أشكال الأنظمة السياسية

1- أنظمة الحكم الفردي، أو الأوتوقراطية:

ومن أهم الأشكال التاريخية لها الأنظمة الملكية. وهناك في نفس الوقت أنظمة ملكية دستورية وهي تحاول ممارسة الملك لصلاحيات محددة دستوريا، وهذا يعني أن الأنظمة الملكية تتخذ عدة أشكال، ومن أبرز الأنظمة الملكية تطورا: نظام المملكة المتحدة وهو من أشهر الأنظمة الملكية المقيدة، على غرار بلجيكا، والدانمارك. والتبرير المتخذ أو الشرعية هي الوراثة، او نموذج الحاكم المستنير او الدكتاتور العادل: ومن النماذج التاريخية: الإسكندر، نابليون، كمال أتاتورك.

2-الارستقراطية:

نوع من الحكم وهو يعني باليونانية حكم الأقلية الفضلى مقابل حكم الأوليغارشية التي هي حكم الأقلية غير الفضلى، والبلوتوقراطية والتي تعني حكم الأقلية أو النخبة الغنية.

ووفق أسلوب الحكم والمبادئ التي يسير عليها هناك العديد من الصفات والتصنيفات التي تطلق على أنظمة الحكم، والصعوبة التي تكمن في التصنيف هو عدم حيادية الكثير من الصفات والتسميات التي تطلق أو أطلقت على أنواع معينة من أنظمة الحكم: مثل الإمارة، السلطنة، الدوقية، أو تصف أسلوبا من نمط الحكم مثل الكوربوراتية، وهي يشير إلى نظام سياسي ينبني على تمثيل جماعات المصالح المهنية، وهو في نفس الوقت مفهوم نقدي يشير إلى الفساد الذي يطرأ على أسلوب تمثيل المصالح في الأنظمة السياسية.

[1] – عبد القادر عبد العالي: مرجع سابق، ص40.

والبعض يشير الى معيار طبيعة النخبة الحاكمة وأسلوب عملها مثل الوصف بالأوليغارشية، أو السينارشية لتشير إلى نمط من الحكم يقوم على حكم الجمعيات السرية.

3- الأنظمة التسلطية أو الأتوقراطية:

أنظمة تمارس السلطة والخضوع على المواطنين بأشكال إكراهية وقمعية، لفرض الرقابة والضبط الاجتماعي، وتمارس انتهاك حقوق الإنسان على نطاق واسع. والأنظمة التسلطية لها عدة أشكال فقد تحكم المجتمع وفق إيديولوجية أو تكون مجرد شكل من الديكتاتورية، وتختلف التسلطية عن الشمولية من حيث الدرجة في الحكم والهدف من الحكم. وتتمثل الأنظمة التسلطية في عدة أشكال وتسميات منها الملكية المطلقة، الدكتاتورية، الديمقراطيات الشكلية، الاستبدادية ، الأنظمة العسكرية، والأنظمة الدينية. كما تمارس هذه الأنظمة نهجا من الحكم قد يتسم بالأبوية، الطغيان، الشمولية. وتحكم الأنظمة الاستبدادية وفق شرعيات مختلفة منها الضرورة التنموية، أو وفق قيم معينة هي أرقى وأولى من الديمقراطية والحريات الفردية.

4- الأنظمة الديمقراطية:

أنظمة تتحقق فيها مستويات كبيرة من المشاركة الواسعة للمواطنين في اتخاذ القرارات، مع وجود هامش كبير من التعددية السياسية والتنافسية التي تسمح بالتناوب على السلطة.

الفرع الثاني: أشكال الحكومات

الحكومة هي مجموعة من مؤسسات السلطة السياسية التي تدير الدولة. وهي أحيانا قد تستعمل حصريا لتشير إلى السلطة التنفيذية[1]، وفي الأدبيات الدستورية والسياسية هناك تمييز بين الحكومات على أساس العلاقة بين السلطات، خصوصا السلطة التنفيذية والسلطة التشريعية، لذا يتم تصنيف النظم السياسية وفق شكل الحكومة إلى نظم رئاسية وأخرى برلمانية.

فهناك حسب ارندت ليبهارت هناك ثلاث أوجه اختلاف أساسية بين النظم البرلمانية والنظم الرئاسية:[1] (أنه في النظم البرلمانية رئيس الحكومة بغض النظر عن التسميات المختلفة التي يتسمى بها) مستشارا، رئيس

[1] – هرميه، غي. برتران بادي، بيار بيرنبوم وفيليب برو، **قاموس علم السياسة والمؤسسات السياسية**، ترجمة :هيثم اللمع، بيروت: المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، ، 2005ص .192.

حكومة، الوزر الأول، ...الخ (فإنه هو والفريق الحكومي له، مسئولون بصفة مباشرة أمام البرلمان الذي يمنحهم الثقة أو يسحبها منه ومن فريقه الحكومي، بينما في الأنظمة الرئاسية ونظرا لانتخاب الرئيس عن طريق الاقتراع العام، فإنه في معظم الأحوال لا يجبر على التنحي عن منصبه إلا في حالات استثنائية متعلقة بانتهاكات خصوصا حالة الخيانة العظمى[2]، والفرق الثاني هو في طريقة الانتخاب ففي النظام الرئاسي ينتخب الرئيس عن طريق انتخابات شعبية مباشرة أو غير مباشرة عن طريق الناخبين الكبار، أما رئيس الوزراء في الحكومات البرلمانية فينتخب عن طريق البرلمان أو يعين من قبل الرئيس أو الملكة(حالة بريطانيا)أو عن طريق التفاوض بين الكتل الحزبية والبرلمانية[3].والفرق الثالث أن النظم البرلمانية تمثل هيئة تنفيذية جماعية تكون مسؤولة أمام البرلمان أو المجلس التشريعي بينما في النظم الرئاسية فالهيئة التنفيذية فردية الطابع حيث يكون الرئيس هو المسؤول الأعلى في السلطة التنفيذية والفريق الذي يعمل معه يمثلون مستشارين أو مسؤولين فرعيين له، وفي صلة النظم البرلمانية والرئاسية بالديمقراطية فهو يرى بأن النظم الديمقراطية في الغالب هي إما برلمانيات أو رئاسيات محضة، مع وجود استثناءات.

1- النظم البرلمانية:

وتسمى أيضا بحكومات الوزارة وهو نظام دستوري يشير إلى تعاون وتبعية السلطات لبعضها بعض، يعرفه جورج بيردو بأنه " حكومة مسؤولة أمام ممثلي الأمة، تقود سياسات الدولة بدرجة من الاستقلال تخولها للقيام بتلك المهمة"[1]وهو يعكس تسوية سياسية بين الثورة الديمقراطية والملكية المتراجعة في بريطانيا بلد المنشأ، فمن الناحية التاريخية يسجل أول ظهور لهذا النظام في تخلي الملك البريطاني من سلالة هانوفر عن بعض سلطاته لوزيره الأول عام، 1714ليتولى المهام الحكومية نيابة عن الملك، ويصبح الملك غير مسؤول سياسيا وذو حصانة.

فهو من الناحية التاريخية نشأ من تراجع الملكية أمام تزايد نفوذ السلطة الوزارية وسلطة النبلاء، ومن جهة أخرى هو مرتبط بتطور المؤسسة البرلمانية متمثلة في مجلس العموم ومجلس اللوردات.

[1] – الغزال، إسماعيل، **القانون الدستوري والنظم السياسية**، ط، 4بيروت: المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، ، 1989ص .124.

هناك نوعين من الأنظمة البرلمانية:

1-نظام ويسمنستر أو النظام البرلماني التقليدي: خاص بالأنظمة الأنجلوسكسونية، والنظام البريطاني هو النظام التاريخي لهذا النوع من الأنظمة، حيث تتعايش فيه المؤسسة التقليدية الملكية التي تملك ولا تحكم والتي تمتلك صلاحيات شرفية تتمثل في تعيين وتكليف رئيس الحكومة والمصادقة على القوانين، وهي غير مسؤولة سياسيا. أما السلطة التنفيذية الفعلية فتقع بين يدي رئيس الوزراء، وهو مسؤول مسوؤلية سياسية أمام البرلمان.

2-نموذج الأنظمة البرلمانية الجمهورية: وهو النمط البرلماني الذي عرف انتشارا في أوروبا الغربية وفي بعض دول العالم الثالث فيما بعد، حيث يتولى السلطة التنفيذية رئيس الوزراء أما رئيس الدولة فهو على غرار الملك يملك صلاحيات شرفية، والحكومة مسؤولة مسؤولية مباشرة أمام البرلمان.

ومن جهة أخرى فهناك من يعطي تصنيفات للنظم البرلمانية ترتكز على كيفية أداء وتشكيل الحكومات بين نظم برلمانية أكثرية تعتمد في تشكيل الحكومات على الأغلبية البسيطة، والنظم البرلمانية المعقلنة التي تعتمد الحكومات على أساس أغلبية نسبية معقولة. ومن جهة أخرى هناك من يرى بان النظم البرلمانية شهدت تطورات كبرى تحولت بموجبها من النظم البرلمانية الثنائية القائمة على المسؤولية السياسية للحكومة تجاه هيئتين: الرئاسة والبرلمان، ونظم برلمانية أحادية حيث يكون البرلمان هو مصدر السلطة والحكومة تكون مسؤولة أمامه[1].

2- النظم الرئاسية:

الأنظمة الرئاسية قائمة من الناحية الدستورية على الفصل الواضح بين السلطات، بين السلطتين التشريعية والتنفيذية واللتان تتشكلان سوية عبر الاقتراع الشعبي العام، والنموذج التاريخي للأنظمة الرئاسية يتمثل في نظام الولايات المتحدة الأمريكية، ويعتبر Bagehot Walter أول من استخدم مصطلح النظام الرئاسي والذي أطلقه على نظام الولايات المتحدة الأميركية ليميزه عن النظام البريطاني الذي سماه حكم الوزارة.

ومن الناحية الدستورية فالنظام الرئاسي يقوم على الخصائص التالية:

- وجود انفصال عضوي بين السلطة التنفيذية والسلطة التشريعية.

[1] - الغزال، إسماعيل، مرجع سابق، ص 128.

- وجود تكريس شكلي لثلاث سلطات: التنفيذية، التشريعية، القضائية.
- الترابط بين السلطات.
- انتخاب الرئيس عن طريق الاقتراع العام.

وقد نشأ النظام الرئاسي الأميركي انطلاقا من محاولة محاكاة النظام الملكي البريطاني، ومن منطلق توجه دستوري وسياسي يرمي من خلاله دستور الولايات المتحدة إلى تجنب الاستبداد الشخصي أو المؤسسي.

3- الأنماط المتفرعة من النظام الرئاسي والبرلماني:

نظم الجمعية[1]:

نظام تطور من النموذج البرلماني، لينتهي بتغلب السلطة التشريعية على السلطة التنفيذية، يسميه مارسيل بريلو بتبعية السلطة التنفيذية إلى السلطة التشريعية في طريقة تشكيلها وعملها، حيث أصبحت المجالس التشريعية الحكومة نفسها، والهيئة التنفيذية عبارة عن لجان تنفيذية للهيئة التشريعية (الحالة السويسرية) .

النظام البرلماني الرئاسي[2]:

نظام يجمع بين بعض خصائص النظام الرئاسي من حيث انتخاب رئيس الهيئة التنفيذية من الاقتراع العام المباشر بدل تعيينه من الرئيس أو الملك، وفي نفس الوقت مسؤوليته هو وحكومته أمام البرلمان الذي يملك صلاحيات سحب الثقة منه. والنموذج التاريخي يتمثل في النظام الإسرائيلي مابين عامي 1996إلى 2003.

[1] – عبد القادر عبد العالي : مرجع سابق، ص44.

[2] – المرجع نفسه، ص 44.

النظام شبه الرئاسي:

قائم على ثنائية السلطة التنفيذية والمشكلة من رئيس للجمهورية ينتخب بالاقتراع العام الشعبي، ورئيس حكومة أو وزير أول يعينه الرئيس، وهو مسؤول أمام البرلمان أو الهيئة التشريعية.

الأنظمة الرئاسية المتطرفة:

هذا النوع من الأنظمة السياسية تسود في العديد من دول العالم الثالث، على اعتبار أنه انحراف للنظام الرئاسي، وتشويه له، يعرفها جانو بونوا" أنظمة لم تحترم ما هو أساسي في النظام الرئاسي وهو التقاسم المتوازن للسلطات واستئثار الرئيس بالنفوذ السياسي كله"من مظاهرها شخصنة السلطة في رئيس الدولة، حيث تتجمع السلطات الثلاث التنفيذية والتشريعية والقضائية في رئيس الهيئة التنفيذية. فهو من الناحية الدستورية يناقض النظام الرئاسي من حيث عدم وجود فصل حقيقي بين السلطات، وعدم إمكانية لوجود أي نوع من التوازن بين السلطات نتيجة الصلاحيات الواسعة التي يتمتع بها رئيس الجمهورية أو الدولة. ويرى موريس ديفرجي أن هذا النوع من النظم الرئاسية يتفاوت من الرئاسية الديمقراطية إلى الرئاسيات التسلطية حيث تتنوع الممارسات: رئاسية أولية، رئاسية ديوانية ورئاسية موالية.

ديناميكية التحول في الأنظمة التسلطية[1]:

يرى صموئيل هنتغتون بأن الأنظمة التسلطية المعاصرة هي نظم انتقالية وغير مستقرة من الناحية المؤسسية، لذا يطلق على هذا النوع من الأنظمة بالنظم البريتورية، فهي تتميز بمستويات متدنية من المؤسسية، يقابلها عادة تنامي مشاركة سياسية تميل فيها القوى الاجتماعية الصاعدة نتيجة انتشار التعليم وتحسن مستويات المعيشة والوعي إلى المزيد من المطالب السياسية والاجتماعية، لا يستوعبها النظام السياسي لذا يلجأ إلى القمع، وفي مقابل هذا النوع الأول من الأنظمة البريتورية، هناك الأنظمة المدنية وهي الأنظمة ذات المأسسة المرتفعة والمشاركة الأقل من وتيرة المأسسة. لذا ففي المجتمعات ذات الأنظمة البريتورية يرى هنتنغتون بأنه من الصعب تصنيفها ضمن شكل محدد من أشكال الحكم (برلماني، رئاسي)لأن ضعفها المتميز وهشاشة مؤسساتها تجعل كافة أشكال الحكم والسلطة سريعة الزوال، كما أن أنماط المشاركة السياسية ليست ثابتة وغير منتظمة بحيث

[1] – عبد القادر عبد العالي : مرجع سابق، ص57.

لا يمكن التنبؤ بها، فيقول بأنها " تنقلب مابين تطرف الملكية المطلقة والديمقراطية الحماسية"، ويرى بأن أهم المؤسسات السياسية الحديثة مثل مؤسسة الحزب السياسي غير فاعلة في هذه المجتمعات، فغياب المؤسسات السياسية الفاعلة يجعل السلطة مجزأة ومفككة، وتجعل السلطة مؤقتة.

ويرى هنتنغتون نتيجة لذلك أن الخط العام للتغير السياسي في هذه الأنظمة هو التحول من الأنظمة الملكية إلى بريتوريات أوليغارشية يحكمها نخبة من الملاكين الكبار ورجال الدين في بعض الحالات أو تحكمها نخب عسكرية في معظم الحالات. وتميل النظم العسكرية للأنظمة التسلطية إلى إنشاء أنظمة الحزب الواحد أو اتحادات وطنية، ويفسر ذلك إلى الطبيعة الشخصية للعسكريين حيث ينفرون من السياسة، ويميلون إلى الشمولية والمنفعية، حيث يستبدلون الأحزاب التعددية التقليدية بحزب واحد ينشأ في العديد من هذه الأنظمة من أوساط النخبة العسكرية، نظرا للحاجة الماسة إليه في تعبئة الجماهير وإعطاء شرعية للسلطة في مجتمع تتميز القوى الاجتماعية فيه بضعف الترابط على أساس قومي.

المبحث الثالث: المجتمع المدني

المطلب الأول: مفهوم المجتمع المدني

يطرح مفهوم المجتمع المدني الكثير من الجدل والنقاش نتيجة تعدد المساهمات واختلاف وجهات النظر في

طريقة فهم ومتابعة وتقصي تطور معاني المفهوم التاريخية وسياقاته الاجتماعية حسب عالم الاجتماع برهان غليون، إلا أن في الأخير يمكن رصد تصورين رئيسيين للمجتمع المدني هما:

المفهوم الواسع: يستوعب البنى والمؤسسات التقليدية والحديثة معا؛ فهو مجموعة المؤسسات والفعاليات والأنشطة التي تحتل مركزا وسيطا بين العائلة(باعتبارها الوحدة الأساسية التي ينهض عليها البنيان

ألاجتماعي والنظام القيمي في المجتمع من ناحية، والدولة ومؤسساتها وأجهزتها ذات الصبغة الرسمية من ناحية أخرى).[1]

المفهوم الضيق: الذي يحصر المجتمع المدني في المؤسسات الحديثة فقط، ؛" فهو مجموعة المنظمات والممارسات التي تنشأ بالإرادة الحرة لأبناء أي مجتمع في استقلال نسبي عن التجمعات التقليدية من ناحية(الأسرة، القبيلة، العشيرة)، وعن دولة المؤسسات الحديثة من ناحية ثانية(المؤسسة التشريعية، المؤسسة التنفيذية، المؤسسة القضائية)".[2]

المطلب الثاني: عناصر وأهمية المجتمع المدني

الفرع الأول: عناصر المجتمع المدني

المجتمع المدني يتكون من عناصر هي:

-تبلور أنماط من العلاقات الاقتصادية، السياسية والثقافية.

-العلاقة والتفاعلات بين القوى والتكوينات الأخرى يكون في أشكال التعاون، التنافس أو الصراع.

-أنماط العلاقات تتم في مجموعة من المؤسسات التطوعية.

الفرع الثاني: أهمية المجتمع المدني

ندرك مدى الأهمية التي يتمتع بها المجتمع المدني في الحياة السياسية والخصائص التي تجعل منه قوة دفع لعجلة الانتقال الديمقراطي بل أكثر من دلك هو " التربة التي تنمو عليها الديمقراطية، فزرع الديمقراطية بدون وجود تربة المجتمع المدني مآله الفشل، لان الديمقراطية هي نبتة المجتمع التي لا تنمو ولا تزدهر إلا فيه"

حسب الدكتور سعد الدين إبراهيم فأوروبا ودولها العريقة في الممارسة الديمقراطية، لم يكن لها لتصل لترسيخ الفعل الديمقراطي لولا وجود مجتمع مدني مستقل نسبيا، قائم على قيم المساواة والحرية وقبول الأخر.[3]

---

[1] -عبد الحميد الأنصاري، **نحو مفهوم عربي إسلامي للمجتمع المدني**، المستقبل العربي، العدد، 272اكتوبر، 2001ص 100.

[2]- المرجع نفسه، ص 101.

[3] - المرجع نفسه، ص 98.

المبحث الرابع: اقترابات النظم السياسية

نقصد بالاقتراب طريقة التقرب من ظاهرة أو حالة بغية تفسيرها بعد اكتشافها وتحديدها، بالاستناد إلى مفاهيم ومتغيرات رئيسية يرى الاقتراب بأنها الأنسب في التفسير، وفي النظم المقارنة هناك مجموعة من المداخل النظرية في دراسة الأنظمة السياسية، وأهم هذه المداخل أو الاقترابات نجد ما يلي:

– الاقتراب البيروقراطي– الاقتراب الكوربوراتي –النظرية النقدية للتنمية– نظرية التبعية– نظرية النخبة– نظريات الامبريالية– البراغماتية– الماركسية – الماركسية الجديدة – المؤسسية والمؤسسية الجديدة – مدرسة التعددية التقافية – الثقافة السياسية – البنائية السياسية (عند غرامشي، لويس ألتوسير، نيكولا بولانزاس)– النسقية (دافيد ايستن)– مابعد الامبريالية– ما بعد البنوية والبنيوية الجديدة– نظرية الخيار العقلاني– نظرية علاقة الدولة بالمجتمع (حويل ميغدال)– البنيوية الوظيفية– نظرية النسق الدولي.

وفي المطالب التالية نبين المطالب المختارة لدراسة النظام السياسي الجزائري

المطلب الأول: الاقتراب المؤسسي

الفرع الأول: مفهوم المؤسسة

المؤسسات هي مجموع المظاهر والأنماط السياقية التي تمثل الخيارات الجماعية والتي تحدد وتقيد وتعطي الفرص للسلوك الفردي، ويعرفها صموئيل هنتنغتون نقلا عن العديد من التعريفات السوسيولوجية كما عند تالكوت بارسونز، وصموئيل إزنستادت بأنها: "هي أنماط من السلوك الثابت والمقيم والمتواتر"[1]بين الأفراد. والمأسسة هي العملية التي تكتسب بها التنظيمات والإجراءات درجة متزايدة من الثبات والانتظام والاستمرارية. ويقصد بالمؤسسات السياسية مجموعة العناصر التنظيمية الرسمية ذات العلاقة بالنظام السياسي وتشمل المؤسسات التشريعية، التنفيذية، القضائية، المؤسسات البيروقراطية.

[1] – صموئيل هنتنغتون، **النظام السياسي لمجتمعات متغيره**، ترجمة: سمية فلو عبود، بيروت: دار الساقي، 1993 .ص21.

الفرع الثاني: توجهات المؤسسية[1]

هناك اتجاهان في دراسة المؤسسات، اتجاه تقليدي واتجاه حديث، فالاتجاه التقليدي اهتم بدراسة الأبنية والهياكل الرسمية، ومدى التزامها بالقواعد الدستورية، وبالتركيز على مواضيع: مثل الدولة، الحكومة، البرلمان، السلطة القضائية، الجهاز الإداري، ..الخ .

أما المؤسسية الحديثة فهي أحد إفرازات الثورة السلوكية، فقد غيرت مفهومها للمؤسسة، واتجهت في تناولها للتحليل المؤسسي من وجهة علاقة المؤسسة التفاعلية مع البيئة المحيطة بها، وقدرة المؤسسة على التكيف والاستمرار. وفي دراسة النظم السياسية لم تعد الدراسة قاصرة على المؤسسات الرسمية الدستورية، بل شمل كل أنواع المؤسسات التي لها دور في صناعة القرار أو المشاركة فيه(مؤسسة دستورية : برلمان، حكومة، مؤسسة عسكرية، اقتصادية، دينية، قبلية).فدرست التأثيرات المتبادلة بين مؤسسات الحكم، وما هي المؤسسة الأكثر حيوية وتأثيرا؟

الفرع الثالث: معايير المأسسة

وفقا لدراسة صموئيل هنتنغتون فإن النظم السياسية تختلف فيما بينها في قوة الحكم ودرجته لا في شكل الحكم أي مدى امتلاك الأنظمة السياسية لمؤسسات فعالة ومتعددة الأبنية والوظائف. وقد صاغ مفهوم المؤسسية لقياس قوة المؤسسات، ويقصد بها تلك " العملية التي تكتسب بها التنظيمات والإجراءات حتمية وثباتا" وذلك وفق قياس درجة تعقيد وتكيف واستقلالية وتماسك المؤسسات السياسية ضمن النظام السياسي، وفي حالة إمكانية قياس هذه المعايير يمكن المقارنة بين الأنظمة السياسية من حيث قوتها المؤسسية.

1-التكيف: ويقصد بها مدى قدرة المؤسسة على الاستمرار رغم تغير البئية حولها والتحديات التي تواجهها المؤسسات حيث كلما زاد نجاح المؤسسة في مواجهة تحديات بيئية مختلفة فإنها تكتسب عبر الزمن قدرة تكيف أعلى، وذلك على أساس المعايير الفرعية للتكيف التالية:

[1] – د عبد القادر عبد العالي : مرجع سابق، ص21.

- **العمر الزمني**: كلما كانت المؤسسة أكثر قدما واستمرت لفترة طويلة كان احتمال استمرارها في البقاء أعلى من المؤسسات الأقل قدما منها. فمسار استقرار المؤسسات السياسية يتطلب فترة زمنية أطول منها لدى مؤسسات أخرى مثل المؤسسات الاقتصادية.

- العمر الجيلي: قدرة المؤسسة على البقاء رغم تغير القيادات وطرق انتقال القيادة بطريقة سلمية وسلسة من جيل إلى جيل آخر وليس في إطار نفس الفئة الجيلية بحيث لا تؤثر على بقاء المنظمة واستقرارها، وذلك بعد مضي الجيل المؤسس لها.

- **التغير الوظيفي**: قدرة المؤسسة على إنشاء وظائف جديدة وتعدد وظائفها، فالمؤسسات تبدأ وتنشأ لتأمين وظيفة محددة أو مجموعة من الوظائف المحصورة في بيئتها الأولى، لكن التغير البيئي والزمني يشكل تحديا أمام التنظيم أو المؤسسة نحو التغير الوظيفي أو مواجهة الفناء أو الموت البطيء، ويتمثل التكيف الوظيفي لدى المؤسسات السياسية في القدرة على تنويع وجلب مؤيدين وأعضاء جدد من فئات اجتماعية مختلفة.

2-التعقيد: يرى هنتنغتون أنه "كلما ازداد التنظيم تعقيدا، ارتفع مستواه المؤسسي" [1]، ويمكن رؤية التعقيد في التنظيمات من خلال: - درجة تعدد وحدات المؤسسة الفرعية وتنوعها -درجة تعدد وظائف المؤسسة وتنوعها.

ولذا يرى أن الأنظمة السياسية اختلفت في قدرتها على التكيف " الأنظمة السياسية التقليدية البسيطة والبدائية نسبيا غالبا ما ترتبك أثناء عملية العصرنة، أما الأنظمة التقليدية الأكثر تعقيدا فإنها تكون أكثر قابلية للتأقلم مع هذه المتطلبات الجديدة"[2]ويضرب مثالا بقدرة تكيف النظام السياسي الياباني في عهد الشوغون نتيجة لتعقده.

3-الاستقلالية: ويقصد بها مقدار الوجود المستقل للتنظيمات والإجراءات السياسية عن تجمعات وطرائق سلوك اجتماعية أخرى، فكلما تمتعت المؤسسة باستقلالية كلما أمكن وصف النظام السياسي بأنه نظام مؤسسات، وفي المقابل كلما كان النظام السياسي من خلال مؤسساته تابعا وخاضعا لنفوذ فئات اجتماعية

[1] - صموئيل هنتنغتون، **النظام السياسي لمجتمعات متغيره**، ترجمة: سمية فلو عبود، بيروت: دار الساقي، 1993، ص27.

[2] - المرجع نفسه، ص.28

عائلية، عشائرية، الخ كلما أمكن الحكم عليه أنه ينقصه الحكم الذاتي وأنه يعكس ممارسة عالية من الفساد السياسي.

4- التماسك[1]: ويقصد به درجة الرضا والاتفاق بين أعضاء المؤسسة من خلال مدى شعور الأعضاء بالانتماء للمؤسسة، مستوى الخلاف داخل المؤسسة ووجود أجنحة داخلها، مدى وجود خلافات وصراعات داخل المؤسسة، وكيفية تسوية الصراعات الداخلية. فهناك مواصفات سلوكية ضرورية في استمرار وتأمين لحمة المؤسسة تتمثل في التنسيق والانضباط بين أعضاء المؤسسة وفروعها المختلفة، والعمل الجماعي الذي يتوفر داخلها.

الفرع الرابع: الهندسة المؤسسية

تحتاج المؤسسات السياسية إلى تجديد في هياكلها ووظائفها، واستحداث مؤسسات جديدة تستجيب للحاجات والمطالب والصراعات الجديدة، وهو مصطلح لا يقتصر على عملية استحداث المؤسسات حين يمر النظام السياسي من نظام تسلطي إلى ديكتاتوري، بل يشير كذلك إلى الانتقال من نظام ديمقراطي إلى نظام ديمقراطي من أجل ترسيخ الديمقراطية مثل تحول في الدستور نحو إقرار الفيدرالية أو الانتقال من نظام ملكي دستوري إلى برلماني .لذا جاءت جهود الهندسة المؤسسية لتعالج القضايا التالية: وضع ومعالجة الدساتير الحالية، إعادة صياغة قوانين انتخابية جديدة تراعي مبدأ الأغلبية والأقليات، ولكن هذا لا يعني أن الهندسة المؤسسية والدستورية تتجه دائما إلى التحول الديمقراطي، فالعديد من الأنظمة التسلطية تستعمل التغيير المؤسسي لزيادة التسلط ولتجديد نفسها[2].

الفرع الخامس: الاتجاهات المؤسسية الحديثة في التحليل السياسي للنظم السياسية

يقصد بالتوجه المؤسسي مجمل النظريات في حقل السياسة المقارنة وفي العلوم السياسية بصفة عامة والتي تعطي أهمية للمؤسسات في تحديد السلوكيات والمخرجات السياسية، على اعتبار أن المؤسسات تمثل متغيرا مستقلا يؤثر على :

[1]- عبد القادر عبد العالي : مرجع سابق، ص23.

[2] -المرجع نفسه نص23,

1-تحديد من هم الفاعلون الذي يسمح لهم بالمشاركة في الساحة السياسية.

2-تحدد نمط الاستراتيجيات التي ينتهجونها.

3-تؤثر على الخيارات والمعتقدات التي يتبنونها حول الممكن والمرغوب فيه .

ومن وجهة نظر المؤسسيين المحدثين فإن الصراع السياسي داخل الأنظمة السياسية ذات القدرة المؤسسية العالية يميل إلى التمأسس تستوعبه مؤسسات تستجيب للمطالب الصراعية وتسويها، وبالتالي فالبناء المؤسسي والترتيبات المؤسسية هي التي ستؤدي إلى التغير في موازين الصراع بين القوى السياسية. وأن العملية السياسية هي إفراز للمؤسسات، لكنهم يختلفون في تفاصيل وفقا للتوجهات المؤسسية.

1- المؤسسية التاريخية: يركزون في تحليلهم المؤسسي على المخرجات والنتائج الواقعية للمؤسسات، ومن أهم روادها الأوائل: بيتر كاتزنسكين، تيدا سكوكبول، فقد لاقي هؤلاء الباحثون صعوبة في التعامل مع مجموعة واسعة من الأحداث السياسية التاريخية المختلفة عبر الأزمنة والأمكنة، وتوصلوا إلى أن العامل المشترك السببي يكمن في دور المؤسسات السياسية، اليد الثقيلة في التاريخ بحسب جون إيكنبري أو على اعتبار أن المؤسسات ليست المتغير التفسيري الوحيد ولكنه متغير وسيط أو بنيوي ومهيكل للأنشطة السياسية لأنها تعمل على تقييدها وضبطها، والهدف من ذلك هو تطوير نموذج تفسيري للعملية السياسية يأخذ بعين الاعتبار السياقات التاريخية والمؤسسية لوقوع الأحداث التاريخية، وكيف تطورت المؤسسات السياسية لمواجهة تحديات البيئة التاريخية. لذا فيرى هذا الاتجاه بأن الدولة هي مجموعة معقدة من المؤسسات قادرة على هيكلة وتحديد خصائص ومخرجات الصراع بين المجموعات. واتجه الباحثون إلى دراسات مقارنة بين الدول لدراسة السياسات العامة، وكيف تهيكل وتشكل المؤسسات السياسية الوطنية والعلاقة بين المشرعين والجماعات الضاغظة والهيئة الانتخابية والجهاز القضائي[1].

2- مؤسسية الخيار العقلاني: إن أنصار الخيار العقلاني يهدفون إلى الكشف عن القوانين التي تحكم السلوك السياسي، وبناء نماذج نظرية لمعرفة وتوقع السلوكات السياسية، واختبارها على الواقع من خلال نماذج

[1] - Peter A. Hall, **"*Political Science and The Three New Institutionalism*", *Politica Studies*,** Vol:XLIV, 1996, p 938.

المباريات، باعتبار أن المؤسسة تمثل قواعد اللعبة، فلتحليل أي واقعة سياسية ضمن النظام السياسي يتساءل العقلانيون عن ماهي اللعبة وكيف تمارس؟ وتغير اللعبة يعبر عن تغير نمط التوازن في النظام السياسي.

3- المؤسسية السوسيولوجية: يرى هذا التيار أن المؤسسات نشأت للاستجابة إلى نمط واسع من القيم المتداولة ولتعزيز الشرعية الاجتماعية للمنظمة.

المطلب الثاني: الاقتراب النسقي

الفرع الأول: نموذج دافيد أيستن[1]

انطلق من فكرة أن النظام السياسي هو نظام للأفعال المتبادلة يسعى لبحث عن التوازن والاستقرار عن طريق النمو المستمر، وعن طريق التطور البنيوي والسلوكي داخله، كما انطلق في تحليله للنظام السياسي من فكرة أن النظام السياسي يمثل علبة سوداء في إطار بيئة داخلية وبيئة خارجية، تمثل حدود ما هو داخلي وماهو خارج النسق السياسي، أي حدود ما هو سياسي وما هو غير سياسي. وهذا النسق مفتوح يتفاعل مع محيطه عبر فتحتي المدخلات والمخرجات، فالمدخلات تتمثل في فئتين هي المطالب وتمثل ضغوطات على النظام السياسي لابد أن يواجهها، وتأييدات تمثل موارد يتزود منها النظام السياسي. والمخرجات تتمثل في القرارات وفي توزيع القيم والمكافآت المادية والرمزية. ونتيجة للمخرجات تنشأ رد فعل من البيئة الداخلية أو الخارجية تسمى بالتغذية الارجاعية تتولد عنها مدخلات جديدة تتمثل إما في مطالب أو تأييدات.

وقد انظلق دافيد إيستون في عمله النظري من الإطار السلوكي الناقد للاتجاه التقليدي في دراسة الدولة، والمؤسسات القانونية على أساس أنه يتوجب التوجه نحو تحليل العملية السياسية. وقد استند دافيد إيستن في صياغته للإطار النظري إلى النظرية العامة للأنساق، بالإضافة إلى الاستعانة بمفاهيم الوظيفة، صنع القرار، والمرتبطة بفروع معرفية مثل علم الاجتماع والانثبرولوجيا والاقتصاد الكلي، مع مفهومه للسياسية يرى بأنها توزيعية تهتم بالتوزيع والتخصيص[2].

[1] – عبد القادر عبد العالي : مرجع سابق، ص25.

[2] – عبد الغفار رشاد، **قضايا نظرية في السياسة المقارنة**، القاهرة: مركز البحوث والدراسات السياسية، 1993.

الفرع الثاني: نموذج هربرت سبيرو النسقي[1]

فالنظام السياسي في إطار نظرية هربرت سبيرو النسقية، هو مجتمع يرتبط بعمليات لصياغة ومعالجة قضايا (مشكلات، حاجات، أهداف)يثور اتفاق أو اختلاف بشأنها.

فالنظام السياسي هو نظام لمعالجة الاختلافات، والسياسة هي العملية التي من خلالها يعالج المجتمع مشكلاته، أي أن المشكلات أو القضايا تدخل إلى عالم السياسة وتصبح مسيسة طالما اعترف أعضاء المجمع بها، واختلفوا بشأنها، وتغادر الحقل السياسي عندما تحل هذه المشكلة.

1- مراحل صياغة حل القضايا:

وتتم عملية صياغة أو حل القضايا عبر أربعة مراحل:

-صياغة القضية: بالتعرف على قضية ما وأبعادها.

-إحكام الصياغة: بدراسة الحلول والبدائل.

-التمهيد للحل: باختيار الحلول المناسبة.

-حل المشكلة: وذلك بتحقيق الأهداف المحددة منذ البداية.

2- أهداف النظام السياسي من مواجهة القضايا:

تمثل القضايا والمشكلات عوائق أمام تحقيق مجموعة من الأهداف للنظام السياسي، تتمثل في هدفين جوهريين للنظام السياسي وهو تحقيق الكفاءة والفاعلية، كما تمثل القضايا خلافا حول كيفية تحقيق الأهداف، ويهدف من وراء حل هذه الخلاقات الإجرائية إلى تحقيق أهداف إجرائية تتمثل في: تحقيق المرونة والاستقرار.

كما أن القضايا في حد ذاتها، قد تكون مسائل ظرفية تستدعي معالجة ظرفية ، الهدف منها تحقيق هدف جوهري هو الكفاءة وهدف إجرائي هو المرونة، أو هي مسائل أساسية تستدعي معالجتها مدة أطول وتتعلق بتحقيق هدف جوهري هو الفاعلية أو إجرائي وهو الاستقرار. فالنظام السياسي يهدف إلى تحقيق توازن ديناميكي بين متطلبات الأهداف الأربعة، وبين القضايا الظرفية والقضايا طويلة المدى.

[1]- عبد القادر عبد العالي : مرجع سابق، ص25.

3- نمط النظام السياسي في ضوء طبيعة القضايا[1]:

وبناءا عليه فيرى سبيرو بأن الأنظمة السياسية تختلف فيما بينها من حيث القضايا التي تواجهها بصفة أساسية، فهناك:

- النظام السياسي الفرعي الذي يثير أكبر عدد من القضايا المتعلقة بالاستقرار خصوصا المشكلات الدستورية، ويرى بأنه نظام سياسي نمطه السياسي : الشرعية.

- النظام السياسي الفرعي الذي يثير أكبر عدد من القضايا المتعلقة بالمرونة مثل لمشكلات الاقتصادية، هو نظام نمطه الأساسي : البراغماتية.

- النظام السياسي الفرعي الذي تتراكم معظم القضايا فيه والمتعلقة بتحقيق الكفاءة مثل مواجهة قضايا تستلزم استعمال القوة والقمع، فهو نظام سياسي نمطه الأساسي : العنف.

- النظام السياسي الفرعي الذي يثير أكبر عدد من القضايا المتعلقة بالفاعلية مثل مواجهة المشكلات الثقافية، فهو نظام سياسي نمطه الأساسي : الايديولوجيا.

المطلب الثالث: الاقتراب الاتصالي

إن اقتراب الاتصال الذي اقترحه كارل دويتش استعمل نفس النموذج النسقي السيبرنيتيقي لدافيد ايستن، ولكنه تطرق إلى ما يجري داخل العلبة السوداء، وركز في عملية المدخلات والمخرجات على بعد واحد، وعملية سلوكية رآها بأنها جوهرية وهي الاتصال، فهو ينطلق من افتراض أن العملية الاتصالية عملية جوهرية وضرورية لبقاء واستمرار النظام السياسي. كما أن كفاءة وفعالية العملية الاتصالية للنظام السياسي تحدد كفاءته العامة.

[1] - عبد القادر عبد العالي : مرجع سابق، ص27.

الفرع الأول: النظام السياسي والاتصال عند دويتش[1]

يرى كارل دويتش أن النظام السياسي في جوهره هو نظام لتسيير المعلومات، يتكون من أبنية وأنساق فرعية متخصصة في الاتصال، وهذه الانساق تتمثل في نسق الاستقبال الذي يستقبل المعلومات، ونسق الذاكرة وهو النسق الفرعي الذي يتخصص في تخزين المعلومات لاستعمالها عند الحاجة، واستدعاء الخبرات السابقة لبلورة الخيارات. ونسق القيم وهو يتخصص في معالجة البدائل والمفاضلة بينها، ونسق التنفيذ يختص بإصدار القرارات وتنفيذها.

الفرع الثاني: كيف تتم العملية الاتصالية[2]

في وصفه للعملية السلوكية التي يتصرف بها النظام السياسي في التعامل مع المعلومات الصادرة عن محيطه الداخلي أو الخارجي، وذلك عبر المراحل التالية:

1-**الابطاء**: تتمثل في استقبال كمية من المعلومات عبر قنوات الاتصال المتخصصة في الاستقبال، وهناك قدرات محدودة أمام النظام السياسي في التعامل مع كمية وكثافة معينة من المعلومات، وهي تمثل تحديا أمام النظام السياسي في تأمين وظيفة التكيف، وهذا مرتبط بعدد القنوات المستقبلة ودقة المعلومات الواردة ومقدار التشويش والتشويه الذي تتعرض له أثناء انتقالها إلى الانساق الفرعية للنظام السياسي .

2-**الاستدعاء**: وهي العملية الثانية في معالجة المعلومات، وتتمثل في معالجة المعلومات وتصفيتها عن طريق استدعاء الخبرات السابقة المخزنة في نسق الذاكرة، حتى تتم عملية الاستجابة بسرعة وفعالية، فكلما كانت المعلومات تتشابه مع خبرات سابقة، كلما اكتسب النظام السياسي خبرات وكفاءة وروتينية في التعامل معها، بعكس القضايا الجديدة المطروحة أمامه.

3-**التحويل**: تحويل المعلومات إلى استجابة عن طريق صياغة البدائل والخيارات، وتلعب المدة الزمنية بين الاستقبال والاستجابة دورا في تكيف النظام وتطور قدراته الاتصالية، ويسمي دويتش الفترة التي يستغرقها النظام السياسي في إصدار القرارات بعد استقبال المعلومات بالإبطاء، ويشبهه بقذيفة موجهة إلى هدف

[1] – عبد القادر عبد العالي : مرجع سابق، ص28.

[2]– المرجع نفسه، ص ص 27-28.

متحرك، وتلعب سرعة الاستجابة دورا مهما في إصابة الهدف، مما يعني أنه كلما طالت الفترة الزمنية بين مدة الحمل وصناعة القرار، دل ذلك حسبه على صعوبة يعانيها النظام السياسي في التكيف مع محيطه.

4-**التغذية الاسترجاعية والكسب:** إن النتائج التي يتوقعها النظام السياسي من تغيرات مرغوبة في البيئة الخارجية والداخلية يطلق عليها دويتش بالكسب وهي النتائج الايجابية التي ترد عبر التغذية الاسترجاعية، تدل على رضا نسبي، وعلى أساسها يتم الانتقال إلى أهداف أخرى وتغيير في الهدف الأصلي.

المطلب الرابع: اقتراب الوظيفية البنيوية

تنتمي للأطر النظرية للتحليل الكلاني، ويعد العالم الاجتماع الأميريكي تالكوت بارسونز المساهم الأبرز في توضيح معالم هذه النظرية العامة، والتي هيمنت على الدراسات الأكاديمية في الولايات المتحدة الأميريكية بين 1940إلى 1960على الخصوص.

جابريال ألموند والتحليل البنيوي الوظيفي في السياسة المقارنة[1]:

انطلق جابريال الموند في صياغته لنظريته في التحليل السياسي من النموذج البنيوي الوظيفي لتالكوت بارسونز والنموذج النسقي الذي صاغه دافيد إيستن، وحاول أن يطبقه على النظام السياسي، فهو يرى بأن النظام السياسي مشكل من أبنية لها مستوى من التخصص الوظيفي، وهذه الأبنية لكي تستمر في وظائفها لابد لها من أن تطور عبر أدائها الوظيفي خمس قدرات تتمثل في:

- القدرة التنظيمية- القدرة الاستخراجية- االقدرة التوزيعية- قدرة الاستجابة- القدرة الرمزية

ولتأمين هذه القدرات فهو يرى بان النظام السياسي يمارس ثلاث فئات من الوظائف من أجل الاستمرار والاستقرار وتعزيز قدراته تتمثل في:

1-وظائف التحويل:تتمثل في وظائف: جمع المطالب، توضيح المطالب وصياغتها، والفصل بين المطالب.

2-الوظائف الاستخراجية:تتمثل في وظيفة الاتصال، والوضائف المتعلقة بالسلطات الثلاث وتتمثل في وظيفة صنع القواعد، وظيفة تنفيذ القواعد، ووظيفة الاحتكام إلى القواعد.

[1]- عبد القادر عبد العالي : مرجع سابق، ص31.

3-وظائف المحافظة على النظام والتكيف: تتمثل في وظيفة التنشئة السياسية، وظيفة التجنيد وتأهيل أصحاب الأدوار السياسية.

المطلب الخامس: اقتراب الكوربوراتية

الفرع الأول: مفهوم الكوربوراتية

مصطلح الكوربوراتية تتعدد استخداماته لتشير إما إلى نمط من الإيديولوجية السياسية التي تولى أهمية لسيطرة الدولة على المنظمات الاجتماعية عبر التنظيمات النقابية والحرفية، وإما كنمط من التنظيم الاجتماعي والسياسي قائم على التمثيل السياسي على أساس المصالح النقابية والمهنية. فهو نظام لتمثيل المصالح تنتظم وتتآلف فيه وحدات تأسيسية في عدد قليل من الفئات المتمايزة وظيفيا والهيراركية تنظيميا والإكراهية في الانتماء إليها، والمعترف بها والمرخص لها من قبل الدولة، حيث يمنح لهذه الوحدات حق احتكار تمثيل الفئات المندرجة ضمنها.

ويعرف هوارد فياردا الكوربوراتية بأنها: نظام للسلطة وتمثيل المصالح مستمد من الفكر الاجتماعي الكاثوليكي، يركز على التمثيل الوظيفي واندماج العمل وراس المال في نظام تراتبي، تتم قيادته وتوجيهه من قبل الدولة. فنظرا للخصائص التي يتميز بها : الهيراركية، البيروقراطية ، والسلطوية فهو قد يكون نظاما سياسيا كما كان سائدا في نظام فرانكو في إسبانيا والنظام الفاشي في إيطاليا، أو قد يقتصر على تنظيمات اجتماعية مرتبطة بالكنائس. فهناك كوربوراتية اجتماعية مقابل كوربوراتية الدولة، فالكوربوراتية تتخذ عدة أشكال تنظيمية نجدها في العديد من المجتمعات عبر العالم، فقد تكون نظاما شبه قروسطي كما في دول أمريكا اللاتينية، أو في شكل جماعات وعصب إفريقيا[1].

وباعتبارها اقترابا جديدا، فالكوربوراتية حسب فياردا هي اقتراب يمثل بديلا ثالثا للأنماط التنظيمية الكبرى التي تنافست على العالم والمتمثلان في النموذج الليبرالي التعددي والنموذج الماركسي، وهدف هذا الاقتراب الجديد التعرف على ظواهر اغفلها النموذجان السابقان، والمتمثلة في التحولات التي طرأت على

[1] - Howard Wiarda, **Corporatism and corporate politics, the other great'Ism,** NY: M.E Shape, 1996, p ix.

العديد من النظم السياسية، من حيث كيفية التحام جماعات المصالح مع الجهاز الحكومي، والسياسات العامة الجديدة التي تعجز الاقترابات التقليدية عن تشخيصها[1].

الفرع الثاني: الخصائص المشتركة للنظم الكوربوراتية

يرى فياردا أن الملامح الكوربواتية نجدها في العديد من الأنظمة السياسية، والتنظيم الكوربوراتي لا يقتصر على الأنظمة التسلطية، فهناك خصائص مشتركة بين هذه النظم تتمثل في :

– الدولة لها سياسات توجيه وتدخل أقوى منه لدى الدول الليبرالية، ولكن تدخل الدولة في الشؤون العامة لمجموعات المصالح لا يصل بها الحد لأن تكون نظاما شموليا.

– هناك قيود وضوابط على حرية نشاط جماعات المصالح.

– جماعات المصالح مندمجة في نسق الدولة، فهي جزء منه أو امتداد له، تساعد الجهاز الحكومي على رسم السياسات[2].

الفرع الثالث: أشكال الكوربوراتية عبر المجتمعات[3]

يرى هوارد فياردا أن التنظيم الكوربوراتي يمثل ظاهرة آخذة في التوسع والانتشار في العديد من المجتمعات، وعادت هذه الظاهرة في الظهور في الدول الديمقراطية الأوربية وغير الأروربية، بل هي متواجدة عبر تاريخ المجتمعات عبر أربع صيغ وأنماط تنظيمية قد تتحول فيه المجتمعات من نمط تنظيمي كوربوراتي تقليدي إلى آخر أكثر تطورا.

1– الكوربوراتية الطبيعية أو التاريخية:

وهي الشكل التقليدي والتاريخي للكوربوراتية عبر كل مجتمعات العالم، وتتمثل في استناد تنظيم النظام السياسي للدولة على أساس المجموعات الاجتماعية التقليدية ابتداء من الأسر، العشائر، القبائل، المناطق، الإقطاعيات، الأبرشيات، المجموعات الإثنية. ويرى أن هذا الشكل من التنظيم الاجتماعي التقليدي له أهمية

[1] - Howard Wiarda, Op. Cit, P04.

[2]- Ibid, P07.

[3] – عبد القادر عبد العالي : مرجع سابق، ص35.

بالغة في الكثير من الدول، فهو بمثابة الاسمنت والأساس للتماسك الاجتماعي وفي حل الصراعات الاجتماعية، وباعتبارها أشكالا من التنظيم الاجتماعي سابق لظهور الدولة–الأمة.

2– الكوربوراتية الإيديولوجية:

ظهور تنظيمات اجتماعية، سياسية، دينية، تؤيد النظام السياسي الفاشي، على أساس أيديولوجيا تنتقد الفردية وأوضاع الاغتراب التي أنتجتها الليبرالية والتصنيع، وباعتبارها أيديولوجية منافسة لكل من الليبرالية والاشتراكية الشيوعية على حد سواء، فهي ترى بأن المجتمع يجب أن ينظم ويمثل سياسيا على أساس مكوناته الطبيعية المشكلة من العائلات، الأبرشيات، النقابات المهنية ومختلف جماعات المصالح، لتشارك في صنع القرار الاجتماعي والاقتصادي والسياسي، جنبا إلى جنب مع الدولة، وتساهم في ضبط وتسيير شؤون أفرادها، أما التمثيل السياسي في المؤسسات الحكومية فلا يكون على أساس التصويت الفردي، بل على أساس الأهمية والحجم النسبي للمجموعات، وبذلك تكون بديلا لفكرة الصراع الطبقي ليحل محلها التناغم بين الطبقات[1].

3– الكوربوراتية المعلنة:

ويقصد بها الشكل المؤسسي والمعلن للتنظيم الكوربواتي الرسمي الذي انتهجته بعض الدول الفاشية والتسلطية بين الحربين العالميتين وفي أمريكا اللاتينية واسبانيا والبرتغال، حيث بحجة إلغاء الصراع الطبقي قامت هذه النظم السياسية بممارسات قمعية واسعة، كما أن هذا الشكل من التنظيم الاجتماعي والسياسي في تنظيم المصالح انتهجته الكثير من دول العالم الثالث مثل أندونيسا، مصر، كوريا الجنوبية، تايوان، ولكن تحت مسميات أخرى مثل : الديمقراطية الموجهة، الديمقراطية الوصائية، الجماعية، وغيرها من الشعارات.

4– الكوربوراتية الجديدة:

ويقصد بهذا الشكل الجديد من التنظيم الكوربواتي، تحت مسميات التوجه الاجتماعي وسياسات الرفاه، حيث تنسق مجموعات المصالح مع بعضها البعض ومع الحكومات من اجل تحديد ورسم السياسات العامة الاجتماعية والاقتصادية، وفي إطار عقد اجتماعي بين مختلف مصالح الطبقات الاجتماعية والمهنية

[1] – Howard Wiarda, **Corporatism and corporate politics**, **the other great'Ism**, NY: M.E Shape, 1996, p.ix. p19.

تتفاوض هذه المجموعات مع الحكومة لتحديد سياسات مختلفة مثل الأجور، التشغيل. ففي العالم الغربي هناك دول تمثل نموذجا للكوربوراتية الجديدة القوية مثل الدول الاسكندينافية (السويد، النرويج، الدانمارك)، والنمسا وسويسرا، ودول تمثل نموذجا للكوربواتية الضعيفة: فرنسا، ألمانيا، بريطانيا.

الفصل الثاني:

دراسة النظام السياسي الجزائري

المبحث الأول: نظرة على النظام السياسي الجزائري

المطلب الأول: الظروف التاريخية لعودة الدولة الجزائرية بعد الاستقلال

بالرغم من الجدل حول مسألة وجود أو عدم وجود الدولة الجزائرية بالمفهوم الحديث قبل الاحتلال الفرنسي وخلال فترة المقاومة التي قادها الأمير عبد القادر، فان الدولة الجزائرية في أشكالها الدستورية الحديثة يعود ميلادها إلى 03جويلية 1962تاريخ الإعلان عن استقلال الجزائر بعد 132 سنة من الاستعمار والمقاومة المستمرة .

الفرع الأول: ميلاد الدولة الجزائرية المستقلة[1]

لم تكن ولادة الدولة الجزائرية في 03جويلية 1962بالأمر اليسير بل إن هذه الولادة جاءت بعد أزمة خطيرة وأحداث كادت إن تعصف بها وتزج البلاد في فتنة كبرى . ذلك انه من المعروف وعملا بإحكام اتفاقية إفيان فقد تم تأسيس الهيئة التنفيذية المؤقتة لتتولى إدارة شؤون الجزائر خلال الفترة الانتقالية الفاصلة ما بين 19مارس 1962إلى غاية الإعلان عن نتائج الاستفتاء لتقرير المصير وانه عملا بهذه الاتفاقية فقد تم تنصيب هذه الهيئة المؤقتة بمدينة Rocher noirبومرداس حاليا برئاسة السيد عبد الرحمان فارس لتقوم بتنظيم الاستفتاء المقرر لمستقبل الجزائر وإدارة هذه المرحلة الانتقالية إلى غاية الإعلان عن نتائج الاستفتاء حيث يتم تنصيب مجلس وطني تسلم إليه في آخر العملية سيادة الدولة الجزائرية.

إن عملية نقل السيادة من الدولة الفرنسية إلى الدولة الجزائرية المستقلة ممثلة في المجلس الوطني لم تتم حسب الإجراءات التي نصت عليها اتفاقية أيفيان ولا حسب المنطق القانوني الذي رسمته هذه الاتفاقية . ذلك انه بالنظر إلى الحالة الثورية التي كانت تعيشها الجزائر بعد خروجها من حرب التحرير وبعد الإعلان عن نتائج استفتاء تقرير المصير فقد تم تأجيل انتخابات المجلس الوطني مرتين متتاليتين نتيجة الخلافات العميقة التي كانت

[1] – د. محمد بورايو: **السلطة التنفيذية في النظام الدستوري الجزائري بين الأحادية والثنائية** (أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه)، ص27.

قائمة بحدة بين مختلف الشخصيات والتيارات السياسية للثورة الجزائرية لوضع قوائم المرشحين لعضوية هذا المجلس.

الفرع الثاني: أزمة الشرعية وأحداث صيف 1962[1]

حول هذا الإحداث يجمع المؤرخون لهذه الحقبة من تاريخ الجزائر أن أصل النزاع جاء بعد أن قامت الحكومة الجزائرية المؤقتة برئاسة بن يوسف بن خده بإنهاء مهام العقيد هواري بومدين رئيس أركان جيش التحرير الوطني، عبر الزعيم احمد بن بلة عن عدم موافقته عن هذا القرار وغادر على اثر دلك العاصمة التونسية مقر الحكومة الجزائرية المؤقتة .

ابتداء من تاريخ 03جويلية 1962غادر كذلك مجمل أعضاء الحكومة المؤقتة العاصمة التونسية ماعدا محمد خيذر، و من جهته وصل احمد بن بلة إلى الجزائر وتوجه إلى مدينة تلمسان ليلتقي مع رئيس أركان جيش التحرير الوطني . بتاريخ 22جويلية 1962وبعد فشل كل المحاولات من اجل حل الأزمة بين قيادة أركان جيش التحرير والحكومة المؤقتة تم الإعلان في مدينة تلمسان عن تأسيس مكتب سياسي لحزب جبهة التحرير الوطني .بالمقابل وانطلاقا من مدينة تبزي وزو قام فريق ثاني من زعماء ثورة التحرير من بينهم محمد بوضياف وكريم بقاسم بالإعلان عن مقاومة مجموعة المكتب السياسي يتلمسان . بعد العديد من المساعي والاتصالات حصل اتفاق بتاريخ 02أوت 1962بين مجموعة تلمسان ومجموعة تبزي وزو على أثره التحق محمد بوضياف بالمكتب السياسي . بعد محاولات عسيرة تم أخيرا وضع قوائم المرشحين لانتخابات المجلس الوطني التي حددت ليوم 02سبتمبر 1962.

من جديد استجد الخلاف بين المكتب السياسي وزعماء الولاية الثالثة والرابعة وأخيرا حسم الخلاف لصالح المكتب السياسي الذي كان مدعما بالولايات الأولى والثانية والخامسة والسادسة وقيادة أركان جيش التحرير الوطني. تم تحديد تاريخ انتخابات المجلس الوطني ليوم 20سبتمبر 1962.

[1]-Voir Ali Haroun : L'été de la discorde . Edition Casbah 2000..p.20 et s. La grande dérive .Ed. L'Harmattan2005 .p 22 et28 s.

بينت هذه الإحداث أن القوى السياسية التي كانت تتجابه على الساحة السياسية من اجل حسم مسألة قوائم المرشحين لعضوية المجلس الوطني كانت تتكون من جهة من أعضاء المكتب السياسي المتجمعين حول شخصية احمد بن بلة يتلمسان مؤيدين من قبل رئيس أركان جيش التحرير الوطني ومجموعة من الولايات تقابلهم مجموعة تتكون من أعضاء الحكومة المؤقتة الملتزمين بالوفاء لهذه الحكومة المؤقتة وعلى رأسهم الرئيس بن يوسف بن خده، تساندهم قيادة الولاية الثالثة – القبائل –والرابعة – منطقة الجزائر – والاتحاد العام للعمال الجزائريين واتحاد الطلبة المسلمين الجزائريين[1] .

تم تنظيم انتخابات المجلس الوطني بالتاريخ المحدد لها في 20سبتمبر 1962 وتم الإعلان عن نتائجها .اجتمع المجلس الوطني بتاريخ 25سبتمبر 1962في شكل جمعية وطنية تأسيسية وعدد أعضائه 194عضوا من بينهم 15عضوا من أصول أوروبية ، تم إعداد مشروع دستور الدولة الجزائرية المستقلة الأول من قبل مجموعة موالية لأحمد بن بلة خارج مقر الجمعية التأسيسية في احد قاعات العرض السينمائي بالعاصمة .

قدم هذا المشروع للتصويت عليه في جلسة للجمعية التأسيسية بتاريخ 28سبتمبر 1962، بعد عملية التصويت تم تعيين أول حكومة جزائرية برئاسة احمد بن بله التي منحها المجلس الوطني الثقة وكرس مبدأ الحزب الواحد في النظام السياسي الجزائري من خلال حزب جبهة التحرير بوصفة التنظيم السياسي الذي قاد معركة التحرير. هذا الحدث خلق خلافا خطيرا بين أعضاء الجمعية التأسيسية ونقاشات حادة نتج عنها استقالة رئيس الجمعية التأسيسية المرحوم فرحات عباس تعبيرا عن رفضه لهذا النص الدستوري وللظروف والطريقة التي حرر فيها .

خلافا لما نص عليه الباب الخامس من اتفاقية افيان فان الحكومة الجزائرية الأولى التي منحها المجلس الوطني الثقة لم تكن لها صفة الحكومة المؤقتة بل كانت لها صفة الحكومة الشرعية للدولة الجزائرية .هذه الحكومة لا تستمد شرعيتها من عملية انتقال السيادة من الدولة الفرنسية إلى الدولة الجزائرية كما خططت له إجراءات

[1] - STORA Benjamin : Histoire contemporaine de l'Algérie p. 200 – Ed. Casbah.2006

اتفاقية افيان وإنما تستمد شرعيتها التاريخية من المجلس الوطني للثورة الجزائرية ومن الحكومة الجزائرية المؤقتة التي انتهت مهامها بالاستقلال.

إن الحدث التاريخي المتمثل في انتخاب مجلس وطني تأسيسي بتركيبة بشرية تنتمي إلى حزب جبهة التحرير الوطني يمثل حدثا مهما له دلالات سياسية ونتائج على مستقبل المؤسسات السياسية والدستورية للجزائر المستقلة حيث تم تكريس مبدأ الحزب الواحد في النظام السياسي الجزائري من خلال حزب جبهة التحرير الوطني بوصفه التنظيم التي قاد معركة التحرير وحرر البلاد من الاستعمار.

بعد الاستقلال أصبح حزب جبهة التحرير الممثل الوحيد للشرعية الثورية والتاريخية التي انبثقت منها الدولة الجزائرية المستقلة.

بالرغم من التأكيد على هذه الحقيقة التاريخية في الخطاب السياسي وفي مواثيق الدولة الجزائرية فإن التغييرات التي حصلت على مستوى مؤسسات الدولة الجزائرية في المراحل المختلفة لم تكن تتم وفق هذه الحقائق التاريخية وإنما كانت تتم نتيجة صراعات بين التيارات المختلفة المتواجدة في الساحة السياسية والتي كانت كلها تنادي بانتمائها لحزب جبهة التحرير الوطني. هذه الوضعية التي ميزت مؤسسات الدولة الجزائرية جعلت بعض الدارسين بصدد دراستهم لحزب جبهة التحرير الوطني يصفونه بأنه حزب سياسي فقد أي تأثير على الأوضاع السياسية والاجتماعية وأصبح عبارة عن شاهد وحافظ لذاكرة النضال الثوري الذي قاده الشعب الجزائري، وعوض أن يؤثر على مؤسسات الدولة وعلى قراراتها فقد أصبح هو الذي يتأثر في تنظيمه وحتى في توجيهاته وبرامجه بأوضاع السلطة الممارسة بشكل فعلى للحكم .

إن نظرية الحزب الواحد المعتمدة رسميا في النظام السياسي الجزائري إلى غاية إقرار التعددية الحزبية في دستور 1989كانت تمثل في حقيقة الأمر المرجع العقائدي للسلطة وتؤدي وظيفة منح الشرعية لهذه السلطة بحيث انه بدون وجود الحزب الواحد برصيده التاريخي والنضالي فإن هذه السلطة تفقد الشرعية .

عندما تحولت جبهة التحرير الوطني إلى حزب سياسي فإنها كانت تحمل في طياتها بذور التناقض والأزمة التي ظهرت مباشرة بعد الاستقلال . هذه الخصائص الأصيلة في تكوينه والتي كان لها الأثر البالغ على مستوى

تنظيمه كقوة سياسية مؤثرة في المجتمع لم تنزع منه القوة الرمزية بوصفه يمثل رصيدا معنويا وثوريا لم تتمكن أي فئة أو طبقة اجتماعية أن تستولي عليه وتوظفه لوحدها في نضالها السياسي .

تضمن دستور الدولة الجزائرية الناشئة مفهوما للدولة مرتبط ارتباطا وثيقا بفكرة الحزب الواحد باعتبار أن تكريس الحزب الواحد ضرورة تاريخيةً لكون أن حزب جبهة التحرير الوطني يمثلً حزب الطليعة الواحد في الجزائرً وان دوره أساسي ويتمثل في تحديد سياسة الأمة ورقابة عمل المجلس الوطني والحكومة .

تأكيدا لذلك فقد نصت ديباجة دستور 1963على الآتي : ًضرورة حزب الطليعة الواحد، دوره مرجعي في إعداد ومراقبة سياسة الأمة هما المبدآن الجوهريان اللذان حملا على اختيار شتى الحلول لمعالجة المسائل الدستورية التي تواجه الدولة الجزائرية وبذلك يتم ضمان السير المنسجم والفعال للنظم السياسية المقررة في الدستور عن طريق جبهة التحرير الوطني .ً وهذه الصياغة تمزج بين مفاهيم القانون الدستوري والرومانسية الثورية.

اعتبارا للظروف والطريقة التي أعد فيها هذا الدستور وما تنج عن ذلك من خلافات خطيرة واستقالة المرحوم فرحات عباس من رئاسة الجمعية التأسيسية تساءل العديد من فقهاء القانون الدستوري حول القيمة السياسية لهذا الدستور وذلك بطرح السؤال الآتي : هل النظام السياسي الذي اعتمده دستور 1963 يتجاوب فعلا مع طموحات وإرادة الشعب الجزائري في بناء دولة ديمقراطية أم انه يمثل دستورا اصطناعيا تم فرضه من قبل أقلية سياسية متمسكة بالسلطة[1].

إن الإجابة عن هذا التساؤل لا يمكن إن تكون مطلقة، ولكن ما يمكن قوله إن هذا الدستور صادق عليه الشعب الجزائري عن طريق استفتاء عام وان هذا الاستفتاء لا يمثل معيارا مطلقا بل كان في إمكان الشعب الجزائري أن يصادق بنفس الطريقة على نص دستوري مخالف لو طرح عليه في نفس تلك الظروف.

[1] - Annuaire de l’ Afrique du nord 1963 page 91- ،– Louis Fougère - La constitution Algérienne

المطلب الثاني: حزب جبهة التحرير جهاز من أجهزة الدولة.

بعد المصادقة على أول دستور جزائري يكرس فكرة الحزب الواحد لممارسة السلطة السياسية في الجزائر تم منع الأحزاب السياسية الأخرى من ممارسة أي نشاط سياسي خارج اطار حزب جبهة التحرير الوطني وذلك بموجب المرسوم الصادر بتاريخ 14أوت 1963وقد تم تأكيد أحكام هذا المرسوم بنص تشريعي من خلال الأمر الصادر بتاريخ 03/12/1973في المادة 23منه.

استمر النظام السياسي يؤكد هذه القاعدة ويعمل بها إلى غاية إنهاء العمل بدستور 1976باعتبار أن النظام التأسيسي الجزائري يقوم على مبدأ الحزب الواحدً.

من حيث العمل والتنظيم السياسي فان تجربة الحزب الواحد في الجزائر إصطدمت بالكثير من الصعوبات . هذه الصعوبات تجد مصدرها بالأساس في أزمة السلطة التي عرفتها المؤسسات السياسية في الجزائر منذ الأيام الأولى من الاستقلال والتي وصلت ذروتها بعملية الإطاحة بالرئيس أحمد بن بلة بوصفه رئيسا للجمهورية وأمينا عاما لحزب جبهة التحرير الوطني واستيلاء على السلطة من قبل وزير الدفاع وقائد أركان جيش الجيش الوطني الشعبي بتاريخ 19جوان.1965.

تحول جبهة التحرير الوطني من تنظيم ثوري الى حزب سياسي يمارس السلطة.

هل تغيرت وضعية حزب جبهة التحرير الوطني وتغير موقعه من السلطة بجعله مؤسسة دستورية ؟حول هذا التساؤل يرى مشال كاموً إن حل مشاكل حزب جبهة التحرير لا يكمن في حل مشاكله التنظيمية والقانونية وإنما يتمثل في تمكينه وإعطائه السلطة التي تجعله قادرا على القيام بوظيفته كحزب سياسي وكقوة فعالة ومؤثرة في المجتمع [1].

خلال هذه المرحلة أصبح حزب جبهة التحرير كما تدل تسميته الرسمية مجرد جهاز تنظيمي وامتدادا للسلطة الجديدة التي تم تنصيبها على رأس الدولة وظيفته وظيفة عقائدية تؤسس شرعية النظام السياسي القائم .

[1]-CAMAU Michel **Pouvoir et institutions au Maghreb** CERES 1978, Tunis. pages 146 et suivantes. 36

هذه الوضعية التي ميزت هذه المرحلة من مراحل تاريخ الجزائر المستقلة تطرح بالطبع تساؤلا جوهريا، بين ما هو معلن عنه في الدساتير وفي النصوص التأسيسية ومن يمارس السلطة في النظام السياسي الجزائري ؟ في الحقيقة فإن هذا التساؤل لا يعد مسألة خاصة بالجزائر ولا يمثل مشكلا جديدا وإنما هو مسألة قديمة طرحت منذ بداية ظهور الأنظمة التي تصف نفسها بالأنظمة الاشتراكية.

بالنسبة للجزائر فإن النصوص الأساسية للنظام السياسي الجزائري ابتداء من دستور 1963إلى غاية دستور 1976على الأقل تؤكد أن سلطة الحزب فوق سلطة الدولة بحكم أن الحزب هو الممارس الشرعي للسلطة والسيادة في ظل أحكام المواثيق والدساتير.هذه الحقيقة توصل إليها الأستاذ مشال مياي من خلال الدراسة التي خصصها للجمعيات في الجزائر والتي يستخلص منها أن الحزب الذي يتكون في القاعدة من المناضلين وفي القمة من الهيئات القيادية يمثل نظريا كيانا مستقلا عن أجهزة الدولة ينسجم مع الإرادة الثورية للشعب الجزائري ولكنه عمليا لم يصل بعد إلى مرحلة النضج ومازال يمر من مرحلة تنظيم إلى مرحلة إعادة تنظيم دون أن تتم فعلا إعادة تنظيمه ليتمكن من ممارسة السلطة كما تعلن عليها نصوصه التأسيسية ونصوص الدولة الجزائرية.

أما الأستاذ محمد بجاوي فإنه يرى على مستوى الدولة الجزائرية إن حزب جبهة التحرير هو الذي يسود بحكم أنه مصدر الشرعية ومصدر كل السلطة . يتساءل بعد ذلك الأستاذ بجاوي عن من له الحق في تمثيل الشعب الجزائري هل هو المجلس الوطني المنتخب أم مؤتمر حزب جبهة التحرير. يجيب الأستاذ محمد بجاوي عن هذا التساؤل بالقول : إذا كان المجلس الوطني يعبر عن سلطة الشعب فانه لا يمثله، لأن الممثل الحقيقي هو مؤتمر حزب جبهة التحرير لأنه يعد امتدادا له، وانه يجب التفرقة بين التمثيل القانوني أو الشكلي والتشخيص السياسي للشعب من قبل مؤتمر الحزب، فإذا كان المجلس الوطني هو الممثل القانوني للشعب عملا بإحكام الدستور في جانبه الشكلي فان حزب جبهة التحرير هو الذي يعبر أرادته وعن طموحاته [1] .

ففي عهد الرئيس بومدين بالرغم من عدم وجود أطر دستورية يكرسها نص دستوري فان القيادة السياسية بالنظر إلى وضوح سياستها على المستوى الداخلي والخارجي وبالنظر إلى الإنجازات التي حققتها أصبحت تشعر

[1] - Bedjaoui M**. L'évolution institutionnelle de L'Algérie In corpus Constitutionnel**. Tome Fasc.1 Leinden EJ BRILL 1968. page 189 et s.

أنها اكتسبت رصيدا هائلا من الثقة والمساندة الشعبية بالتالي أصبح في إمكانها الاستغناء عن الشرعية الثورية والتاريخية التي كانت تستند إليها واستبدالها بشرعية دستورية من خلال نص دستوري يقنن ويضبط الممارسة السياسية في الجزائر.

إن النظام السياسي ونظام الحكم المنبثق عن حركة 19جوان 1965مهما كانت الأوصاف التي نعت بها فانه بالنظر إلى المعايير الدستورية التقليدية وحتى في نظر من قاموا بهذه الحركة التصحيحية، يعد خروجا عن الشرعية الدستورية التي كانت قائمة في ظل دستور 1963و رجوعا إلى الشرعية الثورية، ولكن دون العدول عن الاختيارات التي كان ينادي بها النظام السابق ودون العدول عن الشرعية الدستورية والرجوع إليها متى توفرت الشروط الموضوعية والسياسية لذلك[1].

المبحث الثاني: التحول الديمقراطي في الجزائر

يستدعي فهم التحول الديمقراطي معرفة مختلف العوامل التي شكلت مدخلات للنظام السياسي وأثّرت في النخبة الحاكمة وأدّت بها الى الانتقال من الأحادية الى التعددية السياسية، ويتفق علماء السياسة على مصادر التحوّل أو التغير التي قد تكون داخلية أي من النظام السياسي أومن بيئته الاجتماعية، كما قد تكون خارجية ناتجة عن ضغوطات البيئة الدولية.

المطلب الأول: العوامل الداخلية للتحول الديمقراطي في الجزائر

الفرع الأول: العوامل السياسية

تشكل العوامل السياسية– والمتمثلة في صراع مراكز القوى داخل النظام السياسي– أحد العوامل الرئيسية للتحول الديمقراطي في الجزائر، وترجع جذور الصراع على السلطة إلى فترة الثورة التحريرية، ثم برزت بصورة جلية في ما عرف بأزمة صيف 1962.كما تميزت الفترة التي أعقبت وفاة الرئيس "هواري بومدين"بصراع كان هو

[1] – د. محمد بورايو: مرجع سابق، ص27.

الآخر على السلطة حول من يخلف الرئيس الراحل، إلا أن الجيش كان قد حسم الترشيح لصالح"الشاذلي بن جديد"، على حساب التيار الذي كان يمثله السيد "محمد الصالح يحياوي"، و على حساب التيار المؤيد لسياسة الانفتاح الاقتصادي الذي كان يقوده السيد "عبد العزيز بوتفليقة"، وتعبر هذه المؤشرات عن حقيقة أساسية مفادها أن الجيش يؤدي أدوارا حاسمة في القضايا المصيرية للبلاد.

1-طبيعة النظام السياسي وأزمة نظام الحزب الواحد:

تميزت الفترة الأولى التي أعقبت الاستقلال الوطني بعدم الاستقرار السياسي والصراع على السلطة والذي برز في أزمة صيف 1962حول من يملك الشرعية في تسلم السلطة، وضمن هذا الإطار يقول الكاتبان "جون لوكا وكلود فاتان" أن كافة الأزمات الجزائرية تتمحور حول قضية الشرعية بمعنى آخر أن كل طرف يعلن أنه صاحب الشرعية ولا يعترف لأي طرف آخر أو هيئة أخرى بالحق في فض التراع باسم المبادئ التي يتمسك بها الجميع والأمثلة على ذلك كثيرة مثل أزمة صيف 1962و أزمة 19جوان 1965و المحاولة الانقلابية الفاشلة عام 1967التي قادها العقيد طاهر الزبيري[1].

اعتمد النظام السياسي الجزائري بعد الاستقلال على نظام الحزب الواحد حيث نص دستور 1963في المادة 23بوضوح على التزام القيادة في الجزائر بنظام الحزب الواحد، ويشير الكاتبان "لوكا وفاتان" أن تبرير وحدة الحزب يرجع إلى كون التعددية الحزبية تعكس مجتمعا يتكون من طبقات متناحرة، كما أن التعددية وفقا لآراء ميثاق الجزائر ينبغي محاربتها في البلدان النامية لأنها تمكن الجماعات الضاغطة الأجنبية من التدخل في الشؤون الداخلية لهذه البلدان أو تتيح الفرصة لبعض الأفراد في الداخل لتضخيم المشاكل الموضوعية وممارسة الديماغوجية والتضليل[2].

على إثر انقلاب 19جوان 1965الذي أدى إلى وصول العقيد الهواري بومدين إلى هرم السلطة ، تم إنشاء مجلس للثورة تركزت في يد رئيسه العديد من السلطات فقد كان رئيسا للمجلس ورئيسا لمجلس الوزراء مما يجعله يجمع العديد من الوظائف والسلطات السياسية والإدارية إلى جانب الدوائر المرتبطة مباشرة برئاسة المجلس

[1] – صالح، بلحاج، **المؤسسات السياسية الجزائرية عن جون لوكا وجون كلود فاتان**. رسالة ماجستير، معهد الترجمة، جامعة الجزائر، ، 1987ص 22-20.

[2] – صالح، بلحاج، مرجع سابق، ص 18.

وبالتالي حل مجلس الثورة محل جميع المؤسسات السياسية السابقة، وأصبح هو صاحب السيادة الحقيقية إلى غاية المصادقة على دستور 1976و انتخاب المجلس الشعبي الوطني عام 1977و الذي جاء لإضفاء صفة الشرعية على ما تم القيام به عام 1965، و قاعدة لنظام الحكم المرتكز على الحزب الواحد وأولويته على أجهزة الدولة ووحدة القيادة السياسية للحزب والدولة ووحدة السلطة[1].

إستند النظام السياسي الجزائري على الشرعية الثورية في تبرير حكمه بحكم أن جبهة التحرير الوطني هي التي قادت الثورة وحققت الاستقلال الوطني، كما استند إلى ما يسمى بالزعامة الفذة على رأس الحزب والدولة وهو ما أشارت له الدراسات المهتمة بتجربة الحزب الواحد في الوطن العربي ومنها تجربة الحزب الواحد في الجزائر[2]. شهد النظام السياسي الجزائري في الفترة التي أعقبت وفاة الرئيس هواري بومدين صراعا على السلطة حيث يقول "عبد الحميد مهري" (بعد وفاة الرئيس بومدين مباشرة برز دور الجيش السياسي بدعم الجيش لترشح الرئيس الشاذلي بن جديد لرئاسة الجمهورية وجاء المؤتمر الرابع لجبهة التحرير الوطني الذي انعقد إذ ذاك فكرس الصيغة التي أقرها الدستور وعين عددا من الضباط السامين أعضاءا في اللجنة المركزية للحزب)[3].

[1] – سعيد، بوشعير، **النظام السياسي الجزائري**. الجزائر: دار الهدى، ، 1990ص60.

[2] – إبراهيم، سعد الدين، وآخرون، **أزمة الديمقراطية في الوطن العربي**. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ، 1987، ص22.

[3]– ولد دادة احمد وآخرون، مرجع سابق، ص.69، 68

خصائص النظام السياسي الجزائري:

تؤكد الدراسات التي تناولت تحليل النظام السياسي الجزائري بأنه يتصف بالخصائص التالية:

– أنه حكم سلطاني حسب "لوكا وفاتان" حيث يبدو تفوق الوظيفة التنفيذية في دستور 1976و هي سلطة يحاول رئيسها بشيء من النجاح تحقيق استقلالية عن كل جماعة تتمتع بسلطة سياسية أو إدارية أو اجتماعية[1].

– أن النظام الجزائري هو من النوع "البونابارتي"المفهوم الماركسي[2]: حيث يظهر الرئيس كضامن للاستقرار بين الفئات والطبقات الاجتماعية وهي سمة تعكس عدم اكتمال بناء الدولة الجزائرية.

– أن النظام السياسي هو نوع من البيروقراطية العسكرية حيث انتقد "ناير" الأطروحة السلطانية الأولى وقال أن الرئيس الجزائري يرتكز تناوبا على هذه المجموعة أو تلك وهو الممثل النخبوي لجماعة محددة وهي جماعة المصالح العسكرية. أما الأطروحة البونابرتية فهي لا تصلح للتحليل لأن هذا الشكل من السلطة يفترض مجتمعا اقتصاديا متطورا وطبقات مهيكلة عضويا ومتوازنة بنيويا ويمكن تجسيدها، وبالتالي فإن النظام السياسي الجزائري حسب" ناير" هو من النوع العسكري–البيروقراطي [3]، و يمكن أن ندرج ضمن هذا الإطار دراسة "عبد القادر يفصح" التي أكدت أن طبيعة النظام السياسي الجزائري هي من النوع العسكري البيروقراطي[4].

– يصف ويليام زارتمان النظام السياسي الجزائري بأنه من نوع الدولة العسكرية الموسعة حيث انصب تحليله على فترة الرئيس الشاذلي بن جديد مركزا على مفاهيم جديدة في التحليل وهو مفهوم النخب ودورها في السياسة والعلاقات الزبونية التي تصبح ذات صلاحيات كبيرة.

– هناك دراسات أخرى للنظام السياسي الجزائري حيث توصل الكاتب "عبد الباقي الهرماسي" إلى أن طبيعة الحكم في الجزائر هي من النمط التعبوي "[5] ، "أما الكاتب "عدي الهواري" فوصف النظام السياسي الجزائري

[1] – بلحاج، مرجع سابق، .232–230

[2] –عبد العالي، دبلة، **الدولة الجزائرية الحديثة**. القاهرة: دار الفجر للنشر والتوزيع، ، 2004ص. 208

[3] – المرجع نفسه، ص .209

[4] -Abdelkader, yefseh, **La Question Du Pouvoir En Algérie**. Alger: ENAL 1992, p 326.

[5] –عبد الباقي الهرماسي، **المجتمع والدولة في المغرب العربي**.بيروت:مركز دراسات الوحدة العربية، ، 1987ص .99–98

بالشخصي والأبوية الجديدة" " لكن هذه الأبوية الجديدة لا تعني أن السلطة متجانسة وبالتالي بعيدة عن ضمان استقرار السلطة[1].

إجمالا يمكن إبراز أزمة النظام السياسي الجزائري القائم على التنظيم السياسي الواحد في النقاط التالية:

– أن طبيعة النظام السياسي الأحادي تؤدي حتما إلى طريق مسدود لما يصاحبه من احتكار للسلطة من قبل أقلية متعسفة مما يساعد على خلق وضع متفجر إن عاجلا أو آجلا بسبب إقصاء قوى اجتماعية ذات توجهات سياسية وعقدية مغايرة.

– سيطرة بنى قديمة تعتمد على علاقات القرابة والجهوية والزبونية وهو ما يضفي الطابع الانقسامي على المجتمع ويكبح سيرورة نمو ثقافة سياسية ويؤدي إلى فراغ مؤسسي حول النظام تملؤه عناصر مرتشية تتلون بمختلف التلوينات السياسية مسايرة الظروف والمناسبات[2].

– ترسخت أزمة الإيديولوجية الشعبوية –كما يسميها "عدي الهواري"في الممارسات السياسية لنظام الحكم وأصبحت التعبئة الجماهيرية الواسعة بمثابة مصدر للشرعية، وفي الوقت ذاته أداة لبلوغ الهيمنة من قبل الفئات المسيطرة اقتصاديا واجتماعيا مستخدمة لذلك منظومة قيمية ومعيارية تؤدي فيها الإيديولوجية الشعبوية دورا مركزيا من خلال استقطاب الجماهير باستغلال مشاعرها وطموحاتها حيث يقول"عبد القادر الهرماسي": (إن المشاركة في الجزائر لا يمكن أن تأخذ إلا الشكل التعبوي في ساعات الحماس، أو شكل المشاركة المراقبة ضمن الإطار التضامني عند حل المشاكل القطاعية)[3].

– التناقض بين الطبيعة التقليدية للنظام السياسي والمتمثلة في انفراد الزعيم بالحكم والرأي ومحاولة إخضاع الجميع من جهة، ومحاولة إبراز مظهره العصري عن طريق ممارسات شكلية مثل الانتخابات من جهة ثانية.

[1] Lahouari, Addi, collectivité l'impasse du populisme: L'algerie politique et état en construction. Alger: ENAL, 1990, p99

[2] –عنصر، العياشي، **سوسيولوجيا الديمقراطية والتمرد بالجزائر**.القاهرة:دارالأمين للطباعة والنشر والتوزيع، 1999ص 89.

[3]–الهرماسي، مرجع سابق، ص 99.

– الطبيعة العشائرية للنظام وسيطرة المصالح الفئوية الضيقة التي تشكل مضمونه الاجتماعي وقاعدته الموضوعية والاعتماد في استمراره على الريع البترولي الذي يوزع على شكل هبات وإقطاعيات تبعا لمعايير الولاء والطاعة والتبعية للزعيم وجماعته[1].

2 –صراع مراكز قوى النظام :

أشاد المراقبون بترشيح "العقيد الشاذلي بن جديد" في مؤتمر الحزب عام 1979حتى يتم انتخابه للرئاسة باعتبار ذلك انتصاراً "للمعتدلين" بين أعضاء الحزب على "المتطرفين" فيه، وكانت الأنباء تردد بأن الرئيس سوف يحرر الاقتصاد بإطلاق الحرية للمستثمرين في القطاع الخاص وانتهاج سياسة خارجية أكثر ليونة مع المغرب الأقصى بالنسبة لمسألة الصحراء الغربية[2]. ومنذ وفاة الرئيس الراحل "هواري بومدين" بدأ الحزب يأخذ مكانته في النظام السياسي مما أدى إلى صراع بين الحزب ومؤسسة الرئاسة لاحقا.ومع بداية الثمانينات بدأت تبرز أزمة مراكز قوى في النظام حول قضايا هامة تتعلق بمستقبل النظام السياسي والاقتصادي في الجزائر، تمثلت أطراف هذا الصراع في تيارين رئيسيين هما:

أ– التيار الأول: ويعرف بالجناح الإصلاحي، وكان يمثله مجموعة من الإصلاحيين في رئاسة الجمهورية على رأسهم "الشاذلي بن جديد" وبعض ضباط الجيش أبرزهم "العربي بلخير" الذي كان العقل المنظم على مستوى الرئاسة، بالإضافة إلى حساسيات أخرى معروفة، منها التي يقودها "مولود حمروش"، باعتباره كان ينشّط فريقا من إطارات الدولة في مختلف الأجهزة[3]. وتتمثل أطروحات هذا التيار في:

– الدعوة إلى الانفتاح الاقتصادي بفتح المجال للقطاع الخاص، ورفع قيود الدولة على النشاط الاقتصادي والتجارة الخارجية بحيث تصبح تلك النشاطات تسير وفقا لقوانين السوق، وحجتهم في ذلك فشل النظام الاقتصادي الاشتراكي .

– الاهتمام بقطاع الزراعة والعمل على تحويل المساحات الزراعية العمومية إلى وحدات صغيرة مع تشجيع الخواص في هذا المجال.

---

[1]– العياشي، مرجع سابق، ص 90.

[2] – مغنية، الأزرق، **نشوء الطبقات في الجزائر**.ترجمة: سمير كرم، بيروت:مركز الأبحاث العربية، ، 1980ص222.

[3]- Ahmed, Dahmani, L’algérie À L’épreuve Économique Politique Des Réformes 1980-1997 , P93.

اتبع الرئيس الشاذلي سياسة اقتصادية مغايرة لسابقيه حيث وجه انتقادات للسياسة الاقتصادية المعتمدة على قطاع المحروقات، كما انتقد القطاع العام الممثل في المؤسسات العمومية، وعمل من جهة أخرى على تشجيع القطاع الخاص والإشادة بدوره في تلبية حاجيات المواطنين.

ب- أما التيار الثاني: ويعرف بالجناح المحافظ، ويضم عدة شخصيات أبرزها مسؤول الحزب "محمد الشريف مساعدية"، الذي استطاع إعادة تنشيط حزب جبهة التحرير الوطني مع بداية الثمانينات وفرض مراقبته على جميع محافظات الحزب ومنظماته الجماهيرية ما مكنه من التأطير والتعبئة القوية لكتلة الحزب وسمح له بفرض وزنه السياسي وإعادة التوازن داخل النظام[1]، كما يضم هذا التيار الاتحاد العام للعمال الجزائريين ، و بعض الضباط العسكريين ، و الشخصيات الوطنية مثل "أحمد طالب الإبراهيمي"، ويدافع هذا التيار عن الأطروحات التالية[2]:

- التّمسك بالاشتراكية كمرجعية أساسية.
- تدعيم ملكية الدولة وضرورة احتكارها للتجارة الخارجية وقيام مشاريعها على التخطيط.
- يدعو إلى سيطرة الدولة على إدارة الاقتصاد الوطني لأنها قادت عملية التنمية وحققت مكاسب معتبرة.

بناءا على القناعات الإيديولوجية والفكرية لكلا التيارين" الانفتاحي والمحافظ" يتضح الاختلاف بينهما باعتبار التيار الانفتاحي له توجه ليبرالي، بينما بقي التيار المحافظ متمسكا بالتوجه الاشتراكي. استطاع الرئيس "بن جديد" بعد فترة وجيزة من توليه الحكم أن يطيح بمعارضيه وخاصة المدافعين عن استمرار سياسة التنمية السابقة، فتم إبعاد الشخصيات السياسية التي تصارعت على الحكم بعد وفاة الرئيس بومدين، وخاصة أعضاء مجلس الثورة ومنهم "محمد الصالح يحياوي"، وحتى بعض المسؤولين الكبار في القطاع الاقتصادي.

عرف حزب جبهة التحرير الوطني في الفترة التي عيّن فيها "محمد شريف مساعدية" مسؤولا عن الأمانة الدائمة للجنة المركزية وضعاً جديداً، جعله يحتل مكانة بارزة في النظام السياسي مقارنة مع الفترة الأولى من حكم الرئيس هواري بومدين التي همّش فيها، فالمؤتمر الاستثنائي المنعقد في جوان 1980أصبح يفرض على

[1] - كافي، طبراني، **الجزائر تنتظر مؤتمر جبهة التحرير الوطني بن جديد لا إصلاحات اقتصادية من دون إصلاحات سياسية** . مجلة الصياد، بتاريخ، 1988-10-21ص28.

[2]- Dahmani, op.cit,p94

كل مسؤول يريد تقلد وظائف في أي مستوى عضويته في الحزب طبقا للمادة 120من قانونه الداخلي ، كما أجمعت لجنة الحزب على المناصب التي ينبغي أن يستشار المكتب السياسي لتعيين المسؤولين فيها وهي:

أعضاء الحكومة، الأمناء العامون للوزارات، المرشحون لعضوية المجلس الشعبي الوطني، الولاة، السفراء، أعضاء مجلس المحاسبة، النائب العام ورئيس المحكمة العليا، أعضاء الأمانات العامة للمنظمات الجماهيرية، مديرو المؤسسات الاشتراكية الكبرى[1].

مثلت مرحلة ما بعد المؤتمر الرابع أرقى مرحلة لحزب جبهة التحرير الوطني حيث حاولت العناصر المحافظة فيه التأسيس لعهد الحزب الحاكم بمعنى مشاركته في كل قرار هام يتخذ في أي قطاع من القطاعات الحيوية، أي محاولة ترجيح كفة القرار السياسي على غيره، ويصبح الحزب مشرفا على كافة القضايا، وتذعن الإدارة لقراراته السياسية، وحسب "علي بن محمد" فإن هذه البديهية لم تكن مقبولة من الجميع ، و لا سيما من الجهات التي ترى نفسها أولى باحتكار القرار، والانفراد بمقومات التصرف فيه[2].ضمن هذا الإطار تم إعادة تنظيم الحزب في عهد الرئيس بن جديد بإنشاء لجنة مركزية ومكتب سياسي يرأسه الأمين العام للحزب الذي هو رئيس الجمهورية هذا الأخير الذي قاد عملية تغيير عكسي للسياسة الاقتصادية السابقة مما أدى إلى أزمة تطورت فيما بعد إلى صراع مكشوف داخل حزب جبهة التحرير الوطني، هذا الصراع أخّر عملية الانفتاح بشكل واضح وزاد من الصراع بين الحزب والمعارضة المتزايدة في الساحة ، ويرجع هذا إلى عدم تمكن "بن جديد" من عزل معارضي الإستراتيجية التنموية الجديدة[3].و للتدليل على فكرة صراع مراكز القوى نورد المراحل التالية :

أ- **المرحلة الأولى**: تمتد من المؤتمر الرابع للحزب 1979إلى غاية إقرار الميثاق الوطني 1986تمثل أول مؤشر للإصلاحات الاقتصادية في الجزائر في شعار "المراجعة" الذي رفع في أواخر 1979و عزز باللائحة التقييمية للمرحلة البومدينية 1978-1965التي صادق عليها المؤتمر الاستثنائي للحزب في جوان 1980و اتضح منها أن مسيرة التنمية الوطنية تعترضها نقائص وسلبيات تحتاج إلى مراجعة ، و رأى مؤتمر الحزب أن استمرار هذا الوضع المختل من شأنه أن يؤثر تأثيرا سلبيا على الأبعاد السياسية والاجتماعية لمسيرة

[1] -علي، بن محمد، **حزب جبهة التحرير بعد هواري بومدين**.حقائق ووثائق. الجزائر، دار الأمة، ، 1998ص97.

[2] - المرجع نفسه، ص102.

[3] - غسان وآخرون، مرجع سابق، ص197.

التنمية[1].جاءت الفترة الأولى من حكم "بن جديد" تحت شعار "من أجل حياة أفضل" وكان هدف الخطاب السياسي للسلطة آنذاك هو بناء قاعدة اجتماعية من جهة، ومحاولا تحطيم نمط التنظيم الاشتراكي للمجتمع من جهة ثانية، خاصة أن الظروف الاقتصادية للبلاد كانت جد مواتية لانتهاج هذا المسلك مع ارتفاع أسعار المحروقات التي حققت استقرارا نسبيا للنظام في تلك الفترة[2].

مع بداية الثمانينات بدأت البورجوازية الصناعية داخل دوائر النظام تسعى إلى فرض نفسها محاولة تسيير التحالف الاجتماعي في إطار الدولة الوطنية، تأكد هذا التحول خاصة مع إقرار المخطط الخماسي الأول الذي يدل على توجه جديد في السياسة الاقتصادية للبلاد، فالتيار الانفتاحي الصناعي أراد بناء نفسه عن طريق أسلوب الصناعة الصغيرة والمتوسطة حيث طرح تفكيرا جديدا حول مسألة المردودية والفاعلية في التسيير[3]. وقد إستطاع التيار الإصلاحي أن يفرض الانفتاح الاقتصادي بالتدريج وتأكد ذلك مع إعادة هيكلة المؤسسات الوطنية الكبرى، في هذا الصدد تقول الأستاذة مغنية الأزرق:إن تحرك القيادة الجديدة نحو ما وصفه المراقبون بأنه سياسة اقتصادية ليبرالية ليس نتيجة قرار معتمد وإنما هو نتيجة تطور طبقي[4]. أكد الرئيس بن جديد في عدة جلسات رسمية مع مجلس وزرائه سخطه على النظام الاقتصادي القائم على الاشتراكية بسبب احتكار الدولة للعديد من القطاعات الحيوية.

مع منتصف الثمانينات ظهر جليا أن هناك أزمة مراكز قوى داخل النظام، خاصة مع عزم "بن جديد" إحداث تغييرات على نص الميثاق الوطني حتى يتلاءم مع المنظومة الاقتصادية والاجتماعية الجديدة، وبرر الرئيس لجوءه لهذا التغيير بسبب الخلل الذي أصاب الاقتصاد الوطني الناتج عن سوء التسيير الإداري، ومما زاد الأمر تدهورا الانخفاض السريع لأسعار المحروقات خاصة سنة 1986برز هذا الصراع بين الإصلاحيين بقيادة الرئيس بن جديد الذي يتبنى النظرة الاقتصادية الانفتاحية، والمحافظين في الحزب بقيادة " شريف مساعدية " المدافع

[1] – الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، **حزب جبهة التحرير الوطني وثائق المؤتمر الاستثنائي جوان**. الجزائر: نشر قسم الإعلام مطبعة بن بولعيد، 1980ص22.

[2] – يزيد، مزعاش، **تناقضات نمط تنظيم المؤسسة العمومية الاقتصادية**. رسالة ماجستير، معهد العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة الجزائر، 1994ص42.

[3] – المرجع نفسه، ص40.

[4] – الأزرق، مرجع سابق، ص223.

عن الاشتراكية، وقد كشفت الصحافة الرسمية هذا الصراع، فالتيار "الإصلاحي" كان يستعمل جريدة"الجزائر الأحداث" للدفاع عن أطروحاته وشعاراته هي الواقعية، البراغماتية، الكفاءة، الانضباط، الوطنية والشبيبة، أما التيار "المحافظ" فيقف ضد التوجه الانفتاحي وعلى الطريقة الدفاعية يعّبر عن أفكاره ومواقفه من خلال جريدة "الثورة الإفريقية"، وكان يمجد جبهة التحرير الوطني ودورها أثناء حرب التحرير وبعد الاستقلال، كما كان يقف ضد الليبيرالية المتوحشة والإمبريالية، وبقي يراهن على الاشتراكية والمكتسبات الاجتماعية والملكية العامة للدولة[1].

رغم محاولة الرئيس بن جديد إقناع مناضلي الحزب بضرورة مراجعة التسيير الإداري للاقتصاد، إلا أنهم رفضوا مسعاه، وكان الرئيس يعتقد أن أهم عائق أمامه هو السيد"شريف مساعدية" مسؤول الحزب، الذي عينه الرئيس في إطار مسعى آخر يتمثل في التخلص من بقايا عهد بومدين[2].إلاّ أنّ الحزب لم يكن له دور في التغيير، ولم يتعد رد فعله على مساعي الرئاسة جلسات المجلس الشعبي الوطني والاجتماعات النظامية للحزب، ولم تكن قدرته على تجنيد الشارع لتساوي قدرة الأجهزة الأخرى للنظام القائم3 .سارت الأمور لصالح الانفتاحيين الذين أقدموا على إثراء الميثاق الوطني واعتماده مع بداية 1986بيد أنّ عملية الإثراء لم تفصل في الإشكال السياسي المطروح ولم يطرأ أي تغيير ملحوظ على النظام السياسي، فمبدأ الحزب الواحد تم التأكيد عليه ووصايته على جميع المنظمات الاجتماعية والمهنية، أما عن مشكلة الهوية فقد نص الميثاق من جديد على إسلامية الدولة، وأشار إلى الأصول الأمازيغية للجزائر4.

أفقدت الأزمة الاقتصادية – الناجمة عن انخفاض أسعار المحروقات مع منتصف الثمانينات– السلطة آليات الضبط السياسي والاستقطاب الاجتماعي مما جعل الرئيس يدفع بوتيرة الإصلاحات الاقتصادية لكن دون انفتاح سياسي.

---

[1]- Dahmani, op. cit, p88- 89.

[2] – محمد، تمالت، **الجزائر من فوق البركان حقائق وأوهام** .1999-1988الجزائر، ص6، 5.

[3] – المرجع نفسه، ص.11

[4]- Dahmani, op. cit, p89 .

ب- **المرحلة الثانية** : وهي مرحلة ما بعد إثراء الميثاق الوطني:1987-1986بعد ما تم إقرار ميثاق 1986حاول الرئيس استكمال عملية الإصلاحات الاقتصادية التي كان قد بدأها منذ توليه السلطة، رغم وجود تيار معارض لها، أضف إلى هذا الأزمة الاقتصادية لسنة 1986و التي أدت إلى تدهور وضعية الاقتصاد الوطني القائم على الريع البترولي، ولم تثن تلك المؤشرات من عزيمة الرئيس على مواصلة سياسة الإصلاحات، حيث أوكل المهمة إلى مجموعة من الإصلاحيين[1] يقودهم الأمين العام للرئاسة السيد "مولود حمروش" بين 1989 -1986و استطاعت هذه المجموعة تحضير مشاريع الإصلاحات، بحيث صدر في ديسمبر 1987القانون رقم 17-87الذي غيّر طريقة استغلال الأراضي الزراعية وخصخصتها، وتلاه في جانفي 1988صدور القانون رقم 01-88 الخاص باستقلالية المؤسسات العمومية الاقتصادية، لكنّ تحمس الرئيس للإسراع بالإصلاحات كان على حساب النصوص الإيديولوجية والدستور.

ج- **المرحلة الثالثة** : مرحلة التحضير للمؤتمر السادس للحزب : 1988بدأت عملية التحضير لهذا المؤتمر منذ جانفي 1988برئاسة مسؤول الأمانة الدائمة للحزب "شريف مساعدية" فتم تشكيل اللجنة الأولى وهي خاصة بالتنظيم والترشيحات ترأسها وزير الداخلية الأسبق "الهادي لخذيري" أما اللجنة الثانية فهي خاصة بسياسة التنمية وكان يترأسها السيد عبد العزيز خلاف، أحد أنصار سياسة الانفتاح الاقتصادي التي شهدتها الجزائر[2].

ما يلاحظ على الطاقم المحضر لهذا المؤتمر هو عدم تجانس تركيبته، مما جعل عملية تحضير المؤتمر والتي بدأت في القاعدة تسير في اتجاه معاكس لما يريده التيار الإصلاحي بقيادة الرئيس الشاذلي بن جديد [3]. وفي مقابل هذا قام رئيس الجمهورية في جويلية 1988بتغيير لجنة تحضير المؤتمر السادس، الأمر الذي أدى إلى تضايق على مستوى أجهزة الحزب، وزاد من الصراع بين التيار الإصلاحي والتيار المحافظ إلى حد اتهام الرئيس للحزب بأنه عدو للإصلاح.

[1] – غازي، حيدوسي، **الجزائر التحرير الناقص**.ترجمة: خليل أحمد خليل، بيروت: دار الطليعة للطباعة والنشر، ، 1997ص68.

[2] - Abed, Cheref, Dossier Octobre. Alger : éditions la phonic, 1989, p170.

[3]- Ibid, p171.

يفسر تسارع الأحداث وتطورها محاولة كل تيار التمسك بأسباب قوته ونفوذه ومن ثم بقاء مصالحه، لأن التيار المحافظ يمكن القول عنه أنه استفاد من الوضع السابق وأن مصالحه مرتبطة به، أما المدافعين عن التيار الإصلاحي فقد أدركوا أن توسيع نفوذهم ومشاريعهم يتطلب نظاما اقتصاديا مفتوحا يستطيعون من خلاله استثمار رؤوس أموالهم، وهنا تقول الأستاذة "مغنية الأزرق" :(لقد تمكنت البورجوازية التكنوقراطية والبورجوازية الرائدة اقتصاديا أن تعزز نفسيهما بحيث وصلتا فيما بعد إلى نقطة كانا يحتاجان فيها إلى قدر من حرية العمل، ويبدو أن هذا هو وقت العمل بالنسبة إليها أي مع بداية حكم بن جديد)[1].و هو ما برز في فترة حكم الرئيس بن جديد، هذا الأخير الذي أكد على حتمية الإصلاحات الجارية للخروج من الأزمة.

تطور صراع مراكز القوى بين التيار الإصلاحي في الرئاسة التيار المحافظ في الحزب، واتضح ذلك جليا في أحداث أكتوبر 1988التي أدت إلى التحول الديمقراطي في الجزائر.

الفرع الثاني: العوامل الاقتصادية والاجتماعية

1-العوامل الاقتصادية:

ساهمت العوامل الاقتصادية في دفع عملية التحول الديمقراطي التي شهدتها الجزائر لاحقا، ذلك أن النظام السياسي القائم على الحزب الواحد سرعان ما بدأ يفقد توازناته مع الأزمة الاقتصادية الناجمة أساسا عن انخفاض مداخيل المحروقات، كما أن نمط التنمية الذي اعتمدته الجزائر والقائم على فكرة التخطيط، التأمينات، التصنيع القائم على نموذج "الصناعات المصنعة" وبناء قطاع عام واسع اعتراه الفشل، و تجلى ذلك في ضعف أداء المؤسسات العمومية الاقتصادية التي كلفت الدولة ثروات ضخمة وأصبحت تعاني عجزا ماديا مستمرا.تبرز الاختلالات التي أصابت الاقتصاد الجزائري في النقاط التالية:

– عجز الجهاز الإنتاجي تقليص الاعتماد على المحروقات في الصادرات وتعويضها تدريجيا بمنتجات أخرى، بل بقيت المحروقات تحتكر نسبة الصادرات من السلع والخدمات بحوالي 93%.

– وصلت الدولة بعد 1986إلى حالة تفكك واستقلال كل جهاز عن الآخر ويتضح ذلك من خلال الأجهزة التالية :

[1] – تمالت، مرجع سابق، ص.11

- جهاز رئاسة الجمهورية وبرز فيه العربي بلخير.
- جهاز الحزب وعلى رأسه شريف مساعدية.
- جهاز عائلة بن جديد وعلى رأسه أمين بوركبة.

— عدم قدرة جهاز الإنتاج عن تموين نفسه وإعادة تموينه بالمواد الأولية ونصف المصنعة بحيث أصبحت التبعية للخارج البالغة 32%من قيمة الواردات من السلع والخدمات هي التي تحدد معدل استغلال طاقاته.

— ضعف الآلة الإنتاجية وعدم قدرتها على تحقيق إشباع مرضي لاستهلاك السلع الغذائية والصناعية، أو تحرير المجتمع من التبعية للخارج في تموينه البالغ 32%من مجموع الواردات[1].

و يرجع العديد من الدارسين أسباب تفاقم الأزمة الاقتصادية في الجزائر إلى ما يلي:

- عدم تخلص التنمية من التبعية سواء على المستوى المالي بسبب المديونية أو على مستوى استيراد قطع الغيار والتي تسيطر عليها الشركات الرأسمالية العالمية مما يجعل الاقتصاد الوطني تابعا لها.

- الاعتماد على إستراتيجية الصناعات الثقيلة، وتدخل الدولة بشكل كبير في النشاط الاقتصادي، وكبر حجم القطاع العام، أدت هذه العوامل إلى دعم رأسمالية الدولة، وبروز واسع لفئات التكنوقراط الإداريين التي شكلت طبقة بورجوازية جديدة تمثل مع النخبة الحاكمة قمة الهرم الاجتماعي في حين تبقى قاعدته الطبقة العريضة من الشباب العاطل عن العمل.

- تزايد معدلات النمو السكاني مما جعل الدولة عاجزة عن تغطية احتياجات تلك الأعداد المتزايدة من السكان، بحيث بلغت معدلات النمو السكاني مع منتصف الثمانينات 3.2%بالإضافة إلى ظاهرة هجرة سكان الأرياف والمناطق الداخلية نحو المناطق الساحلية. اقتضت هذه الأمور من الدولة كما يقول "عدي الهواري: أن تتبنى إصلاحات اقتصادية تمس أساسا القطاع الفلاحي ومؤسسات الدولة العمومية في محاولة منها تنشيط الجهاز الإنتاجي قصد استيعاب الضغط الاجتماعي المتولد مع بداية تكوّن الندرة على كافة المستويات الاستهلاك والعمل وغيره.

[1] - تمالت، مرجع سابق، ص 30 -29.

إنطلاقا من هذا الطرح ارتبطت عملية التحول الديمقراطي بالأزمة التي أصابت الاقتصاد الوطني جراء تقهقر المداخيل النفطية مع منتصف الثمانينات فبعدما بلغ سعر البترول أوجه من الارتفاع أي 40دولار أمريكي للبرميل سنة 1981مع ارتفاع قيمة الدولار إلى أكثر من 10فرنكات فرنسية في التعاملات المالية الدولية، سرعان ما انهار سعر البترول بعد ذلك الارتفاع إلى أدنى مستوياته ليبلغ 13دولار أمريكي في نهاية سنة 1986وانخفض في نهاية سنة 1988ليبلغ سعر البرميل الخام 11دولار للبرميل الخام مع تراجع قيمة الدولار أيضا إلى ما يتراوح بين 5و 6فرنكات فرنسية، أي بنسبة 40%إلى 50%و بحلول سنة 1985[1]أصبح الدخل النفطي عاجزا عن تلبية المطالب والحاجات الاجتماعية الجماعية المتزايدة بسبب النمو الديمغرافي من جهة، وعجز الآلة الإنتاجية من جهة أخرى عن استقبال يد عاملة جديدة، حتى أنه بدأ التفكير في تسريح العمال[2]. ويقول ضمن هذا الإطار الكاتب "عدي الهواري" :(أن النظام السياسي الجزائري أصبح يواجه عدة تناقضات لم يكن من السهل عليه تذليلها تمثلت في عدم قدرته على تعبئة الموارد الاقتصادية خاصة قوى العمل... وكان على الدولة أن تأخذ موقفا، أولاً من الطلب الاجتماعي المتزايد والمقترن بنمو ديمغرافي، أما ثانيا كان عليها أن تواجه جمود وضعف ناتج الأداء الفلاحي والصناعي).

منذ أن بدأت الأزمة الاقتصادية تتضاعف، عملت وسائل الإعلام على تضخيمها، ويرجع ذلك إلى الصراع بين أطراف النخبة الحاكمة، حيث يرى الجناح المؤيّد للانفتاح أن النموذج الاشتراكي أثبت فشله في تحقيق التنمية وأنه لتدارك الوضع لابد من إصلاحات اقتصادية تنعش الاقتصاد الوطني، في حين بقي الجناح المحافظ متمسكاً بالمبادئ الاشتراكية وبالقطاع العام باعتبارها خيارات إستراتيجية ، ومكاسب ثورية.وبعدما أصبحت مدا خيل الجزائر الخارجية تكاد لا تغطي الاستيراد لجأت الدولة إلى إجراءات التقشف وطلب قروض جديدة، حيث حاول الخطاب الشعبوي، إعادة بعث شروط بقائه بإتباع النموذج الليبرالي وتوظيف الخطاب الاقتصادي التقني القائم على الإنتاجية والمر دودية ضمن الخطاب الرسمي لتبرير فشل نمط التنمية المتبع، و تجلى

[1]- بهلول، مرجع سابق، ص.30

[2] - سليمان، الرياشي وآخرون، **الأزمة الجزائرية الخلفيات السياسية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية**. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، جانفي، 1996ص.214

ذلك مع انهيار أسعار المحروقات، وهنا لجأ النظام السياسي إلى تبني شعار "عهد ما بعد البترول" والدعوة إلى ترقية الصادرات خارج قطاع المحروقات، كما اعتمد شعارا آخر ا تمثل في العمل والصرامة لضمان المستقبل[1].

يعبر هذا التوجه عن إصرار التيار الانفتاحي على ضرورة استكمال الإصلاحات الاقتصادية من خلال تشجيع الصناعات الصغيرة والمتوسطة ودعم القطاع الفلاحي وفتح المجال للخواص. ضمن هذا الإطار يرى الأستاذ "الجيلالي اليابس" أن بورجوازية القطاع الخاص أوفدت أبناءها لاحتلال وظائف قيادية في أسلاك الدولة لتوظيف هذه العلاقات لتنمية القطاع الخاص حيث يقول:(إن القطاع الاقتصادي للدولة ساعد على إعادة إنتاج الرأسمال الخاص عن طريق توزيع الأجور وحماية السوق وأيضا تدعيم المواد الاستهلاكية، وقد ساهمت الدولة الوطنية في هيكلة السوق الداخلية لتشجيع الزّبانة، ومن ثمّ فإعادة هيكلة المؤسسات تدخل ضمن إطار إعادة ترتيب مكانة الرأسمال الخاص في عملية التنمية)[2].

كما تميزت فترة الثمانينات بعدة قرارات منها وقف التصنيع، وتجزئة الشركات الكبرى للدولة، ووضع برنامج ضد الندرة، كما تم الشروع في بيع الثروة العقارية العمومية بأسعار زهيدة استفاد منها – على وجه الخصوص–كبار المسؤولين[3].

[1] – مزعاش، مرجع سابق، ص.42

[2] – المرجع نفسه، ص .39–38

[3] – حسان، م، **قصة غرق**. ترجمة: مهني الجزائري.دار النشر مارينور، فيفري، 1996ص53.

ولعل أهم ما ميز فترة الثمانينات وانعكس سلبا على الاقتصاد الوطني تمثل في :

– خوصصة الزراعة بصفة غير رسمية في البداية، وفي ظروف سيئة، حيث حصد كبار مسؤولي الدولة والأصدقاء المقربون من السلطة القسط الأوفر من الأراضي، بموجب قرار 07جوان 1987الخاص بإعادة هيكلة الأراضي الفلاحية التي أصبحت تباع وتورث وقد مست هذه الإجراءات 3.4مليون هكتار تمثل 45%من الأراضي الفلاحية وتم التنازل عن قسم كبير منها لوزراء وإطارات لا علاقة لهم بالميدان الفلاحي[1].

– تسجيل الفلاحة عجزاً قدره 15مليار دينار تولت خزينة الدولة دفعها دون مقابل[2].

– إرتفاع ديون الجزائر من مليار دولار سنة 1970إلى 19مليار دولار سنة 1988حسب وزيرها الأول عبد الحميد الإبراهيمي بهدف مكافحة الندرة المسجلة في ثلاث مجموعات من السلع وهي:– مواد البناء وقطع الغيار وأغذية الأنعام، –مواد الاستهلاك الصناعية، –مواد الاستهلاك الغذائية. إن حجمه المالي هو 05 مليار دينار جزائري أي ما يعادل 1.25مليار دولار أمريكي.

– أصبح ما يعرف بسوق "الطراباندو" مؤسسة قائمة بحد ذاتها[3].

لقد أضرت تلك السلوكيات والقرارات بوضعية الاقتصاد الوطني ، وشككت في مصداقية النظام الحاكم، حيث أصبح متهما بالفساد وسوء تسيير الثروة الوطنية وتوزيعها وهي مظاهر زادت من تذمر المواطنين الذين أصبحوا يعانون من مشاكل عديدة كالبطالة وتدني القدرة الشرائية وغيرها . هذه المؤشرات تقودنا إلى الحديث عن العوامل الاجتماعية.

2–العوامل الاجتماعية:

أثرت العوامل الاقتصادية على الأوضاع الاجتماعية للمواطنين وللتدليل على ذلك نورد أزمتين بارزتين هما التشغيل والسكن:

أ– أزمة التشغيل: تعود أسبابها إلى ارتفاع المعدل السنوي للنمو السكاني مقابل نمو سنوي أقل لمعدل التشغيل، وبتحليل المتغيرات الثلاثة والمتمثلة في السكان والقوى العاملة والتشغيل، نلاحظ انخفاض عدد مناصب

[1] –خوجة، مرجع سابق، ص28.

[2] – بو الشعير، مرجع سابق، ص179.

[3] – حسان، مرجع سابق، ص54.

الشغل الجديدة من 150199منصب إلى 139079منصبا جديدا سنة 1984أي بنسبة 7.4%عن السنة السابقة في الوقت الذي زاد فيه السكان بمعدل 4.3%و القوة العاملة بمعدل قريب من 4%و قد تواصل هذا الاختلال في التوازن الاجتماعي، وأدى إلى تفاقم معدلات البطالة من 15%سنة 1985إلى % 17سنة .

ترجع أسباب ارتفاع معدلات البطالة إلى انخفاض النشاط التنموي المرتبط بالاستثمار في حين سجّل هذا الأخير تراجعا كبيرا من 77مليار دينار إلى 69.4مليار دينار سنة1988لقد أدّى ارتفاع نسبة البطالة بين الشباب إلى استيائهم من الأوضاع المزرية التي يعيشونها، وإلى نقمتهم على النظام الحاكم ، حيث تعرضت مقرات الحزب إلى التخريب، وأصبح كل ما يرمز للنظام الحاكم محل سخط وتشكيك، حيث يقول في هذا الصدد "هوغ روبرتس" :(إن مشكلة البطالة الواسعة كانت واحدة من المقدمات المنطقية للتململ الاجتماعي وعدم الاستقرار السياسي)[1]، الأمر الذي ساعد على تزايد المطالب الاجتماعية التي دفعت النظام السياسي إلى إجراء إصلاحات اقتصادية وسياسية.

ب– أزمة السكن: ويتجلى ذلك في التفاوت الكبير بين العرض والطلب على السكن، هذا العجز لم يعد يقتصر على المدن فقط بل توسع حتى إلى المناطق الريفية خاصة مع توسع التنمية في هذه المناطق ضمن إطار تطبيق سياسة التنمية الإقليمية، وإذا كان المخطط الخماسي الثاني 1985 –1989قد أعطى دفعا قويا لقطاع السكن من خلال بناء 542000سكن، فإنّ الرقم الحقيقي لهذا الإنتاج لم يتجاوز في نهاية فترة هذا المخطط 450635سكناً[2] . ويدل هذا العجز في إنتاج السكنات على سوء تسيير الموارد المالية للدولة ، وبالتالي عجزها عن بناء مساكن جديدة سدا للطلب الاجتماعي .

أثرت العوامل الاجتماعية الناتجة عن الأزمة الاقتصادية على النظام الحاكم الذي لجأ إلى الاستيراد لتغطية 80%من الاحتياجات الغذائية للمواطنين، وهنا يقول الكاتب "رينيه دومونت:" (إن الجزائر في سنة 1988لا تنتج من المواد الغذائية أكثر مما كانت تنتجه في 1962و أحيانا أقل)[3]. وفي نفس الاتجاه فقد توسع مجال الاستيراد ليشمل المواد الاستهلاكية الغذائية والصناعية، والتجهيزات الجاهزة في القطاع الاجتماعي

[1]– جوديث، يافيه، **الشرق الأوسط عام 2015من منظور أمريكي** .ترجمة: أحمد رمو، دمشق : دار علاء الدين للنشر والتوزيع والترجمة، ، 2005ص 20.

[2] – المرجع نفسه، ص35.

[3] – إيجنازيو، رامونيه، **الجزائر الصدمة الأخيرة، أبعادها وآفاقها** . لوموند ديبلوماتيك، نوفمبر، ديسمبر، ، 1988ص8.

المستهلك الكبير للتسليفات، وهو ما كان مصدرا لأرباح ضخمة بكل أشكال العملات الصعبة وفي السوق المحلية، وقد استفاد من تلك الأوضاع أرباب المصانع الخاصة والكوادر المميزون في جهاز الدولة وغيرهم[1].

كشفت هذه الحقائق والممارسات عن تدهور كبير في اقتصاد الدولة الريعية، ومع تراكم المشاكل الاجتماعية سارت الأوضاع في اتجاه معاكس لخط النظام الذي أثبت عدم قدرته على استيعاب الضغط الاجتماعي المتوّلد عن أزمة توزيع ثروات البلاد، مما أدى إلى تبلور المعارضة في المجتمع التي ساهمت هي الأخرى في دفع التحول الديمقراطي في الجزائر، حيث يقول ضمن هذا الإطار "الكواري :(يعتبر الشارع مساحة تنفس وتنفيس، وهو قوة شعبية تعبيرية تغييرية ولعل قوته في سلميته التي تقلق السلطة وتحاول جره إلى العنف كما يحدث في الكثير من البلدان العربية ومن آثاره التأثير في قرارات السلطة، إذ قد يطيح بالنظام حينما يكون عاما ومنظما ، و له قوة الاستمرار والمقاومة)[2].

الفرع الثالث: العوامل الثقافية والإدارية

1-العوامل الثقافية: سرعان ما بدأ يعرف النظام السياسي تناقضات داخلية خاصة مع مطلع الثمانينات، بحيث واجهته معارضة حقيقية تمثلت أساسا في التيار الإسلامي الذي ينادي بإقامة دولة إسلامية من جهة، وفي التيار البربري الذي ينادى بالاعتراف بالثقافة الأمازيغية من جهة أخرى، بالإضافة إلى المطالبين بالتعريب وبالعدالة الاجتماعية فكان لهذه القوى دور في التحول الديمقراطي الذي شهدته البلاد لاحقا. حيث أخدت الجزائر بنظام الحزب الواحد، والتي عاشت من خلاله في هدوء نسبي استناداً إلى الشرعية التاريخية المكتسبة من الكفاح المسلح ضد الاحتلال الفرنسي، وتحسبا لأي انشقاق في صفوف الجزائريين حاول قادة الاستقلال المحافظة على الأحادية الحزبية ممثلة في جبهة التحرير الوطني على أساس أنها قادت البلاد إلى الاستقلال.

حرص النظام على جعل حزب جبهة التحرير الوطني إطارا يستمد منه شرعيته دون أن تكون له سلطة فعلية في إدارة الحياة السياسية سوى قيامه بمهمة التعبئة لدعم خياراته، ولم يسمح بوجود أية معارضة خارجه،

[1] – غازي، حيدوسي، **الجزائر التحرير الناقص**.ترجمة: خليل أحمد خليل، بيروت: دار الطليعة للطباعة والنشر، مارس. 1997، ص53.

[2] – الكواري وآخرون، **الديمقراطية والتحركات الراهنة في الشارع العربي**، مرجع سابق، ص 210، 209.

بل ظلت المعارضة سرية جراء إحكامه السيطرة عليها، وهنا يقول "هارولد لاسكي:" (وإذا بالرأي المعارض يصبح تآمرا، وإذا بالاختلاف في الرأي يتحول إلى خيانة وإذا كان ثمة من هو غير راض عن الحكم فإن معارضته قد تكون سرية ولكن الدولة التي تحس بسرية هذه المعارضة تحاول أن تدفع هذا الخطر بمزيد من رجال البوليس السري... ويصبح هو سبيل الحكم الوحيد في البقاء)[1].

تبلورت المعارضة وبدأت تبرز مع وفاة الرئيس بومدين، خاصة أن النظام – مع بداية الثمانينات – بدأ يفقد شرعيته وقاعدته التقليدية، فالشرعية التاريخية والثورية أضحت بدون معنى لدى غالبية جيل الشباب المولود بعد الاستقلال[2]. وتتمثل مظاهر تلك المعارضة في النقاط التالية:

- مظاهرات التعريب منذ سنة 1979و إلى غاية 1980.
- أحداث جامعة تيزي وزو في مارس 1980و التي قادتها الحركة الأمازيغية.
- التجمع الكبير الذي نظمته الحركة الإسلامية بالجامعة المركزية بالجزائر العاصمة نوفمبر 1982.

أ- **نشاط الحركة الإسلامية** : حاول النظام السياسي منذ البداية العمل على ضرورة تعبئة المجال الديني لصالحه، والمطالبة باحترام المبادئ والتعاليم الدينية التي يمارسها الشعب حرصا منه على إرضاء الجماهير الشعبية، لكن ذلك لم يمنع بروز جماعات إسلامية تتميز بمواقفها الدينية مثل "جمعية القيم" التي تأسست سنة 1966.و حظر نشاطها في1970و كانت تدعو إلى المحافظة على المبادئ والقيم الإسلامية[3].أما في سنة1979فقد ضم ملتقى العاشور شخصيات تنتمي إلى الاتجاه السلفي والإصلاحي، الاتجاه الإخواني ، جماعة الطليعة، جماعة التبليغ والاتجاه الصوفي، وحسب بعض المصادر فإن الدعوة خرجت إثر هذا الملتقى من الجامعة إلى الأوساط الشعبية إلا أنها بقيت منقسمة[4].

إستمرت الحركة الإسلامية في نشاطها الدعوي في المساجد والجامعات، وعمل النظام من جهته على تجريد المؤسسة الدينية التقليدية "المساجد" من النفوذ السياسي محاولا استعمال قوتها الفكرية والسياسية المستمدة

[1] – منيف، الرزار، **الحرية ومشكلتها في البلدان المتخلفة**. بيروت: دار العلم للملايين، ، 1965ص22.

[2] – العياشي، **سوسيولوجيا الديمقراطية والتمرد بالجزائر**. مرجع سابق، ص9.

[3] – الرياشي، مرجع سابق، ص67.

[4] – الزبير، عروس، **الدين والسياسة في الجزائر**. القاهرة، 1989ص 187.

من الإسلام في خدمة السياسة الجديدة للدولة، وتقنيناً لذلك أنشأت الدولة مجلساً إسلاميا يرأسه عضو من الحكومة توكل له مهمة الرقابة على نشاط الحركات الإسلامية، والسعي الى تحجيم دورها في المجتمع[1]، لكن محاولة النظام الاستناد إلى الشرعية الدينية، والتنازلات التي قدمها لم تكن كافية لإرضاء التيار الديني[2].

ويمكن إجمال أسباب نمو وانتشار الحركة الإسلامية في النقاط التالية:

– أنّ الحركة الإسلامية لا تقر بالتمايز الطبقي في المجتمع، وإنّما تحاول أن تتخلل كل شرائح المجتمع وهنا يقول "سمير أمين" : (إن عمومية أو مرونة الموقف الذي تعتمده حركة الأصوليين هو الذي يفسر قوتها، إذ يمكنها استقطاب قوى اجتماعية جديدة متباينة ولها مصالح ليست بالضرورة متوافقة، لكنها كلها متفقة من حيث رفضها التام للوضع القائم)[3].

– تضاؤل شرعية النخبة الحاكمة في الجزائر خاصة بعد ما عجزت الدولة عن تحقيق السعادة الفردية لكل المواطنين حيث يقول "علي الكنز" بأنه: (بعد رحيل هواري بومدين تطورت الحركة الدينية والوصولية بسرعة خاطفة وتزامن هذا مع فشل التجربة التنموية الوطنية)[4].

– أنّ ظهور وانتشار الحركة الإسلامية في أوساط الطبقات الوسطى التي التفت حول المشروع الديني، يعبّر عن سخط الفئات الاجتماعية على ممارسات النظام الحاكم ويهدف إلى المشاركة السياسية وتوزيع السلطة، وتطرح الحركة الإسلامية نفسها كبديل للمشروع الوطني الذي تبنته النخبة الحاكمة في إطار نظام الحزب الواحد، في نفس السياق يقول "سعد الدين إبراهيم:" (ومن المصادفة أن تعتمد هذه الجماعات الساخطة من الشباب إلى رفع راية الإسلام فقد كان الإسلام هو دائما ملاذ الأمة حينما يشتد الكرب وتتعقد الأزمة هذا فضلا عن أن الإسلام يمثل بالنسبة لهذه الجماعات درعا حضاريا وسياسيا ضد ما توجهه الأنظمة التسلطية من اتهامات لأي ناقد أو معارض)[5].

---

[1] – الرياشي، مرجع سابق، ص67.

[2] – مجدي، مرجع سابق، ص315.

[3] – الكنز، مرجع سابق، ص43.

[4] – المرجع نفسه، ص50.

[5] – سعد الدين، **أزمة الديمقراطية في الوطن العربي**، مرجع سابق، ص430.

ب- **نشاط التيار البربري:** ارتبطت أزمة الهوية ارتباطا وثيقا بأزمة شرعية النظام، حيث رأى البعض أنها كانت عاملا مباشراً في الإسراع بانهيار شرعية النخبة الحاكمة خاصة مع تنامي الحس الإسلامي، وتحرك دعاة الأمازيغية مطالبين بإحياء التراث الأمازيغي حيث وقعت مشادات بينهم وبين النظام في 10مارس 1980أشهرها ما عرف بأحداث تيزي وزو أو الربيع الأمازيغي التي جاءت على إثر منع إلقاء محاضرة للكاتب "مولود معمري"حول الشعر القبائلي وتطور الوضع إلى سخط كبير من قبل الذين كانوا يريدون حضور المحاضرة واعتبر ذلك تعسفا من السلطة ضد الثقافة الأمازيغية ومنعا لانتشارها في المدارس ووسائل الإعلام.

ساهمت أحداث جامعة تيزي وزو في تطور وانتشار التيار البربري، حيث قامت السلطة في الجزائر العاصمة يوم 07أفريل 1980بتفريق المتظاهرين من أساتذة وطلبة جاء بعضهم من منطقة القبائل رافعين شعارات منها "ثقافة ديمقراطية"، "ثقافة شعبية" إلا أن السلطة تصدت لهذه الحركة معتبرة إياها محاولة لضرب الوحدة الوطنية ، كما اتهمت بعض العناصر المتواجدة بفرنسا بالوقوف وراء الأحداث كجبهة الوحدة الجزائرية التي يتزعمها "علي يحي رشيد"، وجبهة القوى الاشتراكية المعارضة التي يقودها "حسين آيت أحمد"[1].

حاول التيار البربري الداعي إلى الاعتراف بالثقافة الأمازيغية فرض وجوده، ودخل في معارضة علنية للنظام وكان رد فعل النظام مزدوجا ، من جهة بالقمع ومن جهة أخرى محاولة تدارك القضية الأمازيغية بإدراجها في الميثاق الوطني بعد إثرائه في 1986حيث أشار إلى الأسس التاريخية للمجتمع الجزائري ومكانة الأمازيغ في تاريخ الجزائر[2].كما تأسست الرابطة الجزائرية للدفاع عن حقوق الإنسان في 11أفريل 1987ضمت أغلبية أقطاب الحركة البربرية وتبنت مطالبهم، وأخذت الرابطة على عاتقها مهمة بحث وإيجاد الحلول للمشاكل المتعلقة بحقوق الإنسان في الجزائر، وتنصيب عدة فروع للرابطة في عدد من الولايات[3].كان تعامل النظام مع نشاط الحركة البربرية عبر اتجاهين، الأول محاولة القضاء على التعبير الاستقلالي لهذه الحركة البربرية من خلال اعتقال العناصر النشطة في التيار البربري، أمّا الاتجاه الثاني تمثل في فتح المجال لدراسة الأدب الأمازيغي في جامعة تيزي وزو هي محاولة للتخفيف من التوتر في منطقة القبائل.

---

[1]- Durand ,op.cit, p532.

[2] – الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، الميثاق الوطني 1986.الجزائر: نشرو توزيع قطاع الاعلام والثقافة 1987، ص13-12.

[3] – المؤسسة العمومية الاقتصادية، **الجزائر الدليل الاقتصادي والاجتماعي 1990-1963** .الجزائر:الوكالة الوطنية للنشر والإشهار، ، 1990ص40.

إرتبطت العوامل الثقافية ارتباطا وثيقا بأزمة شرعية النظام من جهة، وبأزمة الإثنية في المجتمع الذي أصبح منقسما إلى اتجاهات متعددة ومتعارضة ، حيث يقول في هذا الصدد الكواري:(صار الشارع أو المدينة فضاء ومجالا للصراع والتنافس على السلطة ومجالا لاستخدام الرمز كقوة في المعارضة والتغيير سواء الرمز التاريخي كالثورة والشهداء، أو الرمز الديني أو الرمز اللغوي والثقافي[1].

ساهمت العوامل الثقافية في عملية التحول الديمقراطي سواء من خلال نشاط التيار الإسلامي أو نشاط التيار البربري ، أو نشاط الجماعات المطالبة بالتعريب ، وقد شكلت هذه التيارات معارضة للنظام مطالبة إياّه بحقها في المشاركة السياسية والاعتراف بهويتها وثقافتها.

2-العوامل الإدارية:

أ- فساد الجهاز الإداري : ترجع أسباب فساد الجهاز الإداري في الجزائر إلى عدة عوامل هي:

- الانتماءات الفردية والولاء غير المشروط للأشخاص فتجد المسؤول يعين ما دونه من الموظفين والأعوان على أساس معيار وحيد يتمثل في الولاء له ونصرته، ويشير المفكر "ريجز" إلى كون التعيينات البيروقراطية تعتمد شكليا على الكفاءة في الامتحانات وتقوم عمليا على تجاوز المؤهلين، كما تقوم الاعتبارات الشخصية بدور كبير في الترقية والعزل والشؤون الأخرى التي تخص الخدمة المدنية[2].تعبر تلك الممارسات عن مظاهر التخلف الاجتماعي والثقافي التي طالت مجالات حساسة ليس في التوظيف والتعيين والترقية في المناصب القيادية في مختلف مؤسسات الدولة فحسب، بل أكثر من ذلك تطورت إلى ممارسات تجسد خوصصة الدولة.

- الرشوة: وهي من الأعمال الدنيئة والمظاهر الفاسدة في مختلف أنظمة العالم بحيث أصبح بعض الموظفين يلجئون إلى استعمال نفوذهم الوظيفي، وذلك بتعقيد الإجراءات في وجه المواطنين الذين يضطرون في النهاية لقضاء حوائجهم بدفع الرشوة التي قد تكون نقدية أو عينية[3]. ويؤكد "علي الكتر:(أن النخب السياسية الجديدة التي حلت محل النخب التكنوقراطية البيروقراطية القديمة أصبحت تتعاط الرشوة على مرأى ومسمع الملأ

[1] - الكواري، **الديمقراطية والتحركات الراهنة للشارع العربي**، مرجع سابق، ص 110.

[2] - هيدي فيريل، **الإدارة العامة منظور مقارن**.ترجمة: محمد قاسم القريوتي، الجزائر:ديوان المطبوعات الجامعية، 1985، ص186.

[3] - سعيدان، مرجع سابق، ص55.

مرتبطة في ذلك ارتباطا عضويا بقطاع اقتصادي جديد قائم على المضاربة العقارية والسمسرة وعمليات الاستيراد والتصدير [1].

تكشف تلك السلوكيات الفساد السياسي والإداري الذي وصلت إليه مؤسسات النظام السياسي مما ساعد المعارضة على التأجيج واستمال أغلبية الرأي العام الوطني إلى التيارات الأخرى الرافضة لنظام الحزب الواحد وممارساته البيروقراطية الفاشلة.

هكذا أصبحت ظاهرة الفساد معروفة بحيث لم تقتصر على المستويات العليا في الإدارات بل انتقلت حتى إلى بعض الناس، فجماهير الشعب لمّا شعرت أن أعباء تكاليف التنمية وقعت على عاتقها وحدها وجدت وسائل حيلتها الخاصة وانصرفت إلى نوع من الفساد والتحايل حتى بالمواد الأولية لغذاء المواطنين، فاستعمل البعض الرشوة لتسويق هذه المواد وتحويلها من أسواق الفلاح إلى الباعة الخواص لبيعها بأثمان مرتفعة ، ثم اقتسام تلك الأموال وهذا بتواطؤ العاملين في مؤسسات التسويق التابعة لشركات الدولة[2].

من هذا المنطلق تتضح أهمية العوامل الإدارية التي أدت إلى فقدان الثقة في النظام وفي القائمين على إدارته وليس من الغريب أن تلجأ العديد من الشرائح الاجتماعية إلى الالتفاف حول المشروع الإسلامي خاصة في ظل اتساع فجوة التفاوت بين الفئات الاجتماعية، هذا التفاوت الذي أصبح موضع احتجاج ومعارضة من قبل غالبية فئات المجتمع، وقد ارتبط ذلك بأزمة توزيع ثروات البلاد واحتكارها وهذه بعض نماذج وأساليب اختلاس ونهب الثروة الوطنية:

- الاختلاسات النقدية سواء بالعملة الوطنية، أو العملات الأجنبية.

- توزيع الأراضي العمومية على غير المستحقين، سواء في إطار التسيير الذاتي، أو الثورة الزراعية أو تنظيم المستثمرات واستصلاح الأراضي الفلاحية، أو البناء الذاتي[3].

-الاستيلاء على العمارات، الفيلات، الشقق والمزارع بغير وجه حق ثم تسوية وضعيتها بدفع مبالغ رمزية زهيدة.

---

[1]- العياشي، عنصر، **سوسيولوجيا الأزمة الراهنة في الجزائر** . المستقبل العربي، العدد 191جانفي، 1995ص86.

[2] - عبد الله شريط، **مع الفكر السياسي والمجهود الايديولوجي في الجزائر** .الجزائر : المؤسسة الوطنية للكتاب، ص189.

[3] - خوجة، مرجع سابق، ص.40

– التصرف في ممتلكات الدولة كالتصرف في الأموال الخاصة من حيث الإنفاق والتبذير وليس من حيث الحفاظ والصيانة.

– الرشاوى والعمولات والامتيازات والتحويلات والمهمات والخرجات غير المشروعة التي كانت كلها على حساب الخزينة العمومية وميزانية الدولة[1].

المطلب الثاني: العوامل الخارجية للتحول الديمقراطي في الجزائر

ساهمت البيئة الخارجية الدولية في دفع عملية التحول الديمقراطي في الجزائر، بحيث أثرت الضغوطات الاقتصادية الدولية من جهة، والضغوطات السياسية الدولية من جهة ثانية على النظام السياسي.

الفرع الأول: الضغوطات السياسية الدولية

دفعت الضغوطات السياسية الدولية نحو التحول الديمقراطي، على أساس أن العديد من دول النامية تأثرت بموجة التحول الديمقراطي التي شهدتها الأنظمة الشمولية الاشتراكية، وكان من الطبيعي أن تتأثر الجزائر كغيرها من أنظمة العالم بالمتغيرات الدولية المحيطة بها ، وأبرزها انهيار القطب الاشتراكي.وكانت البوادر الأولى لهذه التغيرات في المحيط الدولي مع انفتاح الصين عقب غياب زعيمها "ماو تسي تونغ"، ومع منتصف ثمانينات القرن العشرين جاءت المبادرة مع الرئيس السوفياتي الأسبق "ميخائيل غورباتشوف" عندما أعلن مجموعة من الإصلاحات وأصدر بشأنها كتابا بعنوان "البيريسترويكا" والذي تضمن منهج إعادة تنشيط المجتمع السوفياتي الذي أصابه الركود على حد تعبير "غورباتشوف" الذي يرى :(أن البيريسترويكا قضية عاجلة، إنها الحاجة الملحة التي تأتي من أعماق عملية التنمية الجارية في المجتمع الاشتراكي، وأن كل تأخير في تطبيقها سيؤدي إلى نشوء عمليات صعبة في الميادين الاقتصادية والاجتماعية والسياسية)[2].

كما أثر انهيار النظام الدولي القائم على الثنائية القطبية في العديد من الدول التي انتهجت الاشتراكية في وقت سابق ، وأدّى هذا الانهيار والتحول في العلاقات الدولية إلى تغيير بعض الدول لأنظمتها السياسية والاقتصادية مثل الجزائر ، وضمن هذا الإطار يقول الأستاذ " الزبير عروس" :(فأول ضربة تلقتها دول الجنوب

[1] – صدوق، مرجع سابق، ص.161-160

[2] – بوزغينة، مرجع سابق، ص412.

والجزائر منها خاصة هو الزعزعة التي عرفتها الدولة نتيجة الضرورة الحتمية والتي كان يجب أن يقوم عليها النظام الدولي الجديد ، ومنها ربط سيادة دول الجنوب ومصيرها بديناميكيات السوق الدولية)[1].

لقد كان للضغوطات السياسية الدولية والمتمثلة فيي تحول العديد من الأنظمة الاشتراكية من الأحادية الحزبية إلى التعددية دور واضح في عملية التحول الديمقراطي التي شهدتها الجزائر باعتبارها تقع في بيئة دولية تؤثر فيها وتتأثر بها.

الفرع الثاني: الضغوطات الاقتصادية الدولية

شهد الاقتصاد في فترة الثمانينيات من القرن الماضي نموا كبيرا لنسب الفائدة مما أثر سلبا على ديون الجزائر الخارجية، وارتفاعا في مدفوعاتها لسداد تلك الديون، وتزامنا مع الانخفاض الكبير لأسعار البترول والقيمة النقدية للدولار، والارتفاع المتزايد لأسعار المواد المصنعة والغذائية في السوق الدولية إلى انخفاض الموارد المالية للجزائر من العملة الصعبة، كما امتدت التبعية إلى الميدان التكنولوجي وبصفة خاصة التجهيزات الصناعية وقطع الغيار بسبب عجز الصناعة الداخلية عن توفير حاجيات القطاعات الصناعية، وأدت الأزمة الاقتصادية إلى تنامي سريع لديون الجزائر الخارجية وخاصة المديونية قصيرة الأجل وذات التكلفة المالية الباهظة[2].

والمتتبع للواقع الاقتصادي المحلي والعالمي يظهر له التراجع الذي خيّم على أسعار النفط منذ 1985مما انعكس سلبا على الاقتصاد الوطني بشكل لا تغفله عين مراقب، حيث بدأ الاختلال في التوازن الهيكلي بين الإيرادات والنفقات من العملة الصعبة التي يكاد النفط وحده يوفرها بالكامل للاقتصاد الجزائري فقد شكل النفط نسبة.% 98من إجمالي الصادرات عام 1985و البالغة 13.3مليار دولار، ونسبة % 97عام 1986من إجمالي. 8.07مليار دولار، وفي عام 1987بلغت نسبة ما حققه النفط %98من إجمالي 9.03مليار دولار، ونسبة %95عام 1989من إجمالي 9.49مليار دولار، أي أن النفط يكاد يحتكر لوحده نسبة كبيرة من الصادرات الجزائرية وبالتالي العملة الصعبة المتجهة إلى البلاد[3].

---

[1] – الزبير، عروس، **العولمة وثقافة السلطة –الجزائر نموذجا–** . مجلة النقد، عدد، 12ربيع- صيف، ، 1999ص 32.

[2] – علي، الكنز وآخرون، **المجتمع والدولة في الوطن العربي في ظل السياسات الرأسمالية الجديدة**، المغر ب العربي.القاهرة: مركز البحوث العربية ومكتبة مدبولي، ، 1998ص84-83.

[3] – الاقتصاد الجزائري بين هبوط أسعار النفط وتضخم الديون الخارجية . قضايا دولية، عدد 226يوم 02ماي.، 1994، ص15.

لقد اتضح أن سياسة ربط أسعار الغاز بأسعار البترول- والتي كانت تعد انتصاراً في سنة -1982أنها سياسة مضرة بمداخيل الجزائر من العملة الصعبة، عندما تنخفض أسعار البترول في السوق الدولية، خاصة أنّ الغاز أصبح يأخذ مكانة أكبر من الصادرات الجزائرية[1].ومع تلاشي قدرة الدولة على اتخاذ سياسة اقتصادية وطنية مستقلة ، و انفجار التناقضات الاجتماعية تأكدت تبعية الدولة للخارج بسبب ربط تطور المداخيل الخارجية للبلاد بارتفاع قيمة المحروقات من جهة ، وبسبب الاقتطاعات المتنامية من المداخيل الوطنية خدمة للديون الخارجية عجز النظام القائم عن تسييرها ومن ثم تسديدها[2].و يشير مفهوم الأزمة الاقتصادية إلى التدهور في مستوى معيشة السكان وعجز الحكومة عن علاجه ولعل سبب الأزمة في البلدان النامية خلال ثمانينيات القرن العشرين هو العجز المزمن في ميزان المدفوعات الذي واجهته تلك البلدان بالاستدانة[3].

في نفس السياق اتجه النظام في الجزائر إلى طلب المساعدات المالية من الدول الرأسمالية الغربية خاصة مع نقص الموارد المالية للدولة بفعل الصدمة البترولية في1986غير أنّ هذه المساعدات تقدم في إطار الشروط التي تفرضها الدول الرأسمالية على الدول النامية، كالتأثير في أنظمتها السياسية من أجل تغييرها بتبني المبادئ الديمقراطية، بالإضافة إلى مجموعة من الإجراءات الاقتصادية تتمثل في الإنفاق العام، تقييد الائتمان، تخفيض سعر صرف العملة الوطنية، تعديل أسعار استيراد بعض المنتجات، نقل بعض مجالات النشاط الاقتصادي من القطاع العام إلى القطاع الخاص[4].

إنّ العجز المالي جعل الجزائر تلجأ إلى القروض القصيرة والمتوسطة الأجل بحيث نجد أن آجال القروض انخفضت من متوسط 6,1سنوات عام 1985إلى حوالي 3,8سنوات عام1991و تفاقم الوضع مع الحصول على قروض سنوية جديدة قصيرة الأجل في الفترة من 1985إلى1991و خلال تلك الفترة لوحظ أن نسبة القروض المستحق سدادها خلال فترة تقل عن 18شهر ارتفعت من0,64%من إجمالي الدين عام1985الى11.42% عام 1991 حيث يتضح جليا أنّ العائق المالي هو الأكثر خطورة لأنه يهدد

[1] -Mokhtar, Lakhal, Algérie de l' - indépendance a l'état d'urgence. Paris : éditions l'harmattan ,1992 ,p123.
[2]- Ibid, p123.

[3] – عبد المنعم مسعد، **التحولات الديمقراطية في الوطن العربي**، مرجع سابق، ص117.

[4] – عبد المنعم مسعد: مرجع سابق، ص117.

الاستقلال الوطني، وقد لجأ النظام الحاكم إلى الاستدانة من الهيئات المالية الدولية كصندوق النقد الدولي والبنك العالمي والذهاب إلى سياسة إعادة الهيكلة أو التقويم الاقتصادي لتغطية العجز المالي، و تهدف هذه السياسة- تحت غطاء التوازنات المالية- إلى فتح المجال الاقتصادي الجزائري إلى المتعاملين الأجانب[1]، وبالتالي فالإصلاحات الاقتصادية الهيكلية التي قامت بها الجزائر تعني ضمنيا الاستعداد لربط السياسة الاقتصادية للدولة بتوجيهات وقرارات المؤسسات المالية العالمية، والخضوع لشروطها كسبا لثقتها ، و يقول الكاتب "عبد الباقي الهرماسي" في هذا الصدد :(إن الحساسية الاقتصادية الجديدة في شمال إفريقيا ما هي إلا جزءاً من ظاهرة عالمية ومن انعكاس الظروف الموضوعية في داخل القطر الواحد وفي داخل المنطقة ... إن إعادة التفكير هذه قد حفزتها المؤسسات المالية مثل البنك العالمي وصندوق النقد الدولي)[2].

وعليه فالجهود التي بذلت بعد الاستقلال لإثبات أن الدولة هي المنشئ للإصلاحات الاقتصادية والاجتماعية، قد أعيد النظر فيها ضمن سلسلة الإصلاحات التي اعتمدتها النخبة الحاكمة في فترة الثمانينات وفي هذا الإطار يقول "جون لويس" :(إن المواقف في المغرب العربي بشأن مركزية الحكومات وقدراتها كراعية للتنمية قد تغيرت كثيراً)[3].

وعليه يتضح تأثير الضغوطات الاقتصادية الدولية في عملية التحول الديمقراطي في الجزائر من خلال دور المؤسسات المالية الدولية التي تفرض التحول نحو اقتصاد السوق ودمقرطة النظام السياسي بفتح المجال للتعددية، أي استكمال الإصلاحات الاقتصادية بإصلاحات سياسية.

[1]- Lakhal, op. cit, p124.

[2] – سلامة، غسان وآخرون، مرجع سابق، ص292.

[3] – سلامة، غسان وآخرون، مرجع سابق، ص292.

المبحث الثالث: النظام الدستوري الجزائري بين الأحادية والثنائية

يمثل النظام الرئاسي نظاما سياسيا يتمتع فيه رئيس الجمهورية بجميع صلاحيات السلطة التنفيذية بوصفه رئيسا لهذه السلطة بالإضافة إلى صلاحياته كرئيس للدولة.في ظل هذا النظام يمثل اتحاد السلطة التنفيذية بالحكومة الخاصية الأساسية التي يمتاز بها هذا النظام بحيث لا يوجد أي تقاسم أو تفتيت لهذه السلطة بين هيئات مختلفة وإنما يوجد توزيع وظيفي لمختلف اختصاصاتها بين أجهزة مختلفة تقع كلها تحت إشراف رئيس واحد هو رئيس الجمهورية[1].

خلافا لذلك فإن النظام شبه الرئاسي أوً الرئاسويً يمتاز بانتخاب رئيس للجمهورية عن طريق الاقتراع العام السري والمباشر، وأن هذه الصفة تجعله يستمد شرعيته مباشرة من إرادةالشعبية.وإلى جانب رئيس الجمهورية يتم انتخاب مجلس للنواب عن طريق الاقتراع السري والمباشر ليمارس وظيفة إنتاج التشريع.يتم تشكيل الحكومة اعتبارا للأغلبية السائدة في مجلس النواب والتي يصفها البعض بالأغلبية الرئاسية، هذه الحكومة تكون حكومة رئيس الجمهورية وتعمل على تنفيذ برنامجه السياسي[2]. في ظل هذه الوضعية التي افرزها النظام شبه الرئاسي فإن رئيس الجمهورية يترك الحكومة تمارس وظائفها المتمثلة في إدارة المؤسسات والمرافق العامة لتضمن سيرها واستمرارها وتلبية الحاجات التي أنشأت من اجلها.

لم تعرف الجزائر عبر مختلف الدساتير التي تم وضعها نظاما يترك فيه رئيس الجمهورية الحكومة تقوم بوظائفها دون تدخل بشكل مباشر في نشاط هذه الحكومة وفي صلاحيتها من خلال الوسائل الممنوحة له عبر أحكام الدستور ومن خلال الممارسات التي فرضها رؤساء الجمهورية الذين تعاقبوا على السلطة منذ الاستقلال.

المطلب الأول: تكريس الأحادية

إن المصادر العقائدية والفلسفية لعبت دورا أساسيا في تحديد طبيعة ونمط وشكل المؤسسات السياسية والدستورية للدولة الجزائرية فإن الإحداث التي عرفتها الثورة الجزائرية خلال حرب التحرير والأزمات التي مرت بها الدولة

[1] –M.J.C.VILLE : Le régime des Etats Unis .Paris Seuil.12 éd. Page 279.

[2] J.Gicquel :Droit constitutionnel et institutions politiques.Ed.Montchrestien. 22 éd. P 305.

الجزائرية بعد الاستقلال كان لها بدون شك هي الأخرى أثرا بالغا على هيكلة المؤسسات السياسية والدستورية للدولة الجزائرية.

الفرع الأول: السلطة الواحدة والموحدة في أول دستور للدولة الجزائرية المستقلة

بالرغم من الجدال حول مسألة وجود أو عدم وجود الدولة الجزائرية بالمفهوم الحديث قبل الاحتلال الفرنسي وخلال فترة المقاومة التي قادها الأمير عبد القادر فان الدولة الجزائرية في أشكالها الدستورية الحديثة يعود ميلادها إلى 03جويلية 1962تاريخ الإعلان عن استقلال الجزائر بعد 132 سنة من الاستعمار والمقاومة المستمرة .

1- ميلاد الدولة الجزائرية المستقلة:

لم تكن ولادة الدولة الجزائرية في 03جويلية 1962بالأمر اليسير بل إن هذه الولادة جاءت بعد أزمة خطيرة وأحداث كادت إن تعصف بها وتزج البلاد في فتنة كبرى . ذلك انه من المعروف وعملا بإحكام اتفاقية إفيان فقد تم تأسيس الهيئة التنفيذية المؤقتة لتتولى إدارة شؤون الجزائر خلال الفترة الانتقالية الفاصلة ما بين 19مارس 1962إلى غاية الإعلان عن نتائج الاستفتاء لتقرير المصير وانه عملا بهذه الاتفاقية فقد تم تنصيب هذه الهيئة المؤقتة بمدينة Rocher noirبومرداس حاليا برئاسة السيد عبد الرحمان فارس لتقوم :

- بتنظيم الاستفتاء المقرر لمستقبل الجزائر وإدارة هذه المرحلة الانتقالية إلى غاية الإعلان عن نتائج الاستفتاء حيث يتم تنصيب مجلس وطني تسلم إليه في آخر العملية سيادة الدولة الجزائرية.

إن عملية نقل السيادة من الدولة الفرنسية إلى الدولة الجزائرية المستقلة ممثلة في المجلس الوطني لم تتم حسب الإجراءات التي نصت عليها اتفاقية أيفيان ولا حسب المنطق القانوني الذي رسمته هذه الاتفاقية . ذلك انه بالنظر إلى الحالة الثورية التي كانت تعيشها الجزائر بعد خروجها من حرب التحرير وبعد الإعلان عن نتائج استفتاء تقرير المصير فقد تم تأجيل انتخابات المجلس الوطني مرتين متتاليتين نتيجة الخلافات العميقة التي كانت قائمة بحدة بين مختلف الشخصيات والتيارات السياسية للثورة الجزائرية لوضع قوائم المرشحين لعضوية هذا المجلس.

2- أزمة الشرعية وأحداث صيف 1962:

حول هذا الإحداث يجمع المؤرخون لهذه الحقبة من تاريخ الجزائر أن أصل النزاع جاء بعد أن قامت الحكومة الجزائرية المؤقتة برئاسة بن يوسف بن خده بإنهاء مهام العقيد هواري بومدين رئيس أركان جيش التحرير الوطني . عبر الزعيم احمد بن بلة عن عدم موافقته عن هذا القرار وغادر على اثر دلك العاصمة التونسية مقر الحكومة الجزائرية المؤقتة[1].

ابتداء من تاريخ 03جويلية 1962غادر كذلك مجمل أعضاء الحكومة المؤقتة العاصمة التونسية ماعدا محمد خيذر. من جهته وصل احمد بن بلة إلى الجزائر وتوجه إلى مدينة تلمسان ليلتقي مع رئيس أركان جيش التحرير الوطني . بتاريخ 22جويلية 1962وبعد فشل كل المحاولات من اجل حل الأزمة بين قيادة أركان جيش التحرير والحكومة المؤقتة تم الإعلان في مدينة تلمسان عن تأسيس مكتب سياسي لحزب جبهة التحرير الوطني بالمقابل وانطلاقا من مدينة تبزي وزو قام فريق ثاني من زعماء ثورة التحرير من بينهم محمد بوضياف وكريم بقاسم بالإعلان عن مقاومة مجموعة المكتب السياسي بتلمسان . بعد العديد من المساعي والاتصالات حصل اتفاق بتاريخ 02أوت 1962بين مجموعة تلمسان ومجموعة تبزي وزو على أثره التحق محمد بوضياف بالمكتب السياسي . بعد محاولات عسيرة تم أخيرا وضع قوائم المرشحين لانتخابات المجلس الوطني التي حددت ليوم 02سبتمبر 1962.

من جديد استجد الخلاف بين المكتب السياسي وزعماء الولاية الثالثة والرابعة وأخيرا حسم الخلاف لصالح المكتب السياسي الذي كان مدعما بالولايات الأولى والثانية والخامسة والسادسة وقيادة أركان جيش التحرير الوطني. تم تحديد تاريخ انتخابات المجلس الوطني ليوم 20سبتمبر 1962.

بينت هذه الإحداث أن القوى السياسية التي كانت تتجابه على الساحة السياسية من اجل حسم مسألة قوائم المرشحين لعضوية المجلس الوطني كانت تتكون من جهة من أعضاء المكتب السياسي المتجمعين حول شخصية احمد بن بلة يتلمسان مؤيدين من قبل رئيس أركان جيش التحرير الوطني ومجموعة من الولايات ،

[1]- Voir Ali Haroun : L'été de la discorde . Edition Casbah 2000..p.20 et s .

تقابلهم مجموعة تتكون من أعضاء الحكومة المؤقتة الملتزمين بالوفاء لهذه الحكومة المؤقتة وعلى رأسهم الرئيس بن يوسف بن خده، تساندهم قيادة الولاية الثالثة –القبائل – والرابعة – منطقة الجزائر [–والاتحاد العام للعمال الجزائريين واتحاد الطلبة المسلمين الجزائريين [1].

حاولت كل مجموعة التأثير على قوائم المرشحين لعضوية المجلس الوطني. بناء على ذلك فقد تم استبعاد مجموعة من الشخصيات التاريخية من الترشح في هذه القوائم من بينهم رئيس الحكومة الجزائرية المؤقتة بن يوسف بن خده ومحمد خيذر وكذلك مرشحي الاتحاد العام للعمال الجزائريين الذين لم يعبروا بشكل صريح عن مساندتهم للمكتب السياسي ولكنه تم الاحتفاظ ضمن هذه القوائم بترشيح كريم بقاسم وحسين آيت احمد ومحمد بوضياف .

تم تنظيم انتخابات المجلس الوطني بالتاريخ المحدد لها في 20سبتمبر 1962 وتم الإعلان عن نتائجها .

اجتمع المجلس الوطني بتاريخ 25سبتمبر 1962في شكل جمعية وطنية تأسيسية وعدد أعضائه 194عضوا من بينهم 15عضوا من أصول أوروبية تم إعداد مشروع دستور الدولة الجزائرية المستقلة الأول من قبل مجموعة موالية لأحمد بن بلة خارج مقر الجمعية التأسيسية في احد قاعات العرض السينمائي بالعاصمة . قدم هذا المشروع للتصويت عليه في جلسة للجمعية التأسيسية بتاريخ 28سبتمبر 1962بعد عملية التصويت تم تعيين أول حكومة جزائرية برئاسة احمد بن بله التي منحها المجلس الوطني الثقة وكريس مبدأ الحزب الواحد في النظام السياسي الجزائري من خلال حزب جبهة التحرير بوصفة التنظيم السياسي الذي قاد معركة التحرير. هذا الحدث خلق خلافا خطيرا بين أعضاء الجمعية التأسيسية ونقاشات حادة نتج عنها استقالة رئيس الجمعية التأسيسية المرحوم فرحات عباس تعبيرا عنرفضه لهذا النص الدستوري وللظروف والطريقة التي حرر فيها .

خلافا لما نص عليه الباب الخامس من اتفاقية أفيان فان الحكومة الجزائرية الأولى التي منحها المجلس الوطني الثقة لم تكن لها صفة الحكومة المؤقتة بل كانت لها صفة الحكومة الشرعية للدولة الجزائرية .هذه الحكومة لا تستمد شرعيتها من عملية انتقال السيادة من الدولة الفرنسية إلى الدولة الجزائرية كما خططت له إجراءات

[1] - STORA Benjamin : Histoire contemporaine de l'Algérie p. 200 – Ed. Casbah.2006

اتفاقية أفيان وإنما تستمد شرعيتها التاريخية من المجلس الوطني للثورة الجزائرية ومن الحكومة الجزائرية المؤقتة التي انتهت مهامها بالاستقلال.

إن الحدث التاريخي المتمثل في انتخاب مجلس وطني تأسيسي بتركيبة بشرية تنتمي إلى حزب جبهة التحرير الوطني يمثل حدثا مهما له دلالات سياسية ونتائج على مستقبل المؤسسات السياسية والدستورية للجزائر المستقلة حيث تم تكريس مبدأ الحزب الواحد في النظام السياسي الجزائري من خلال حزب جبهة التحرير الوطني بوصفه التنظيم التي قاد معركة التحرير وحرر البلاد من الاستعمار.وبعد الاستقلال أصبح حزب جبهة التحرير الممثل الوحيد للشرعية الثورية والتاريخية التي انبثقت منها الدولة الجزائرية المستقلة.

بالرغم من التأكيد على هذه الحقيقة التاريخية في الخطاب السياسي وفي مواثيق الدولة الجزائرية فإن التغييرات التي حصلت على مستوى مؤسسات الدولة الجزائرية في المراحل المختلفة لم تكن تتم وفق هذه الحقائق التاريخية وإنما كانت تتم نتيجة صراعات بين التيارات المختلفة المتواجدة في الساحة السياسية والتي كانت كلها تنادي بانتمائها لحزب جبهة التحرير الوطني. هذه الوضعية التي ميزت مؤسسات الدولة الجزائرية جعلت بعض الدارسين بصدد دراستهم لحزب جبهة التحرير الوطني يصفونه بأنه حزب سياسي فقد أي تأثير على الأوضاع السياسية والاجتماعية وأصبح عبارة عن شاهد وحافظ لذاكرة النضال الثوري الذي قاده الشعب الجزائري، وعوض أن يؤثر على مؤسسات الدولة وعلى قراراتها فقد أصبح هو الذي يتأثر في تنظيمه وحتى في توجيهاته وبرامجه بأوضاع السلطة الممارسة بشكل فعلى للحكم .

إن نظرية الحزب الواحد المعتمدة رسميا في النظام السياسي الجزائري إلى غاية إقرار التعددية الحزبية في دستور 1989كانت تمثل في حقيقة الأمر المرجع العقائدي للسلطة وتؤدي وظيفة منح الشرعية لهذه السلطة بحيث انه بدون وجود الحزب الواحد برصيده التاريخي والنضالي فإن هذه السلطة تفقد الشرعية .

إن هذه الوضعية التي تميز بها حزب جبهة التحرير الوطني بعد الاستقلال ترجع إلى الظروف التاريخية التي تكون فيها هذا الحزب. إن حزب جبهة التحرير الوطني كتنظيم سياسي وحركة نضالية تم بناؤه كما تثبته الدراسات التاريخية على ما تبقى من أحزاب ومنظمات الحركة الوطنية ذات الانتماءات والاتجاهات العقائدية

المتباينة جمعت بينها مؤقتا أهداف النضال من اجل الاستقلال في ظل جبهة واحدة – جبهة التحرير الوطني–.

عندما تحولت جبهة التحرير الوطني إلى حزب سياسي فإنها كانت تحمل في طياتها بذور التناقض والأزمة التي ظهرت مباشرة بعد الاستقلال . هذه الخصائص الأصيلة في تكوينه والتي كان لها الأثر البالغ على مستوى تنظيمه كقوة سياسية مؤثرة في المجتمع لم تنزع منه القوة الرمزية بوصفه يمثل رصيدا معنويا وثوريا لم تتمكن أي فئة أو طبقة اجتماعية أن تستولي عليه وتوظفه لوحدها في نضالها السياسي .

اعتبارا للظروف والطريقة التي أعد فيها هذا الدستور وما تنج عن ذلك من خلافات خطيرة واستقالة المرحوم فرحات عباس من رئاسة الجمعية التأسيسية تساءل العديد من فقهاء القانون الدستوري حول القيمة السياسية لهذا الدستور وذلك بطرح السؤال الآتي : هل النظام السياسي الذي اعتمده دستور 1963 يتجاوب فعلا مع طموحات وإرادة الشعب الجزائري في بناء دولة ديمقراطية أم انه يمثل دستورا اصطناعيا تم فرضه من قبل أقلية سياسية متمسكة بالسلطة.

إن الإجابة عن هذا التساؤل لا يمكن إن تكون مطلقة، ولكن ما يمكن قوله إن هذا الدستور صادق عليه الشعب الجزائري عن طريق استفتاء عام وان هذا الاستفتاء لا يمثل معيارا مطلقا بل كان في إمكان الشعب الجزائري أن يصادق بنفس الطريقة على نص دستوري مخالف لو طرح عليه في نفس تلك الظروف.

ومهما يكن من أمر فان نظام الحزب الواحد الذي كرسه هذا الدستور لا يستجيب بدون شك مع مصالح عدد من الفئات الاجتماعية التي عبرت عن معارضتها له من خلال المناقشات التي تمت في الجلسات العلنية للمجلس الوطني في شكله التأسيسي [1].

بقطع النظر عن مصداقية هذا التساؤل فان دستور سنة 1963كرس فكرة ارتباط الدولة بحزب جبهة التحرير الوطني باعتبار أن هذه الحزب يمثل مصدر الشرعية لأي نظام ولأي سلطة في الجزائر وان انتماء وارتباط الدولة به يمنحها شرعية تاريخية مطلقة مستمدة من تاريخ جبهة التحرير الوطني، وأن نظام الحزب الواحد

[1] - La constitution Algérienne Louis Fougère Annuaire de l’ Afrique du nord 1963 page 9

بالإضافة إلى الشرعية التي يمنحها للدولة يمثل النظام الوحيد الذي يتلاءم مع المعطيات التاريخية للثورة الجزائرية ومع ضرورة وحدة الشعب الجزائري .

في نفس هذا السياق فان ميثاق الجزائر بدوره اعتبر أن إقرار نظام الحزب الواحد في ممارسة السلطة في الجزائر يعد مطلبا تاريخيا فرضته معركة التحرير التي قادتها جبهة التحرير الوطني وتفرضها ضروريات البناء الاشتراكي في الجزائر

الفرع الثاني: حزب جبهة التحرير جهاز من أجهزة الدولة[1]

بعد المصادقة على أول دستور جزائري يكرس فكرة الحزب الواحد لممارسة السلطة السياسية في الجزائر تم منع الأحزاب السياسية الأخرى وممارسة أي نشاط سياسي خارج اطر حزب جبهة التحرير الوطني وذلك بموجب المرسوم الصادر بتاريخ 14أوت 1963وقد تم تأكيد أحكام هذا المرسوم بنص تشريعي من خلال الأمر الصادر بتاريخ 03/12/1973في المادة 23منه.

. استمر النظام السياسي يؤكد هذه القاعدة ويعمل بها إلى غاية إنهاء العمل بدستور 1976باعتبار أن النظام التأسيسي الجزائري يقوم على مبدأ الحزب الواحدً.

من حيث العمل والتنظيم السياسي فان تجربة الحزب الواحد في الجزائر إصطدمت بالكثير من الصعوبات . هذه الصعوبات تجد مصدرها بالأساس في أزمة السلطة التي عرفتها المؤسسات السياسية في الجزائر منذ الأيام الأولى من الاستقلال والتي وصلت ذروتها بعملية الإطاحة بالرئيس أحمد بن بلة بوصفه رئيسا للجمهورية وأمينا عاما لحزب جبهة التحرير الوطني واستيلاء على السلطة من قبل وزير الدفاع وقائد أركان جيش الجيش الوطني الشعبي بتاريخ 19جوان 1965.

[1] – د. محمد بورايو: مرجع سابق، ص35.

الفرع الثالث: طبيعة العلاقة بين حزب جبهة التحرير والدولة

يتضح من خلال هذه النصوص والآراء التي حاولنا استعراضها أن النظام السياسي الجزائري في ظل دستور 1963ظل متأثرا بالأوضاع التاريخية التي كانت تربط جبهة التحرير الوطني بالأجهزة التنفيذية لثورة التحرير ممثلة في الحكومة الجزائرية المؤقتة والدولة الجزائرية. إن الحزب والدولة في تلك المرحلة كانا بمثابة كيانين متداخلين امتزجا خلال مرحلة التحرير ثم انفصلا بعد الاستقلال في ظل نموذج للسلطة خصائصه نظريا على الأقل في سيادة الحزب على أجهزة الدولة في ظل تقسيم وظيفي بينهما بحيث تكون لأجهزة الحزب وظائف التخطيط والتنشيط والمتابعة وتكون للدولة وظيفة التنفيذ. هذه الازدواجية في التنظيم السياسي بين الحزب والدولة مع تحكم أجهزة الحزب في أجهزة الدولة تعد ظاهرة امتازت بها الأنظمة السياسية في أغلب دول العالم الثالث ومن بينها الجزائر.

إن هذا النموذج من تنظيم مؤسسات الدولة المهيكلة حول أجهزة الحزب على المستوى التنظيم وعلى مستوى النصوص المؤسسة للدولة جعل بعض الفقه يصف هذا النوع من النظم السياسية ً بوصف ً نظام الحكومة بواسطة الحزبً.أو نظام الحكم عن طريق الحزب[1].

في ظل هذا النظام ومن الناحية النظرية فانه لا يمكن لأي مؤسسة سياسية أو حتى إدارية أن تؤدي وظيفتها والاستمرار في أدائها إلا إذا كانت منبثقة من حزب جبهة التحرير ومنسجمة في عملها وفي نشاطها مع توجيهاته برامجه .

من حيث التنظيم فان حزب جبهة التحرير الوطني يندمج في هياكله على المستوى المركزي وعلى المستوى المحلي بشكل موازي في تنظيم الدولة .

يعتبر الأستاذ Debbasch Charlesأن هذه الوضعية تمثل ظاهرة تختص بها الأنظمة السياسية الإفريقية ذات نظام الحزب الواحد وذلك لأن القيادات السياسية التي تتولى الحكم في هذه البلدان تؤمن بحتمية نظام

[1] - Hubert Michel : L’expérience algérienne du parti unique constitutionnalisé Annuaire Afrique du nord 1965 pages 81-97n°01.Page 15.

الحزب الواحد كما أنها تؤمن أيضا أن هذه النظرية بالرغم من عيوبها تمثل أحسن وسيلة لممارسة السلطة السياسية بحيث عوض أن يكون الحزب هو المنتج لسياسة الدولة فانه يصبح عبارة عن أداة يتم توظيفها لشرح وتبرير السياسة التي تقررها الدولة ممثلة في رئيس الجمهورية[1] .

هذه الوضعية التي يصف بها الأستاذ Debbasch Charlesالحزب الواحد في الدول الإفريقية حديثة الاستقلال تنطبق فعلا على وضعية التي آل إليها حزب جبهة التحرير في الجزائر.

من الناحية النظرية فان حزب جبهة التحرير الوطني يعد تاريخيا هو الذي أنتج الدولة الجزائرية ووضع مؤسساتها بعد الاستقلال. إن الدستور الصادر في سنة 1963كرس له بشكل واضح هذا المركز. من الناحية العملية والواقعية فان حزب جبهة التحرير الوطني في هذه الفترة من تاريخ الجزائر بالرغم من انه يمثل احد الأحزاب القليلة في العالم الثالث التي تملك مرجعية تاريخية وعقائدية تجسمت في نضاله الطويل وفي نصوصه التأسيسية – برنامج طرابلس –1962ميثاق الجزائر –1964 –رصيده التاريخي والعقائدي والتنظيمي، لم يتمكن من لعب دوره القيادي ولم يجد استجابة حقيقية لدى الجماهير حتى تنخرط في صفوفه. أن العلاقة التي كانت بين الجماهير الشعبية وحزب جبهة التحرير كانت بمثابة علاقة عاطفية فقط دون أن ترقي إلى درجة الوعي السياسي للانتماء إليه بشكل تنظيمي.

من الطبيعي أن يكون الحزب على هذه الوضعية بعد الاستقلال لان بعض القيادات السياسية كانت تعتبر صراحة أن حزب جبهة التحرير الوطني لم يكن حتى خلال حرب التحرير إلا تنظيما مدنيا في خدمة جيش التحرير الوطني ولم يكن يمثل كيانا مستقلا عن هذا الجيش الذي حرر البلاد، باعتبار أن جيش التحرير خلال الثورة والجيش الوطني الشعبي بعد ذلك كانا وما زالا يمثلان التنظيم الوحيد الذي له القوة الحقيقية للتأثير على المجتمع وعلى الدولة ومؤسساتها .

[1]- Debbasch Ch. : Le parti unique à l’épreuve du pouvoir. Les expériences Maghrébines et Africaines. Annuaire de l’Afrique du nord 1969.p.09 et s.

إن هذه الظاهرة التي تميزت بها السلطة في الجزائر لم تكن وليدة الأزمات السياسية التي عرفتها الجزائر منذ الاستقلال بل يمكن اعتبارها متأصلة في النظام السياسي الجزائري حتى قبل نشأته دستوريا، انه نظام تسود فيه المؤسسة الرئاسية بوصفها الممارسة للسلطة التنفيذية دستوريا ولمجمل السلطات الأخرى على مستوى الحزب والدولة وذلك بوجود دستور أو بعدم وجوده كما هو الحال في النظام السياسي المنبثق عن 19جوان1965.[1]

الفرع الرابع: السلطة في ظل نظام 19جوان 1965

1- إسقاط الدستور والاستنجاد بالشرعية الثورية.

يمثل الإطاحة بالرئيس أحمد بن بلة بوصفه رئيسا للجمهورية وأمينا عاما لحزب جبهة التحرير الوطني واستيلاء على السلطة من قبل وزير الدفاع وقائد أركان جيش الجيش الوطني الشعبي بتاريخ 19جوان 1965. حدثا تاريخيا خطيرا حيث تم حل جميع المؤسسات على مستوى هرم الدولة وتم تأسيس هيئة لقيادة البلاد تحت عنوان مجلس الثورة تولت جميع الوظائف القيادية في الدولة واحتكرت جميع مظاهر السلطة. بعد حل المؤسسات السياسية على مستوى هرم الدولة وحزب جبهة التحرير الوطني وأصبح مجلس الثورة بعد تنحية الأمين العام لحزب يمثل في نفس الوقت الهيئة القيادية الحزب والحامل للسيادة الوطنية في انتظار تنصيب المؤسسات النهائية للدولة الجزائرية.

خلال هذه المرحلة تحول حزب جبهة التحرير كما تدل تسميته الرسمية إلى مجرد جهاز تنظيمي وامتدادا للسلطة الجديدة التي تم تنصيبها على رأس الدولة وظيفته وظيفة عقائدية تؤسس شرعية النظام الجديد الذي استحدثته حركة 19جوان 1965.

أستمر حزب جبهة التحرير الوطني في أداء هذه الوظيفة بشكل فعلي إلى غاية 1979تاريخ وفاة الرئيس هواري بومدين والتي على إثرها عرفت الجزائر ومؤسساتها السياسية والحزبية مرحلة جديدة بدأت بعقد المؤتمر

[1] – د. محمد بورايو: مرجع سابق، ص44.

الرابع لحزب جبهة التحرير الوطني وانتخاب رئيس جديد للدولة الجزائرية وأمينا عاما للحزب في شخص الشاذلي بن جديد.

إن النظام السياسي ونظام الحكم المنبثق عن حركة 19جوان، 1965مهما كانت الأوصاف التي نعت بها فانه بالنظر إلى المعايير الدستورية التقليدية وحتى في نظر من قاموا بهذه ً الحركة التصحيحية ً، يعد خروجا عن الشرعية الدستورية التي كانت قائمة في ظل دستور 1963و رجوعا إلى الشرعية الثورية، ولكن دون العدول عن الاختيارات التي كان ينادي بها النظام السابق ودون العدول عن الشرعية الدستورية والرجوع إليها متى توفرت الشروط الموضوعية والسياسية لذلك[1].

من حيث الدلالات السياسية فإن الخروج عن الشرعية الدستورية واستبدالها بالشرعية الثورية التي قام عليها نظام 19جوان 1965يمثل بدون شك مظهرا من مظاهر عدم الاستقرار الذي عرفته الجزائر وعرفته مؤسساتها nالسياسية في تلك الفترة التاريخية القصيرة مباشرة بعد الاستقلال .

– إعادة بناء المؤسسات الدستورية للدولة.

بالنسبة للقيادة الجديدة التي استلمت السلطة في ظل هذا النظام الثوري فانه بالعكس يمثل بداية مرحلة جديدة ساد فيها تدريجيا السلام الاجتماعي الاستقرار السياسي وهما عاملان من العوامل التي مهدت لإعادة العمل بالمؤسسات الدستورية من خلال دستور جديد سنة 1976يتماشى مع مستوى التطور الذي وصل إليه المجتمع الجزائري في تلك المرحلة.

أن النظام الثوري سيعيد بناء المؤسسات السياسية للدولة الجزائرية وفق برنامج عمل يمتد على عدة مراحل.

[1] -BORELLA.F.Remarques sur les aspects constitutionnels du 19 Juin 1965 RASJEP N°1 et 3 .p 29 - 47

-المرحلة الأولى :يتجسم فيه بناء المؤسسات الإدارية للدولة الجزائرية على المستوى البلدي باعتبار إن البلدية تمثل الخلية القاعدية للنظام السياسي والإداري في الجزائر والتي من خلالها يستطيع المواطن ممارسة الديمقراطية الحقيقية عن طريق المجالس المنتخبة وإدارة شؤونه[1] .

المرحلة الثانية : يتم فيها بناء المؤسسات الولائية بوصفها الإطار الإداري والسياسي الذي تتعمق فيه تجربة الديمقراطية الفعلية عن طريق المجالس المنتخبة [2].

أخيرا المرحلة الثالثة: التي يتم فيها بناء المؤسسات الوطنية على مستوى الحزب والدولة.

تنفيذا لهذا البرنامج المعلن عنه في الخطاب السياسي للسلطة فقد تم فعلا إعادة تنظيم المؤسسات البلدية في سنة 1967والمؤسسات الولائية في سنة 1969وأعلن موعد 1970لوضع المؤسسات السياسية على المستوى الوطني.

إذا كانت السلطة السياسية المنبثقة عن حركة 19جوان 1965قد نفذت فعلا الإصلاحات التي وعدت بها على المستوى المحلي في مواعدها فإنها لم تتمكن من وضع المؤسسات الوطنية إلا في سنة 1976بعد المصادقة الشعبية على دستور 1976.

إن بناء مؤسسات الدولة الجزائرية في تلك المرحلة لم يتم في إطار العلاقة الوثيقة بين الحزب والدولة التي يكون فيها الحزب هو المؤسس لكل أجهزة الدولة كما كان يردده الخطاب السياسي. من حيث الواقع فان الدارس لعملية إعادة تنظيم الدولة الجزائرية ومؤسساتها في تلك المرحلة يلاحظ بدون صعوبة إن هذا البناء لم يتم وفق هذا النمط.

إن حزب جبهة التحرير في تلك المرحلة اكتفى في حقيقة الأمر أن يكون مصدرا لشرعية الدولة ومؤسساتها ولم يكن له أي تأثير على إعادة بناء مؤسسات الدولة وإعادة الدولة الجزائرية من الشرعية الثورية إلى الشرعية

[1]- القانون البلدي . القانون رقم 08/90الصادر بتاريخ 07/04/1990.

[2]-قانون الولاية . القانون رقم 09/90الصادر بتاريخ 07/04/1990.

الدستورية. بالعكس فإن حزب جبهة التحرير الوطني في تلك الحقبة من الزمن وحتى في المراحل التي تلتها لم يكن هو المنتج للمؤسسات السياسية للدولة بقدر ما كانت مؤسسات الدولة هي التي كانت تنتج هياكل وأجهزة الحزب وتتحكم فيها وهذا خلافا لما نصت عليه نصوصه التأسيسية [1].

الفرع الرابع: السلطة في ظل دستور .1976

1- موقع حزب جبهة التحرير الوطني وعلاقته بالدولة في دستور 1976.

من حيث الدلالات السياسية فان جبهة التحرير الوطني بعدما كانت جبهة كما تم توضحيه في دستور 1963فان دستور 1976أكد الوظيفة التأسيسية لحزب جبهة التحرير الوطني على مستوى مؤسسات الدولة الاشتراكية ولكن مع اختلاف في المصطلحات المستعملة . يعرف دستور 1963في مادته 23 جبهة التحرير الوطني بأنها حزب طلائعي، أما دستور 1976فانه يستعمل اصطلاح الحزب الواحد. نصت المادة 95على أن جبهة التحرير الوطني هيً الحزب الواحد في البلاد وأنها تمثل الطليعة المؤلفة من المواطنين الأكثر وعيا والذين يتوحدون بكل حرية ضمنها..ً هذه الأوضاع القانونية التي نص عليها دستور 1976تنسجم في حقيقة الأمر مع محتوى النصوص التأسيسية للدولة الجزائرية كما تصورتها مواثيق الثورة التحريرية التي توضح بشكل دائم طبيعة العلاقة القائمة بين الحزب والدولة وتكشف عن مدى تأثر هذه العلاقة بالأوضاع التاريخية المعقدة التي كانت تربط الحزب بالدولة الجزائرية في فترة الحرب التحريرية وفترة ما بعد

الاستقلال.

فان التجربة التاريخية أثبتت أن حزب جبهة التحرير في الجزائر لم يتمكن في حقيقة الأمر من التحكم في أي جهاز من أجهزة الدولة بل لم يتمكن من حل أي مشكل أو أزمة من الأزمات التي عرفتها الجزائر، واكتفى بان يكون المصدر والمرجع التاريخي والعقائدي لكل قيادة سياسية تم تنصيبها على رأس الدولة الجزائرية[2].

[1] - J.LECA. Développement Politique eau Maghreb.et aménagement institutionnel AAN.1977.p. 06 . 49

[2]- بيان 19جوان 1965

حول هذا الموضوع لاحظ الأستاذ مشال مياي في الدراسة التي أنجزها تحت عنوان الحزب والدولة في الجزائر، إن التجربة بينت أن القيادات السياسية التي تعاقبت على الحكم في الجزائر لم تسعى بجدية تطبيق هذه الفكرة بالرغم من المبادئ المعلن عنها في المواثيق المختلفة للدولة الجزائرية وفي مراجعها التاريخية والعقائدية وفي الخطاب السياسي الذي كانت تردده .

في ظل هذا المفهوم للدولة فإن رئيس الجمهورية يظل مزدوج الانتماء والشخصية، فهو ممثلا للدولة يمارس الصلاحيات التي نص عليها الدستور دون أن يفقد انتماءه السياسي والعقائدي للحزب الذي رشحه وأوصله إلى السلطة حتى ولو كان هذا الحزب لا يملك سلطة حقيقية وإنما يملك رصيدا معنويا يستمد منه كل رئيس شرعيته بوصفه أمينا عاما للحزب ورئيسا للجمهورية يتمتع رئيس الجمهورية الازدواجية تجعله مصدر كل القرارات على مستوى الحزب ومركز كل السلطات على مستوى مؤسسات الدولة.

يعلن الدستور أن الشعب هو الذي يمارس السيادة ولكن هذا الإعلان ليس مطلقا لأنه في نفس الوقت يضع الأطر والأجهزة التي تمارس من خلالها هذه السيادة. هذه الأطر التي يضعها الدستور تكون نظاما متكاملا لا يمكن للشعب أن يمارس أي سيادة إلا عبر شخص رئيس الجمهورية، المؤسسة الوحيدة التي لها القدرة على تحريك هذه النظم وهذه الأجهزة.

2- موقع رئيس الجمهورية في دستور 1976

بمناسبة دراسة أحكام دستور 1976يلاحظ الأستاذان Leca et Vatin[1]أن أول كلمة وردت فيه هي كلمة الشعب الجزائري – الديباجة – وان آخر كلمة فيه هي كلمة رئيس الجمهورية –المادة 196إذا استثنينا المواد الثلاثة الأخيرة التي تتعلق بسريان العمل بهذا الدستور وبالإجراءات الانتقاليةَ فان هذه الملاحظة الشكلية حتى ولو كانت نتيجة الصدفة فإنها تعبر عن قاعدة دستورية مفادها انه : اًذا كان للشعب الكلمة الأول فإن لرئيس الجمهورية الكلمة الأخيرة.ً هذه القاعدة تعد الترجمة الحقيقية للأوضاع التي تجسمت في هذا

[1] -Jean Lucas et J.C.Vatin : Système politique Algérien – Idéologie institutions-et changement social AAN1977 page 39

الدستور، بحيث إذا كانت الدولة تستمد سلطتها من الإرادة الشعبية – المادة 20من الدستور– فإن ممارسة السلطة تتحكم فيها إرادة رئيس الجمهورية بدون منازع.

في هذا النمط من الحكم يقول . BILL J. et LEIDEN . Cبأن أجهزة الدولة ينظر إليها على أنها امتداد للحاكم وان العلاقات الخاصة أهم من المؤسسات والمنظمات الرسمية في الدولة وأن الاقتراب من الحاكم يمثل مصدر أهم من المواقع التي قد تمنحها المؤسسات في أنظمة الدولة[1].

من حيث المصطلحات المستعملة لتحديد طرق ممارسة السلطة فان دستور 1976استغنى عن المصطلحات المتعارف عليها في الدساتير الليبرالية المتمثلة في وحدة الدولة والفصل بين السلطات واخذ بفكرة وحدة الدولة ووحدة السلطة.

أن النظام الدستوري الجزائري كما نظمه دستور 1976يقوم تقريبا على نفس الفكرة حيث أن رئيس الجمهورية يمارس صلاحياته دون أن يكون رهينة لأي مجموعة من مجموعات الضغط ذات النفوذ الاجتماعي أو السياسي أو الإداري أو المؤسساتي . فرئيس الجمهورية في دستور1976لا يتصرف بشكل تسلطي وإنما يتصرف بشكل حر في إرادته وفي حركاته، قد يستند أحيانا إلى مجموعة أو مجموعات دون أن يكون رهينة لها.

هذه السلطة الموحدة تم توزيعها بين هيئات ضمن نظام يتربع عليه رئيس الجمهورية. هذه الهيئات لا تمارس سلطات وإنما تقوم بوظائف حددها لها الدستور وتلتقي كلها على مستوى قمة الدولة من خلال شخص رئيس الجمهورية.

جميع هذه الوظائف تسعى لتحقيق هدف أسمى يتمثل في خلق مجتمع اشتراكي تسود فيه قيم الاشتراكية والعدالة الاجتماعية كما حددتها المواثيق المختلفة ومنها ميثاق الجزائر الذي يمثل المصدر الأساسي والمرجع العقائدي للدولة الجزائرية.

[1] –BILL. J. et LEIDEN .C In The Middle East politics and pouvoir . Boston Allynand Bacon1977 page 10. cite par LUCA J. dans Reformes institutionnelles et légitimation du pouvoir au Maghreb.ً AAN. 1977 page 3 et suivantes. 56

إن رئيس الجمهورية في دستور 1976يحمل صفتين، صفة رئيس الدولة وصفة رئيس الجهاز التنفيذي للدولة المكلف بالوظيفة التنفيذية، بأنه بناء على هذه الازدواجية فانه يمثل المؤسسة التي تتحكم في جميع وظائف الدولة ومنها الوظيفة التنفيذية. عندما يمارس رئيس الجمهورية صلاحياته كرئيس للدولة وكرئيس للوظيفة التنفيذية فانه لا يمارس هذه الصلاحيات معزولا عن المؤسسات الأخرى التي يتكون منها النظام السياسي الجزائري. إن رئيس الجمهورية في دستور 1976يمثل المؤسسة المركزية التي تتمحور حولها جميع مؤسسات الدولة الأخرى بدونه لا يمكن لهذه المؤسسات أن يؤدي الوظائف التي أنشئت من اجلها.

3- أزمة السلطة والخروج من الأحادية السياسية.

بعد فترة نظام الحزب الواحد على مستوى التنظيم السياسي لممارسة السلطة والنظام الاشتراكي كنموذج للتنظيم الاقتصادي دخلت الجزائر ابتداء من سنة 1988في مرحلة إصلاح اقتصادي للخروج من النظام الاشتراكي [1]وإصلاح سياسي للخروج من نظام الحزب الواحد[2].

أهم مستجدات هذا التعديل الدستوري إقرار ثنائية الوظيفة التنفيذية وإحداث منصب رئيس الحكومة الذي يمارس صلاحيات خاصة وهو مسؤول إمام رئيس الدولة وأمام المجلس الشعبي الوطني.

بعد أحداث أكتوبر 1988وفي حالة من الخوف والرعب السياسي وبالنظر إلى خطورة هذه الأحداث، بادرت السلطة السياسية بإيعاز من رئيس الجمهورية بإصدار نصين هامين كانا لهما الأثر البالغ على مستقبل النظام السياسي في الجزائر. هذان النصان هما قانون الأحزاب السياسية الصادر بتاريخ 05جويلية 1989[3]وقانون الانتخابات الصادر بتاريخ 07أوت 1989[4]في إطار هذين النصين تم اعتماد الجبهة الإسلامية للإنقاذ كحزب سياسي بتاريخ 04 سبتمبر1989.

[1] – مجموعة القوانين الصادرة بتاريخ 12جانفي 1988المتعلقة بالإصلاح الاقتصادي للمؤسسات العمومية الاقتصادية وخاصة القانون 88/01المتضمن القانون التوجيهي للمؤسسات العمومية الاقتصادية.

[2]– القانون 88.123الصادر بتاريخ 05نوفمبر المتضمن التعديلات الدستورية المصادق عليها في استفتاء03نوفمبر 1988.

[3]– القانون رقم 89/11المؤرخ في 15يونيو 1989المتعلق بالجمعيات ذات الطابع السياسي .

[4] – القانون 89/13المؤرخ في 07أوت 19 89المتضمن قانون الانتخابات.

نتج كما هو معروف عن هذا الانفتاح السياسي الانتخابات التي فازت بها الجبهة الإسلامية للإنقاذ على المستوى المحلي ثم الفوز الدور الأول في الانتخابات التشريعية في 26ديسمبر1991. هذه النتائج الغير المتوقعة على مستويات السلطة الحاكمة نتجت عنها أزمة سياسية ومأزق دستوري انتهى بإلغاء الدور الأول من الانتخابات التشريعية وإلغاء كل العملية الانتخابية التي أدت إلى فوز الجبهة الإسلامية في هذه الانتخابات . هذه القرارات زادت من تسارع الأحداث ومن حدة الأزمة السياسية على المستويات العليا للدولة وانتهت كما هو معروف بحل المجلس الشعبي الوطني بتاريخ 04جانفي 1992واستقالة الرئيس الشاذلي بن جديد بتاريخ 11 جانفي 1992.

أمام هذه الإحداث الخطيرة التي أوجدت فراغا دستوريا فريدا من نوعه في تاريخ المؤسسات الدستورية الجزائرية والغير المقنن في الدستور تم تكليف هيئة رباعية متكونة من الجيش الوطني الشعبي ورئاسة الحكومة والسلطة القضائية والمجلس الدستوري لإدارة البلاد كما جاء في بيان المجلس الدستوري الصادر بتاريخ 12جانفي 1992.

هذه الهيئة لم تعمر طويلا وتم تعويضها بالمجلس الأعلى للأمن الذي تحول من مؤسسة استشارية لرئيس الجمهورية إلى المؤسسة قيادية. لم يعمر المجلس الأعلى للأمن طويلا وتم استبداله بهيئة جديدة تحت تسمية المجلس الأعلى للدولة يتكون من 05أعضاء يتولى رئاسة الدولة ويمارس جميع السلطات التنفيذية والتشريعية لرئيس الجمهورية المستقيل عن طريق المراسيم التشريعية بالإضافة إلى رئاسة مجلس الوزراء، إلى غاية انتهاء المدة الرئاسية في 26ديسمبر 1993.

نظرا لاستمرار الأزمة وانعكاساتها على المستوى الاقتصادي والأمني وعدم قدرة هذه المؤسسات المرتجلة على تحقيق الأهداف التي أنشأت من اجلها وإيجاد الحلول، فقد تم إنشاء مؤسسات مؤقتة جديدة تمثلت في رئاسة الدولة عوض المجلس الأعلى للدولة برئاسة لمين زروال ومجلس وطني المؤقت كهيئة تشريعية مؤقتة .

بادر الرئيس لمين زروال بتاريخ 31اكتوبر 1994بالإعلان عن تنظيم انتخابات رئاسية قبل نهاية 1995لتمكين البلاد استرجاع مؤسساتها الدستورية. بتاريخ 16نوفمبر 1995تم الإعلان عن نتائج الانتخابات الرئاسية بفوز لمين زوال بالأغلبية المطلقة ابتداء من الدور الأول .

تدعيما للجهود الرامية إلى إعادة البلاد إلى الشرعية الدستورية أعلن الرئيس لمين زروال عن تنصيب لجنة من اجل إعادة صياغة وتعديل الدستور، وفعلا تم عرض مشروع الدستور الجديد على استفتاء الشعب الجزائري بتاريخ 28نوفمبر 1996. أستمر الرئيس لمين زروال في عملية إعادة إحياء المؤسسات الدستورية للدولة الجزائرية وعمل على تنظيم انتخابات المجالس البلدية والمجالس الولائية بتاريخ 23أكتوبر1997. بعد تنظيم هذه الانتخابات المحلية وتنصيب هذه المجالس تكون الدولة الجزائرية خرجت من مرحلة الفراغ الدستوري التي دامت من سنة 1992إلغاية 1997 .

يؤكد الأستاذ محمد بوسماح أن القانون الدستوري المقارن لا يقدم لنا أمثلة كثيرة للحالة التي عرفتها الجزائر. فالنماذج المعروفة تتجسم في الحكومة المؤقتة والحكومة الفعلية التي تنشأ بعد انهيار نظام سياسي نتيجة ثورة أو انقلاب .

يضيف الأستاذ محمد بوسماح إن النظام الذي أقيم بعد الإطاحة بالمؤسسات الدستورية التي وضعها دستور 1963المتمثل في مجلس الثورة بالقطع النظر عن الأوصاف التي يوصف بها هذا النظام فانه يمثل انقلابا عن الشرعية الدستورية، ويندرج ضمن الحالات المعروفة في القانون الدستوري كحالة انتقالية تنتهي بوضع المؤسسات الدستورية التي تعوض المؤسسات التي تمت إزالتها وذلك بعد إقرار دستور، وهو ما حصل فعلا في الجزائر بعد إقرار 62 دستور .1976أما الحالة التي عرفتها الجزائر بعد حل المجلس الشعبي الوطني واستقالة رئيس الجمهورية الشاذلي بن جديد وإلغاء الدور الأول للانتخابات التشريعية في سنة 1992فإنها تمثل حالة فريدة من نوعها

تمت خارج الأطر الدستورية التي وضعها دستور 1989في المادة 84وأيضا خارج الأطر الدستورية المتعارف عليها في الممارسات الدستورية الأخرى[1].

أن مجمل هذه الأحداث التي عرفها النظام السياسي الجزائري أثرت بشكل مباشر في الدساتير التي وضعت لمعاجلة الأزمات التي أنتجتها هذه الأحداث وانتهت كما هو معروف بالعدول عن نظام الحزب الواحد وإقرار التعددية السياسية في دستور 1989ودستور 1996وبعد ذلك التعديلات التي عرفها هذا الدستور في سنة 2008.[2]

المطلب الثاني : تكريس الثنائية والتخلي عن أحادية السلطة التنفيذية

إن الطبيعة الديمقراطية لأي نظام سياسي تتحدد بالدرجة الأولى بالمركز الذي تحتله السلطة التنفيذية بالنسبة للسلطات الأخرى والأدوات التي يمنحها الدستور لكل سلطة في مواجهة السلطات الأخرى وفي طبيعة العلاقة القائمة بين هذه السلطات، علاقة تعاون أم علاقة تحكم وهيمنة.

الفرع الأول: مبررات التراجع عن الأحادية

1- المبررات العقائدية:

بالرجوع إلى ديباجة دستور 1989نلاحظ أن هذا النص بعد ما استعرض ما تولد عن حرب التحرير من انجازات يذكر : أن الشعب الجزائري تجمع في ظل الحركة الوطنية، ثم انضوى تحت لواء جبهة التحرير الوطني وقدم تضحيات جساما من اجل أن يتكفل بمصيره الجماعي في كنف الحرية والهوية الثقافية الوطنية المستعادتين ويشيد مؤسسات دستورية شعبية أصيلة.. ً مضيفا: أًن الشعب الجزائري ناضل ويناضل دوما في سبيل الحرية والديمقراطية ويعتزم أن يبني بهذا الدستور مؤسسات دستورية أساسها مشاركة كل جزائري وجزائرية في تسيير الشؤون العمومية والقدرة على تحقيق العدالة الاجتماعية والمساواة وضمان الحرية لكل فرد.ًهل معنى هذا أن

[1] - M. BOUSSOUMAH . La parenthèse des pouvoirs publics constitutionnels de 19921998OPU .Alger 2005 .page 46.

[2] -Fredrich.G. Définit « le constitutionalisme par la division du pouvoir qui assure un Système de freinsà l'action du gouvernement ».Démocratie constitutionnelle PUF. Paris 1958. . Page 25 .

جبهة التحرير الوطني التي انضوى تحت لوائها الشعب الجزائري من اجل التحرير والتي تولت بعد الاستقلالً تشيد مؤسسات شعبيةً لم تستطيع أن تحقق ما يصبوا إليه الشعب ؟ وأن الدستور الجديد جاء لبناء مؤسسات دستورية تحقق ما يصبوا إليه الشعب الجزائري من مشاركة في –الشؤون العمومية]–الديمقراطية – وعدالة اجتماعية ومساواة وحرية؟ وهل هذه الفقرة من ديباجة دستور 1989تمثل تراجع عن القيم والمفاهيم التي اعتنقتها الجزائر من خلال دستور 1963ودستور 1976؟ ضمنيا يمكن الإجابة عن هذه التساؤلات بنعم .

2– المبررات السياسية

إن الأزمة الاجتماعية والاقتصادية التي عرفتها الجزائر في سنة 1988والتي نجمت عنها هزات اجتماعية عنيفة جعلت النظام السياسي الجزائري الذي وضع منذ الاستقلال غير قادر على الاستمرار.من جهة أخرى فأن أسلوب إدارة الدولة في ظل النظام الاشتراكي والمركزية الإدارية والسياسية ترتب عنه نتائج سلبية وضعف في تلبية الحاجات اجتماعية والاقتصادية لغالبية المواطنين وافتقاد لمصداقية الدولة ومشروعيتها. على المستوى الخارجي وبالنظر إلى التطورات التي عرفها العالم في تلك الحقبة والمتمثلة في انهار الإتحاد السوفياتي والأنظمة الشيوعية والضغوطات التي كانت تمارسها الدول الغربية على الدولة الجزائرية من اجل إخراجها من النظام الاشتراكي إلى نظام ليبرالي يعتمد الاقتصاد الحر، ارتأت القيادة السياسية آن ذاك أن الخروج من هذه الأزمة يتطلب تعديل النظام السياسي وإدخال تعديلات دستورية تغير من طبيعة هذا النظام .

أن الدراسة الدقيقة لهذا النص الدستوري تبين لنا رغبة المؤسس الدستوري في تطوير النظام السياسي الجزائري ولكن دون العدول عن بعض المبادئ الأساسية، المركزية السياسية والإدارية للدولة وحدة السلطة على رأس الدولة.

هذه المركزية السياسية والإدارية على مستوى قمة الدولة تجسمها مؤسسة واحدة هي رئيس الجمهورية الذي تلتقي حوله جميع مؤسسات الدولة الأخرى. لذلك فان استبدال دستور 1976بدستور 1989 لم يغير جوهريا في طبيعة النظام السياسي الجزائري ولم يخرجه من أحادية السلطة الواحدة الموحدة إلى سلطة موزعة بين مؤسسات دستورية مختلفة في إطار توازن دستوري بينها ومسؤولية تتحملها أمام الهيئات المنتخبة.

الفرع الثاني : تنظيم السلطة التنفيذية في ظل الثنائية التي اقرها دستور 1989

يمثل دستور سنة 1989ثالث دستور عرفته الجزائر منذ الاستقلال. هذا الدستور تم تعديله بموجب دستور 1996الذي وضح بعض مفاهيمه وأضاف إليه بعض المؤسسات، ومنها منصب رئيس الحكومة ليترأس حكومة مستقلة عن مجلس الوزراء ومجلس للأمة كغرفة ثانية تتشكل منها السلطة التشريعية ممثلة في البرلمان ومجلس للدولة كهيئة قضائية تجسم ازدواجية القضاء.

من وجهة نظر الفقه الدستوري فانه إذا كانت دستور 1976يمثل ًبرنامج سياسيً في شكل نص دستوري فان دستور 1989مكملا بدستور 1996يمثلً دستور قانونً.

1- المبادئ التي تقوم عليها الثنائية:

من الخصائص الأساسية التي تميز هذا الدستور بالنسبة لغيره من الدساتير التي عرفتها الجزائر المستقلة، انه أسس وكرس بوضوح مجموعة من المبادئ ومن أهمها مبدأ التعددية السياسية أو التعددية الحزبية تحت تسمية الجمعيات ذات الطابع السياسي[1] .

يعتبر هذا المبدأ الذي أخذ به دستور 1989ثورة في النظام السياسي الجزائري الذي قام وكرس منذ دستور 1963مبدأ الحزب الواحد ممثلا في حزب جبهة التحرير الوطني كأساس لكل نظام سياسي باعتبار أن جبهة التحرير الوطني هي التنظيم السياسي الذي قاد معركة التحرير وصنع الاستقلال ومصدر الشرعية لأي نظام للحكم في الجزائر.

إضافة إلى التعددية الحزبية أو السياسية فإن دستور 1989اقر نظام الاقتصاد الحر القائم على حرية النشاط الاقتصادي وعلى المبادرة الفردية والمنافسة الحرة بدلا عن النظام الاشتراكي القائم على الملكية الجماعية لوسائل الإنتاج وعلى التخطيط . من حيث تنظيم السلطة وممارستها فان هذا الدستور اقر ظاهريا على الأقل مبدأ

[1] – المادة 40حق إنشاء الجمعيات ذات الطابع السياسي معترف به .

الفصل بين السلطات في إطار وحدة الدولة ومبدأ ثنائية السلطة التنفيذية اشتراكا بين رئيس الجمهورية ورئيس الحكومة والمسؤولية السياسية للحكومة أمام المجلس الوطني الشعبي .

مجمل هذه المبادئ كرسها دستور 1996إلى غاية التعديلات التي تم إقرارها في سنة 2008التي يعتبرها بعض الدارسين للنظام السياسي الجزائري تراجعا غير معلن عن المبادئ التي اقرها دستور .1996

2- طبيعة العلاقة بين جهازي السلطة التنفيذية في إطار الثنائية التي اقرها دستور 1989:

إن المركز الذي يتمتع به كل من رئيس الجمهورية ورئيس الحكومة في دستور 1989ودستور 1996والأدوات التي تتوفر لكل منهما يطرح بالضرورة التوقف عند العلاقة القائمة بينهما وتحديد طبيعة هذه العلاقة عندما يمارسان الصلاحيات الدستورية الخاصة بهما وخاصة عندما يتعلق الأمر بوضع السياسة العامة للحكومة وضبط برنامجها .

3- رئيس الحكومة بين الاستقلالية والتبعية.

إن القراءة الأولية لنص المادة 75الفقرة الثانية من دستور 1989ونص المادة 79من دستور 1996قد توحي في أول وهلة أن رئيس الحكومة يتمتع باستقلالية في أداء مهامه خاصة عند رسم وضبط وتحديد السياسة العامة للحكومة من خلال البرنامج الذي يقرره.

أن القراءة المتأنية لهاتين المادتين من الدستور تجعلنا نبتعد عن هذه القراءة الأولية بحكم انه يتعين وجوبا على رئيس الحكومة عرض برنامج حكومته على مجلس الوزراء قبل الذهاب به أمام المجلس الشعبي الوطني. يترتب عن ذلك أن رئيس الحكومة لا يستطيع عرض برنامج حكومته على المجلس الشعبي الوطني إلا بعد موافقة مجلس الوزراء وموافقة رئيس الجمهورية الذي في إمكانه بهذه المناسبة أن يدخل التعديلات التي يراها على هذا البرنامج، وأنه في حالة عدم الحصول على هذه الموافقة لا يتسنى لرئيس الحكومة أن يحول برنامجه إلى ساحة المجلس الشعبي الوطني لناقشته والحصول على المصادقة عليه. فكأن المشرع الدستوري الجزائري لم يخرج من منطق دستور 1976الذي جعل وضع وتحديد السياسة العامة للدولة من اختصاص رئيس الجمهورية وحده. أن ما

منحه هذا النص لرئيس الحكومة من خلال الجزء الأول من الفقرة الثانية من المادة 75من دستور 1989والمادة 79من دستور 1996سحبه من خلال الجزء الثاني من نفس الفقرة لهذا النص.

إن انتخاب رئيس الجمهورية عن طريق الاقتراع العام السري والمباشر والوضعية التي يحتلها على رأس الدولة وعلاقته مع رئيس الحكومة تقرب إلى حد كبير النظام السياسي الجزائري من النظام الرئاسي دون أن تبعده تماما عن النظام البرلماني في بعض مظاهره.

إن رئيس الجمهورية كمؤسسة منتخبة له نفس المرتبة التي يتمتع بها المجلس الشعبي الوطني كمؤسسة منتخبة أيضا، بحيث يمكن له إن يستعمل هذه الصفة في مجابهة الحكومة وحتى في مجابهة المجلس التشريعي للضغط عليه وإقرار السياسة التي يريدها، وهو ما جعل بعض الفقه يعتبر أن ممارسة السلطة التنفيذية في النظام الجزائري موزعة بين جهتين الأولي تتجلى في تحديد السياسة العامة للدولة ويمارسها رئيس الجمهورية والثانية تتجلى في إدارة الجهاز التنفيذي وتنفيذ هذه السياسة ويمارسها رئيس الحكومة.

أن محاولة المؤسس الدستوري الجزائري في دستور 1996الفصل بين الوظيفة الرئاسية والوظيفة الحكومية لم تؤدي إلى الفصل الحقيقي بينهما وإنهاء التعارض والتداخل بين المؤسستين في مهامهما. إن رئيس الجمهورية يظل المؤسسة المهيمنة وصاحبة النفوذ بالنظر إلى الصلاحيات التي يمنحها لها الدستور والتي تجعل منه في أخر المطاف المؤسسة المسؤولة على سير للمرافق العامة وعلى قيام السلطات العمومية بمهامها في الدولة كما نص عليه صراحة اليمين الدستوري الذي يلتزم بموجبه رئيس الجمهورية أمام الشعب وأمام جميع مؤسسات الدولة على :

-السهر على استمرارية الدولة والعمل على توفير الشروط اللازمة للسيرالعادي للمؤسسات والنظام الدستوري[1].

بناء على هذا اليمين الدستوري فان رئيس الجمهورية يعد المسئول الأول عن السير العادي لمؤسسات الدولة حتى ولو لم ينص الدستور صراحة على مسؤوليته أمام البرلمان في هذا المجال وإنما ضمنيا أمام الشعب الذي

[1] – المادة 76من دستور 1996.

انتخبه مباشرة عن طريق الاقتراع[1].هذه المسؤولية التي يضطلع بها رئيس الجمهورية والممثلة في السهر على سير المؤسسات العمومية في الدولة تعكس مدى تحكم الرئيس في جميع مؤسسات الدولة حتى التي جاءت عن طريق الانتخاب آما هو الحال بالنسبة للمجلس الشعبي الوطني [2].

4- من الاستقلالية النسبية إلى الهيمنة المطلقة.

بمناسبة انتخابه رئيسا للجمهورية لأول مرة في سنة 1999عبر الرئيس بوتفليقة صراحة عن عزمه ممارسة كافة صلاحياته الدستورية في المجال التنفيذي خاصة بعد حصوله على نسبة 73.79من أصوات الناخبين بوصفه مرشحا حرا لا ينتمي لأي حزب سياسي ولا يدين لأي حزب بأي التزام أو وعود.

إن الممارسات التي فرضها الرئيس عبد العزيز بوتفليقة استقرت على اعتبار ، البرنامج الحكومي الوحيد الذي يجب أن تلتزم به الحكومة ورئيسها أمام المجلس الشعبي الوطني والذي على أساسه تتحدد مسؤولية الحكومة ورئيسها أمام رئيس الجمهورية أولا وأمام البرلمان ثانيا هو برنامج رئيس الجمهورية الذي تم انتخابه على أساسه عن طريق الاقتراع المباشر من قبل الشعب دون غيره من البرامج.

إن فهم ممارسة السلطة على هذا النحو من قبل الرئيس الحالي قد لا يشاطره فيه الكثير من فقهاء القانون الدستور في الجزائر ولكنه يجد مصدره بدون شك أولا في شخصية الرئيس التي ترفض فكرة تفتيت السلطة وحتى فكرة التعايش بين السلطات وهو ما عبر عنه صراحة في إحدى تصريحاته حيث قال واصفا النظام الحالي المنبثق من دستور 1996أنه ًنظام هجين ليس بالنظام ألرئاسي ولا بالنظام البرلماني لذلك فانا شخصيا أريد أن يكون لنا دستورا يحدد المسؤوليات بشكل واضح كل حسب المركز الذي يشغله . إن الدستور الحالي جعل الكل مسؤولا ولا احدا مسؤولا [3].

[1] - Mansour Mouloud : Du Présidentialisme Algérien RSJEPN°01 2007 page92

[2] A.K.Hartani : Le pouvoir présidentiel dans la constitution du 28/11/ Thèse de droit .université d'Alger 2003. page 260.

[3]- نشر نص هذا التصريح في جريدة المجاهد الناطقة باللغة الفرنسية في عددها الصادر بتاريخ 22نوفمبر1999.

هذا الفهم للوظيفة الرئاسية يعبر عن اهتمام رئيس الجمهورية بإعادة ترميم الدولة بعد الأزمات الخطيرة التي مرت بها خلال الفترة 1998 – 1992والتي حاولت التنظيمات الدستورية التي تم وضعها خلال تلك الفترة استرجاع وحدتها وهيبتها ونظامها الدستوري واستقرار مؤسساتها.

كرس الرئيس بوتفليقة قراءة خاصة لأحكام الدستور باعتباره الرئيس الفعلي للحكومة وانه لا يسمح لأي وزير أن يستمر في الحكومة تكون له وجه نظر تختلف عن وجه نظر الرئيس في المسائل السياسية كما جرى للسيد رحابي وزير الثقافة السابق الذي تمت تنحيته من قبل الرئيس بشكل عنيف أثناء انعقاد مجلس الوزراء لأنه عبر عن رأي يختلف عن رأي رئيس الجمهورية .

بهذا الصدد فان المادة 77الفقرة 5من دستور 1996تحدد صلاحيات رئيس الجمهورية ومنها تعيين رئيس الحكومة وإنهاء مهامه. أما المادة 79فإنها تحدد كيفية تشكيل الحكومة وجاءت صياغتها على النحو التالي: يقدم رئيس الحكومة أعضاء حكومته الذين اختارهم لرئيس الجمهورية الذي يعينهم. يضبط رئيس الحكومة برنامج حكومته ويعرضه على مجلس الوزراء.

من خلال هذه الرسالة التي احتوت على استقالته يعيب السيد احمد بن بيتور على رئيس الجمهورية انه لم يمكنه من اختيار طاقم وزارته وان تشكيل طاقما من المستشارين على مستوى رئاسة الجمهورية يعد بمثابة تشكيل وزارة موازية للوزارة التي يترأسها. كما انه بعيب على رئيس الجمهورية التشريع عن طريق الأوامر الذي من وجهة نظره يمثل اعتداء على صلاحيات السلطة التشريعية.

5- استنزاف صلاحيات رئيس الحكومة:

من نتائج انتخاب الرئيس بوتفليقة أنه قام باسترجاع كافة سلطات الدولة وتركيزها في المؤسسة الرئاسية حيث أن الدستور من وجهة نظره يمنحه :

- سلطة تعيين رئيس الحكومة وأعضائها دون الالتفات إلى انتماءاتهم السياسية ودون الاهتمام بالأغلبية السائدة في المجلس الشعبي الوطني.

- سلطة تحديد وتنفيذ السياسة الخارجية للدولة.

- سلطة تحديد وتنفيذ سياسة الحكومة بمجملها وأن هذه السياسة تمثل كلا متكاملا لا يمكن تجزئته أو تقسيمه أو توزيعه أو التنازل عنه لأي جهة مهما كانت وظيفتها أو شرعيتها، وبهذا المعنى فان برنامج رئيس الجمهورية وبرنامج رئيس الحكومة يكونان برنامجا واحدا وموحدا.

- إن تعيين رئيس الحكومة لا يخضع لأي تصنيف أو شروط من الناحية الدستورية .

- إن رئيس الجمهورية حر في اختيار الشخصية السياسية التي يراها مناسبة لشغل هذا المنصب بقطع النظر عن انتمائه أو عدم انتمائه لأغلبية برلمانية أو لتيار سياسي معين، فلا توجد أي قاعدة دستورية أو غير دستورية تحدد شروط اختيار رئيس الحكومة.

إن مجمل هذه الممارسات تكشف بدون شك عن نوايا الرئيس بوتفليقة على الإقدام على تعديل دستور حتى يجعله منسجما مع هذه الممارسات التي اقرها وفرضها عمليا على المؤسسات الدستورية للدولة الجزائرية . 97 بهذا الصدد يمثل الرسوم الرئاسي الصادر بتاريخ 27أكتوبر 1999 تأكيدا عمليا لهذه الممارسات التي فرضها الرئيس بوتفليقة في علاقاته مع الحكومة . تضمن هذا المرسوم كما هو معروف إلغاء المرسوم الرئاسي رقم 89/14المؤرخ في 10أفريل 1989المتعلق بالتعيين في الوظائف المدنية والعسكرية . هذا المرسوم يحدد على سبيل الحصر الوظائف المدنية والعسكرية التي يكون التعيين فيها بواسطة مرسوم رئاسي يصدره رئيس

الجمهورية عملا بأحكام المادة 78من دستور 1989أما باقي الوظائف التي لا تندرج ضمن اختصاص رئيس الجمهورية فإنها تكون من اختصاص رئيس الحكومة عملا بأحكام المادة 85الفقرة 05 من دستور 1989.

بهذا الصدد يرى الأستاذ منصور مولود أن المركز الذي يشغله لرئيس الجمهورية على رأس السلطة التنفيذية في النظام السياسي الجزائري فرضه رئيس الجمهورية الحالي لإقرار علاقة جديدة بين رئيس الحكومة ورئيس الجمهورية تختلف عن العلاقة التي ينظمها الدستور والتي تتميز باختصاصات متقابلة ، وانه في ظل هذه العلاقة الجديدة فان الحكومة ورئيسها كمؤسسة دستورية تكاد تختفي لتصبح جزءا من النشاط الرئاسي لرئيس الجمهورية، فبقدر ما أصبح منصب رئيس الحكومة يمثل منصبا معرضا للتقلبات السياسية التي يحدثها الرئيس فإن منصب رئيس الجمهورية ظل يمثل الركيزة الأساسية للنظام السياسي الجزائري يمتاز بالثبات والاستقرار ويصبو إلى الديمومة[1].

المطلب الثالث: التعديل الدستوري لسنة 2008والتراجع عن ثنائية السلطة التنفيذية.

الفرع الأول : المبررات السياسية

تتمثل المبررات السياسية في جملة المآخذ التي كان يرددها الرئيس عبد العزيز بوتفليقة منذ توليد رئاسة الجمهورية والمتمثلة في أن دستور 1996من حيث توزيع الاختصاصات بين رئيس الجمهورية ورئيس الحكومة لم يحدد بشكل دقيق مسؤولية كل منهما.

كما عبرت عنها النخب السياسية المؤيدة لرئيس الجمهورية.

تمهيدا لهذا التعديل الدستوري الذي منفك يطالب به رئيس الجمهورية بادرت بعض الشخصيات السياسية المقربة من الرئيس والمنتمية إلى بعض الأحزاب السياسية إلى تنظيم حملة ضد النص الدستوري الذي تضمنه دستور 1996تحت عناوين مختلفة أهمها أن هذا الدستور أصبح لا يتماشى من المرحلة إلى وصلت إليها الجزائر بعد خروجها من الأزمة التي مرت بها مؤسسات الدولة الجزائرية.من أهم الشخصيات التي تبنت هذا النقد

[1]- Mouloud Mansour :Du présidentialisme Algérien RASJEP N°01/2007.P 81et s. 100

لدستور 1996الأمين العام لحزب جبهة التحرير الوطني السيد عبد العزيز بلخادم الذي صرح فيالعديد من المناسبات أن حزب جبهة التحرير يساند مسعى رئيس الجمهورية لتعديل الدستور وانه في هذا الإطار يملك مشروعا متكاملا.

كما عبر عنها رئيس الجمهورية نفسه.

أن الرئيس بوتفليقة منذ تنصيبه على رأس الدولة عبر في العديد من المناسبات عن عدم رضاه عن الدستور الذي جاء من خلاله إلى السلطة وانه ينوي إدخال تعديلات جوهرية على هذا النص الدستوري .

أسس الرئيس بوتفليقة انتقاده لدستور 1996أساسا على فكرة المسؤولية السياسية لمؤسسات الدولة في ظل هذا الدستور معتبرا أن دستور 1996 لا يحدد هذه المسؤولية بحيث أنَّ الكل مسؤول ولا احد مسؤولا[1].

الفرع الثاني : المبررات الدستورية

للوقوف على هذه الأسباب يرجع بشكل أساسي إلى الأسباب التي اعتمدها المجلس الدستوري في الرأي الذي أبداه حول المشروع المتضمن تعديل الدستور[2].

1- المبررات الخاصة بالعهدة الرئاسية.

من أهم الأسباب التي اعتمدها المجلس الدستوري، أن هذه التعديلات سواء المتعلقة بإمكانية تجديد انتخاب رئيس الجمهورية أكثر من مرة واحدة أو التعديلات المتعلقة بإعادة تسمية رئيس الحكومة وجعله وزيرا أولا، وإعادة النظر في صلاحياته ومهامه وعلاقاته برئيس الجمهورية، فان المجلس الدستوري اعتبر أن إعادة انتخاب رئيس الجمهورية يمثل إجراءا تتجسد من خلاله فكرة السيادة الشعبية التي يمارسها الشعب عن طريق الاستفتاء المباشر وتدعيما لقاعدة حرية الشعب في اختيار ممثليه، وان تمكين رئيس الجمهورية من إعادة ترشحه وإعادة انتخابه لعدة مرات لا يمس بالمبادئ العامة التي تحكم المجتمع الجزائري .

[1] – مقتطف من الحديث الذي اخص به الرئيس جريدة المجاهد الناطقة بالفرنسية في عددها الصادر بتاريخ 22أكتوبر 1999.

[2]– رأي المجلس الدستوري رقم 01/08المؤرخ في 07نوفمبر 2008الفقرة .05.06. 04المنشور في الجريدة الرسمية عدد 63بتاريخ 16نوفمبر 2008

أن تعديل المادة 74يدعم قاعدة حرية الشعب في اختيار ممثليه المنصوص عبيها في المادة 10من الدستور ويعزز السير العادي للنظام الديمقراطي الذي يقتضي بأن حائز عهدة رئاسية ملزم بأن يعيدها عند انقضائها إلى الشعب الذي يملك دون سواه سلطة التقدير بكل سيادة كيفية تأدية هذه العهدة ويقرر بكل حرية تجديد الثقة في رئيس الجمهورية أو سحبها منه.

2- المبررات الخاصة بإعادة تنظيم السلطة التنفيذية.

وقد جاء تبرير ذلك على النحو التالي: ً اعتبارا أن إعادة تنظيم السلطة التنفيذية من الداخل يستهدف إلى استبدال وظيفة رئيس الحكومة بوظيفة الوزير الأول وإخضاع توقيع المراسيم التنفيذية والتعيين في وظائف الدولة من قبل الوزير الأول إلى الموافقة المسبقة لرئيس الجمهورية وإسناد رئاسة اجتماع الحكومة للوزير الأول بتفويض من رئيس الجمهورية .

حيث أن هذا التعديل من وجه نظر المجلس الدستوري يهدف إلى إدخال تغييرات داخل السلطة التنفيذية بهدف ضمان انسجام أكبر وفعالية أفضل لمهام السلطة التنفيذية وان هذا التعديلات طالما أنها تقتصر على اعتماد هيكلة جديدة داخل السلطة التنفيذية فإنها لا تؤثر على البتة على صلاحيات السلطات والمؤسسات الأخرى والآليات الدستورية التي يقوم على أساسها توازن السلطتين التنفيذية والتشريعية .

المبحث الرابع: المجتمع المدني في الجزائر

المطلب الأول: الإرهاصات والسياقات

إن تشكل المجتمع المدني في الجزائر تعود إرهاصاته الى الفترة الاستعمارية، رغم صعوبة تسميته بذلك على أساس خصوصية المرحلة التي تميزت بالسيطرة الاستعمار الفرنسي في مختلف ميادين وبسط سلطته القمعية على جميع نشاطات الحركة الوطنية[1].

[1] -عمراني كربوسة، مرجع سابق، ص159.

بعد الاستقلال ونتيجة تبني النظام السياسي فلسفة الحزب الواحد انعكس دلك سلبا على تنظيمات المجتمع المدني، هده الفلسفة التي تعطي الأولوية للحزب الحاكم وكل ما يدور في فلكه، هو ما جعل عديد التنظيمات تلجأ للعمل السري كجمعية القيم التي رفض النظام الترخيص لها بالنشاط رغم طابعها الديني الدعوي، فكان مصير المجتمع المدني في الفترة الأحادية التهميش والإقصاء وعدم الاعتراف به كشريك أساسي في عملية البناء السياسي والتنموي لدولة ما بعد الاستقلال[1].

جاء دستور 1989 الذي اقر لأول مرة بحق إنشاء الجمعيات ومختلف تنظيمات المجتمع المدني خاصة في المادة 40من الدستور:" حق إنشاء الجمعيات ذات الطابع السياسي معترف به..." وحق العمل النقابي والعمل والجمعوي .وغيرها من الامتيازات التي توفرها الديمقراطية الناشئة في الجزائر.

فقد عرفت مؤسسات المجتمع المدني والحركة الجمعوية انتعاشا وكثافة بعد إقرار التعددية فبقدر ما كانت مكسبا يؤشر للحرية الممنوحة له بقدر ما اعتبرت تحدي كبير للمجتمع المدني.

المطلب الثاني: المجتمع المدني في الجزائر في ظل الحراك العربي الراهن

1-التحدي: رغم الاستقرار النسبي الذي تعرفه الجزائر مقارنة بالدول العربية التي شهدت حراكا شعبيا عرف-بثورات الربيع العربي-، إلا أن دلك لم يمنع حركيات المجتمع المدني من التظاهر والاحتجاج في عديد المناطق الوطن تعبيرا عن حالة الظلم المجتمعي وتنديدا بمختلف مظاهر الفساد السياسي الذي أصبح رمزا في الآونة الأخيرة على غرار انتفاضة الزيت والسكر عام 2011التي كادت أن تدخل البلاد في فوضى عارمة.

وقد استفادت هده التنظيمات من هامش الحرية النسبية التي أفرزتها عديد الإصلاحات السياسية في البلاد خاصة مند إقرار دستور ، 1996لكن وللأسف هدا الهامش تملأه عادة إما تنظيمات طلابية متعددة لها ميول نحو هدا التيار السياسي أو داك، أو نقابات هي في جزء منها مشلولة، علما أن تلك التنظيمات لها تاريخ طويل في "النضال الاحتجاجي" إن صح القول يرجع إلى سنوات الثمانينيات ولم يستثنى منها اغلب المناطق الجغرافية للبلاد، على غرار ما شهدته منطقة القبائل وسط البلاد في ابريل 1980 وهران عاصمة

[1] – عمراني كربوسة، مرجع سابق، ص160.

عرب البلاد في 1982، ناهيك عن ما عرف بـ"أحداث تيزي وزو" ، 2001/2002التي تميزت بدرجة عنف لم تكن معهودة لدى الحركة الاحتجاجية الأمازيغية في السابق[1].

كما استفادت الحركات الاحتجاجية في السنوات الأخيرة من تداعيات الربيع العربي على الجزائر، عندما رفعت السلطات حالة الطوارئ في البلاد التي كانت سارية المفعول مند وقف المسار الانتخابي 1991وهو ما انعكس إيجابا على ديناميكية الاحتجاجات في البلاد، والتي من أبرزها:

-اللجنة الوطنية للدفاع عل حقوق البطالين: برزت في الجنوب الجزائري وفي مدينة ورقلة تحديدا، حين اعتصام الآلاف من العاطلين عن العمل يوم 14مارس 2013بهدف إنهاء سياسات التهميش والحصول على حقوق العمل في المؤسسات النفطية المتواجدة على تراب الولاية خاصة المدينة النفطية المسماة حاسي مسعود) 80كلم من مقر ولاية ورقلة، وقد اتسعت رقعة الاحتجاجات لتشمل مدن عدة على غرار ولاية الوادي في 30مارس من نفس العام تحت شعار-مليونية لإقامة دولة القانون- في تناغم واضح مع الإحداث التي يعرفها المشهد العربي، وما يمكن استنتاجه في هدا الإطار هو:

- الطابع الوطني للاحتجاجات والتي تريد السلطة الحاكمة ربطها بمنطقة معينة؛ إد ان موجة الاحتجاج في الجزائر بدأت تقريبا في الأسبوع الأخير من شهر ديسمبر 2010في مناطق مختلفة من الوطن، لكن أشدها برزت في الغرب الجزائري في 4جانفي 2011بسبب ارتفاع الجنوني الأسعار المواد الغذائية، وعرفت أنداك - بانتفاضة الزيت والسكر- لتنتقل العدوى إلى قلب العاصمة وفي باب الواد تحديدا في 5من جانفي وبعد يومين تقريبا انتشرت في كامل التراب الوطني[2].

- الطابع السياسي للاحتجاجات؛ حيث شهدت عديد المظاهرات رفع شعارات سياسية رغم الطابع المطلبي الاجتماعي لغالبيتها، كشعارات مكافحة الفساد الذي تورط فيه وزير الطاقة السابق شكيب خليل والمطالبة بمحاكمته المعروفة بفضائح الشركة الوطنية للبترول والغاز ، SONATARCHحيث تشير التقارير الأولية استفادة الوزيرمن رشوة تقدر ب 200مليون دولار بحسب التحقيق مع الشركة الايطالية SAIPEMمن

[1] - بومدين بوزيد، مرجع سابق، ص67.

[2]- المرجع نفسه، ص67.

اجل الفوز بصفقات تنفيذ مشاريع طاقوية في الجزائر، وما يغدي هده الطرح هو تقرير منظمة الشفافية الدولية لعام 2012الذي يضح الجزائر في المرتبة 105في سلم الفساد من بين 176دولة شملها التقرير[1].

-التنظيمات الرافضة للعهدة رابعة: برزت هده التشكيلات مند إعلان الرئيس عبد العزيز بوتفليقة ترشحه لعهدة رابعة في الانتخابات الرئاسية المزمع تنظيمها في 17افريل2014، ومن ابرز هده التشكيلات نجد حركة بركات التي نظمت احتجاجات أمام الجامعة المركزية وسط الجزائر العاصمة منها احتجاج 14مارس 2014، الذي يضم العديد من الشرائح الاجتماعية يغلب عليه الطبقة المثقفة من صحافيين وسياسيين واساتدة جامعيين وموظفين في القطاع الخاص والعام..... رافعة شعارات تندد بالعهدة الرابعة منها" لالا للعهدة الرابعة نعم للجمهورية الديمقراطية الجزائرية الثانية، - لا لاستمرار الحرس القديم في الهيمنة على خيرات البلاد- .

2-الرهان: في ظل انقسام المجتمع المدني الجزائري بين مؤيد ومعارض من جهة ووجود فئة كبيرة من الشباب البطال الذي يعاني من التهميش ويبحث عن وظيفة عمل؛ ناهيك عن جيل جديد من الشباب او كما يسميه البعض "بالجيل الانترناتي" فتح عينيه للحياة عل التطبيقات الجديدة للاتصال والإعلام، كما انه لم يعش -العشرية السوداء- ولا يعرف انعكاساتها السلبية على الأمن القومي للبلاد، طموح لعيشة كريمة ومستقبل زاهر وواعد.

المطلب الثالث: الإصلاحات السياسية في الجزائر

عرفت الجزائر في السنوات الأخيرة موجة من الإصلاحات السياسية والتحولات الديمقراطية نتيجة لحراكات شعبية عنيفة أفرزت جملة من التحدّيات على مستوى البنى السياسية، والاقتصادية، والاجتماعية، والثقافية، لأنّها اصطدمت بالواقع الذي ظلّ لمدة طويلة حبيس نظام حكم شمولي – تسلّطي قائم على نظام الحزب الواحد، و(الشرعية الثورية)، و(قيادة كاريزمية)، ونخبة محدودة العدد تحتكر مجريات الحياة السياسية والاقتصادية، إن الأوضاع الداخلية، الإقليمية والدولية الراهنة، تجعل من الخيار الديمقراطي خيارا لا مفّر منه،

[1]- وحدة تحليل السياسات، **الحركة الاحتجاجية للعاطلين عن العمل في جنوب الجزائر**، قطر: المركز العربي للابحاث ودراسة السياسات، على الرابط الالكتروني: . www. dohainstitute. org /25/ 10/ 2013

وهو ما يستوجب البحث والتفكير في الحلول والاستراتيجيات الناجعة من أجل بناء نظام سياسي يعبّر فعلا عن الإرادة الشعبية ويرقى بمستوى الوعي بالحريات والمواطنة، بعيدا عن التبعية للعالم الخارجي.

وجراء هذا شهدت الجزائر مسار من الإصلاحات ومنذ أن كرّس دستور 23 فبراير 1989 النظام الديمقراطي والتعددية السياسية بصفة رسمية، لا يزال النظام السياسي الجزائري يبحث عن صيغة ديمقراطية مناسبة لاكتساب شرعية مقبولة من طرف جميع القوى السياسية والاجتماعية الفاعلة في المجتمع، لأنّ الديمقراطية لا تعني مجرد الإقرار بالتعددية السياسية، ولكنها تعني كذلك مجموعة من الإجراءات والقواعد، تصّب كلها في إعطاء فرصة للمواطنين للتعبير عن أفكارهم بكل حرية. كما أنّها تعني كذلك القيام بإصلاحات إدارية واقتصادية واجتماعية مكمّلة للإصلاحات السياسية باعتبار أنّ الديمقراطية هي مشروع مجتمع متكامل.

وبالنظر إلى دراسات سابقة، التي عالجت موضوع الإصلاح الديمقراطي في الجزائر يبرز اتّجاهان أساسيان:

-الاتجاه الأول: يتفاءل بمستقبل هذا الإصلاح، ولا سيما منذ صدور دستور 1989، الذي فتح آفاقا جديدة للتغيير السياسي.

-الاتجاه الثاني: يتشاءم من إمكانية وقدرة هذه الإصلاحات على تحقيق الانتقال الديمقراطي وتجسيد دولة القانون، مادام أنّ الإصلاح لم يشمل أركان النظام السياسي القائم.

أولا: أهّم محطّات الإصلاح السياسي منذ 1989:

لقد كشفت أحداث 5 أكتوبر 1988 عن عمق أزمة المجتمع الجزائري، وعلى وجود عدم توازن بين مشروع الثورة الاشتراكية الذي كان يحمله الخطاب الرسمي، والوسائل الموضوعة في سبيل إنجازه. كما أنّ الدولة الاشتراكية، ومن خلفها جميع المؤسسات، عجزت عن تحقيق "السعادة الفردية لكل مواطن جزائري" كما ورد في النصوص والمواثيق الثورية، وتعود أسباب هذه الأحداث التي شكّلت منعرجا هاما في التاريخ السياسي للجزائر إلى ما يلي:

ـ رفض النظام السياسي القائم آنذاك، بقيادة حزب جبهة التحرير الوطني اقتسام السلطة، وفسح المجال للحريات السياسية، في ظّل غياب قيادة رشيدة.

ـ انتشار الرشوة والفساد والمحسوبية على نطاق واسع ـ وفي جميع مؤسسات الدولة .

ـ إهمال دور العنصر البشري في التنمية، ولا سيما الكفاءات الجامعية.

ـ تهميش المجتمع المدني ووجود نسيج اجتماعي متفكك.

ـ ويمكن أن نضيف انخفاض أسعار النفط إلى أقّل من عشرة دولارات، ممّا أثّر بشكل صارخ على الميزانية العامة للدولة التي تعتمد أساسا على مداخيل المحروقات.

عموما، كانت أحداث أكتوبر1988، بغّض النظر عن مدبّريها وخلفياتها، كافية للإطاحة بنظام الحزب الواحد، وإنهاء عهد الاشتراكية، وإعادة بناء علاقات جديدة بين السلطة والمجتمع.في ظل هذه الظروف السياسية صدر دستور 23 فبرير 1989[1] بعد الخطاب التاريخي الذي ألقاه الرئيس "الشاذلي بن جديد" في 10 أكتوبر 1988، والذي أقر فيه بضرورة الإصلاحات السياسية والاقتصادية، كما اعترف فيه لأوّل مرّة بوجود اتجاهات وحساسيات مختلفة داخل أجهزة الدولة والحزب.

يعرّف المشرع الجزائري دستور 23 فبراير 1989 بالعبارات التالية:إن الدستور هو القانون الأساسي الذي يضمن الحقوق والحريات الفردية والجماعية، ويحمي مبدأ حرية اختيار الشعب، ويضفي الشرعية على ممارسة السلطات، ويكفل الحماية القانونية، ورقابة عمل السلطات العمومية في مجتمع تسوده الشرعية، ويتحقق فيه تفتّح الإنسان بكل أبعاده.

وانطلاقا من هذا التعريف، يلاحظ أن المشرّع يركز على بناء دولة القانون، والفصل بين الجانبين القانوني والايديولوجي، خلافا لمرحلة نظام الحزب الواحد التي تميزت بالخلط بين هذين الجانبين، حيث كانت الايديولوجية تغلب على القانون، ممّا أدّى إلى تناقضات في التشريعات والمؤسسات نفسها. أمّا دستور 1989، فقد جاء خاليا من الشحنة الايديولوجية، ويرّكز أكثر على المبادئ العامة التي تقوم عليها دولة القانون، على غرار الأنظمة الديمقراطية. ويمكن اعتباره –دستور– قانون–، لأنّه –يقتصر على ذكر الجوانب القانونية المتعلقة بتنظيم السلطة وتحديد صلاحياتها، وتكريس نظام الحريات وحقوق الأفراد[2].

[1] تم عرض مشروع الدستور على الاستفتاء الشعبي الذي وافق عليه بنسبة 78.98 %، إذ صوّت لصالحه 7 ملايين ناخب، مقابل 2.5 مليون معارض و3 ملايين امتنعوا عن التصويت، من أصل 13 مليونا مسجّلا على القوائم الانتخابية.

[2] – أوصديق فوزي، **الوافر في شرح القانون الدستوري**، الجزء الثاني، د.م.ج، الجزائر، 1994، ص 59.

وقد أخذ المشرّع الدستوري في 1989 ببعض المبادئ العامة التي نصّت عليها الدساتير السابقة، وفي نفس الوقت تبنّى مبادئ جديدة لم تعهدها الجزائر سالفا، والتي تعبّر عموما عن الانفتاح السياسي والبناء الديمقراطي. وأقرّ الدستور لأوّل مرّة منذ الاستقلال مبدأ –التعددية الحزبية–، وفسح المجال للتنافس السياسي، والتداول على السلطة. كما نصّ على مبادئ (الفصل بين السلطات)و(حرية التفكير والابتكار)، و(حرية الرأي والتعبير). وأكدّ على مبدأ (السيادة للشعب) (المادة 06)، ومبدأ (استقلالية القضاء)، ومبدأ (الرقابة الدستورية).

إلاّ أنّ دستور 1989 لم يكن خاليا من الاختلالات والفجوات . ومن أهّم هذه الفجوات: عدم النّص على حالة استخلاف رئيس الجمهورية عند تزامن استقالته مع حّل البرلمان، ممّا أدّى إلى نوع من الارتباك السياسي، والفراغ الدستوري بعد استقالة الرئيس الشاذلي بن جديد في جانفي 1992، مباشرة بعد تعليق المسار الانتخابي. ولتفادي هذه الثغرات كان من الضروري القيام بتعديلات دستورية جوهرية من أجل تثبيت أركان الدولة ونظامها الجمهوري، بعد مرور مرحلة انتقالية صعبة على المستويين السياسي والأمني. وبالفعل استأنفت الدولة مسار الإصلاحات السياسية بالمبادرة بتعديلات دستورية في 28 نوفمبر 1996، التي تلاها قانون الانتخابات في 6 مارس 1997[1]، ثم قانون الأحزاب 2 في نفس التاريخ. هذه الإصلاحات جاءت لوضع حّد للمرحلة الانتقالية التي استمّرت من 1992 إلى 1996.

وقد أكّد دستور 1996 على البعد التاريخي والحضاري لمؤسسات الدولة من خلال نّصه في الديباجة على أنّ المكوّنات الأساسية لهوّيتنا هي: الإسلام والعروبة والأمازيغية، وعلى وضع مقاييس جديدة لتأسيس الأحزاب السياسية، وإعادة تنظيم المؤسسة التنفيذية، وإحداث محكمة عليا للدولة تختّص بمحاكمة رئيس الجمهورية عن الأفعال التي يمكن وصفها –بالخيانة العظمى–، وكذا رئيس الحكومة، عن الجنايات والجنح التي يرتكبها بمناسبة تأديته لمهامه. كما ينّص الدّستور على إنشاء غرفة برلمانية ثانية هي مجلس الأمة، وتعزيز دور المجلس الشعبي الوطني (الغرفة السفلى للبرلمان) في الرقابة على الحكومة.

[1] – الأمر رقم 97–7 المؤرخ في 6 مارس 1997، يتضمن القانون العضوي المتعلق بنظام الانتخابات.

[2]– الأمر رقم 97–9 المؤرخ في 6 مارس 1997، يتضمن القانون العضوي المتعلق بالأحزاب السياسية، والذي عوّض قانون الجمعيات ذات الطابع السياسي الذي صدر في 5 يوليو 1989 .

وقد أعقبت هذه المرحلة التي تخلّلتها أحداث دامية وسمّيت بالعشرية السوداء موجة جديدة من الإصلاحات السياسية في سنة 2000، تحت شعار إصلاح هياكل الدولة، شملت العديد من القطاعات على غرار العدالة، والتربية، والتعليم والتوظيف العمومي، والجماعات المحلية، وترتكز استراتيجية الإصلاح في مطلع القرن الحالي على مجموعة من الأهداف:

- إصلاح العدالة بهدف إقامة دولة القانون.
- مواصلة إصلاح هياكل الدولة.
- تنمية الشراكة بين الدولة والقطاع الخاص والمجتمع المدني.
- إصلاح قانون الأسرة.
- إصلاح المنظومة التربوية.
- تعميق الإصلاحات الاقتصادية والمالية.

وفي أبريل 2011 وبالتزامن مع موجة الحراك العربي وتحت تأثيرها أعلن الرئيس عبد العزيز بوتفليقة عن جملة من الإصلاحات السياسية خصّت تعديل بعض النصوص التشريعية التي لها علاقة بالممارسة الديمقراطية وتدعيم دولة القانون. وقد شملت قطاعات الإعلام، وقانون الأحزاب السياسية، والنظام الانتخابي، والتمثيل النسوي في المجالس المنتخبة، وحالات التنافي مع العضوية النيابية، والجمعيات المدنية. وحظيت هذه الإصلاحات بمصادقة البرلمان بغرفتيه.

غير أنّ هذه الإصلاحات أثارت جدلا كبيرا في أوساط الطبقة السياسية حول محتواها وأبعادها، فحسب قيادات بعض الأحزاب المعارضة، السلطة لا تملك الشّرعية التي تؤهّلها لقيادة هذه الإصلاحات، مادام أنّه لم يسبقها حوار ومشاورات واسعة مع الفاعلين السياسيين، وممثلي المجتمع المدني، على الرغم من أنّ السلطة قد عيّنت لجنة خاصة للإشراف على هذه العملية.

الفصل الثالث:

الحراك العربي

المبحث الأول: الإطار النظري للحراك العربي

المطلب الأول: الوطن العربي معطيات عامة

يتكون الوطن العربى من مساحة جغرافية تربط بين ثلاث قارات هي إفريقيا اسيا وأوربا، وأربعة بحار وهي الأبيض المتوسط والأحمر والأسود وبحر العرب ويتكون من 22دولة وكياناً سياسياً تتسم بالتجانس النسبى فى اللغة والثقافة، وبالتباين الكبير فى السياسة والاقتصاد والتركيبة السكانية والاجتماعية، وتبلغ مساحة الوطن العربى حوالى 14.2مليون/ 2كم يعيش فيه حوالى 326.مليون نسمة فى عام ، 2007وينتج العالم العربى 25.8 %من إنتاج العالم للنفط ويمتلك 50.3 %من احتياطات النفط العالمية وينتج أيضا 13.1 %من الإنتاج العالمى للغاز الطبيعى ويمتلك 29.1 %من الاحتياطى العالمى منه"[1].

وعلى اعتبار أن انتاج النفط من المميزات التي يختص بها الوطن العربي فإن هناك تباينا واضحا في هذا المجال بين أقطاره وهو ما بينه فؤاد حيدر من خلال قوله:" وتنقسم الدول العربية إلى مجموعتين:

- الدول المنتجة للنفط : ويعتمد الدخل الوطنى فى هذه الدول على مصدر واحد وهو تصدير مادة النفط، وهذه الدول غنية بمواردها المالية ولكنها تعانى من نقص اليد العاملة المتخصصة .
- الدول غير المنتجة للنفط: تعتمد فى غالبيتها على الزراعة وقطاع الخدمات العامة، وتعانى هذه الدول من وفرة اليد العاملة وتزايد البطالة، ومن نقص فى مصادر رؤوس الأموال.

فضلا عن هذا وذاك، فإن هناك جملة من التحديات والصعوبات تعاني منها المنطقة العربية رغم سياسات الاصلاح المتعاقبة.إلا أن الوضع العام لا يزال ينذر بالخطر إذا ما نظرنا إلى حجم الموارد الطبيعية والبشرية التي يتمتع بها والنتائج التي آل إليها الوضع في مختلف أقطاره. ولعل آخر مظاهرها الانتفاضات الشعبية التي هي آخر تجليات الخلل في البناء الاجتماعي فضلا عن تدخل الآخر الذي يسعى إلى فرض أسلوبه الاستعماري الجديد بصيغ متعددة.

[1] –صندوق النقد العربى، **مؤشرات عامة عن الدول العربية خلال عام 2007**، التقرير الاقتصادى العربى الموحد، عدد، 28سبتمبر 2008.

المطلب الثاني: الواقع القطاعي في العالم العربي

الفرع الأول: الوضع الاجتماعي والثقافي[1]

يتميز العالم العربي مثل أي مجتمع آخر بخصوصياته الاجتماعية والثقافية التي تمنحه جوهر هويته وأمكن تحديد أبرز مقوماتها في العناوين التالية:

- العربية هي اللغة الرسمية.

-الإسلام هو الدين الرسمي.

- الدور الريادي للأسرة التي لا تزال تحافظ على الكثير من القيم والروابط القديمة التي تتصل بالتراث، رغم عديد التحولات التي مستها. وذلك عكس موقعها في المجتمعات الغربية التي هيمنت عليها النزعة الفردانية بفعل الحداثةو فلسفة التحرر.

- أهمية المقدس في تنميط تصورات الأفراد وتصرفاتهم.

- الحضور الفاعل للوعي القبلي في كافة المجتمعات العربية ولكن بدرجات متفاوتة. وهي لئن اختفت في مظاهرها البدائية فإنها لا تزال حاضرة في التصورات والوعي الجمعي للأفراد والجماعات. إذ ليس بروز القبيلة في اليمن مثل بروزها في تونس التي راهنت نخبة التحديث والإصلاح منذ وقت مبكر على اقصائها لصالح الدولة الوطنية. ولكن رغم ذلك يبقى منطق الجهوية حاضرا في كل الأقطار العربية حيث ولايات الجنوب أقلّ حضا من ولايات الشمال.

وقد شهد الواقع الاجتماعي والثقافي في الوطن العربي وبحكم عوامل الداخل والخارج جملة من التحولات مست بناه وأحدث جملة من التحولات في مستوى هياكله ومؤسساته وتصوراته التي أصبحنا نشاهد معالمها واضحة في المعيش اليومي حيث برزت أنماط جديدة من العلاقات والصراعات، نتيجة توحيد أنماط الاستهلاك الاقتصادي والإعلامي، وتأثير ذلك على العقول والهويات والخصوصيات الثقافية والحضارية المحلية، الشيء الذي جعل الحديث عن صراع الثقافات والحضارات يقفز فجأة إلى السطح باعتباره من أهم ردود الفعل ونتائج

[1] – الفاروق زكي يونس، **الخدمة الاجتماعية والتغير الاجتماعي**، الطبعة الثانية، 1978عالم الكتب، القاهرة، ص.336.

هذه العولمة. أما في الجانب السياسي فهناك تحولات مهمة تتعلق بالمهام الجديدة للدول القومية وعلاقتها بالشركات والمؤسسات الدولية أو العابرة للقارات والجنسيات.

وبناء على ذلك، فإن أهم السمات التي تميز الواقع العربي يغلب عليها جانب السلبية رغم بعض مؤشرات التحول الايجابي الذي شمل قطاعات مثل التعليم وتحديث المؤسسات وبروز وعي جديد في صفوف النخب والفاعلين. إلا أن ذلك لم يكن تحولا نوعيا طبع المشهد الاجتماعي والثقافي في كليته. وعليه فإن المؤشرات الاحصائية تنذر بوجود وضع صعب. فالمنطقة العربية ورغم ثرائها بالموارد الطبيعية ونموها الديمغرافي الشاب لا تزال ترزح تحت طائلة الجهل والتخلف الذي فجر بدوره آفات اجتماعية أخرى مثل تدني مستوى الدخل الفردي في معظم الدول العربية ووجود فارق كبير في الدخل بين الأقطار العربية في حد ذاتها، خاصة بين بلدان المغرب العربي والخليج. فضلا عن تدني القدرة الشرائية وغلاء الأسعار وتزايد معدلات البطالة وفشل معظم التجارب التنموية وهشاشتها وقد وصفها الباحث التونسي المنصف وناس بكونها مجرد محاولات ترقيع وليست إصلاحات جذرية قائمة على دراسات مدروسة ومما زاد في ترديها حالات الفساد التي تنخر الإدارة العربية والتي تفلت في غالب الأحيان من الرقابة.

فضلا عن هذا وذلك تعاني المنطقة العربية من غياب العدالة الاجتماعية وتهميش دور النخب والإطارات وإقصائها من لعب دور فعال في عملية التنمية. وبالتالي فإن علاقتها مع سلطة القرار السياسي مبنية على التوتر وما ينجر على ذلك من تهميش واقصاء لها إلى درجة نفيها إلى الخارج أو الزج بها في السجون لتكون مجتمعة قضية بارزة في الساحة الثقافية العربية تحت اسم سجناء الرأي.

الفرع الثاني: الوضع الاقتصادي[1]

ارتبطت جل اقتصاديات الدول العربية منذ وقت مبكّر بالقطاع النفطي ولو بدرجات متفاوتة، حيث هناك دول غنية بمواردها النفطية مثل الجزائر وليبيا والسعودية والامارات وقطر والعراق... أو في الدول الأخرى الأقل انتاجا للنفط وتعتمد على القطاع الفلاحي والسياحي إلى جانب الموارد النفطية مثل المغرب وتونس ومصر واليمن والسودان وسوريا...فالنفط يمثل الشريان الفعلي للاقتصاد العربي أي أن(النفط أصبح محورا

[1]– محمد دكير، نقلا عن مؤتمر "**التحولات العالمية ومستقبل الوطن العربي في القرن الحادي والعشرين** "، مجلة الكلمة العدد، 27السنة السابعة، ربيع 2000.

للحياة الاقتصادية من خلال الاعتماد المباشر على موارده في الدول المنتجة أو من خلال الاعتماد غير المباشر على تحويلات العاملين في الدول النفطية أوالدعم الاقتصادي والمساعدات والقروض ونتائج السياحة التي تتلقاها الدول العربية غير النفطية من خلال علاقاتها بالدول العربية المنتجة للنفط).

وعلى العموم تتوفر الدول العربية على مقدرات اقتصادية هائلة ولكنها تعاني من سوء الاستخدام والتصرف نتيجة عدة عوامل مثل انعدام الخبرات الوطنية الكافية أو تأخرها تكنولوجيا وعلميا وتفشي ظاهرة الفساد. ولأجل ذلك كله يتميز الوضع الاقتصادي العربي بالهشاشة، خاصة في ظل غياب سوق عربية موحدة أو شركات عربية ذات وزن تكون قادرة على تحقيق القفزة الاقتصادية مثلما هو الحال بالنسبة للشركات الغربية العابرة للقارات. وعليه فإن الاقتصاد العربي وأمام هذه الأوضاع ضل اقتصادا تابعا محكوما بالعامل الخارجي. من ذلك ما نقرؤه في مجلة العربي:(وبالرغم من الاتفاقات التي عقدت على مستوى الجامعة العربية ومن خلال لجانها ومؤسساتها الاقتصادية التابعة، فإنه لم يتحقق حتى الآن تعاون اقتصادي عربي يرقى إلى مستوى الطموحات التي طرحت منذ منتصف القرن الحالي. وبعد توقيع اتفاقية الوحدة الاقتصادية العربية في عام 1964مازالت التجارة البينية بين الدول العربية لا تمثل إلا نسبة متواضعةمن حجم التجارة بين الدول العربية وبقية دول العالم).

كما ان الاقتصاد العربي يواجه جملة من التحديات آخذة في التعمق وترك آثارها السلبية في المعيش اليومي للأفرا د وهو ما يتجلى من خلال مؤشرات التنمية في شتى المجالات الحياتية التي تتصل بحياة الأفراد والجماعات .

الفرع الثالث: الواقع السياسي

تتباين أنواع الأنظمة السياسية في الوطن العربي وذلك يعود إلى فعل الاستعمار والبعض الآخر إلى عامل حركات التحرر الوطني. فلئن تمكنت بعض الدول مثل مصر والعراق من الغاء الأنظمة الملكية وتعويضها بالنظام الجمهوري الذي يعطي هامشا كبيرا من الحريات الفردية وسيادة الشعب ولو من الناحية النظرية، فإن دولا أخرى مثل المغرب الأقصى ودول الخليج كافة حافظت على طبيعة الأنظمة الملكية الوراثية.

وما يطبع المشهد السياسي العربي هو كثرة التحولات التي طرأت عليه منذ مرحلة الاستقلال وذلك بالنظر إلى جملة الخصائص التي تمتع بها ومنها التصلّب السياسي واحتكار السلطة. حيث هناك بونا شاسعا بين النظم العربية والشعوب التي استفادت من عملية التعليم والمثاقفة مع الشعوب الأخرى خاصة بفعل موجات الهجرة، مما أكسبها معارف بتجارب الشعوب المجاورة التي سارت أشواطا كبيرة في مجال حقوق الانسان وهامش الحريات وقيم المواطنة.

من ناحية أخرى اتسم النظام السياسي العربي منذ مرحلة تشكله بعد موجات الاستقلال بالصراع مع النخب السياسية. وقلما يكون هذا الصراع سلميا ولكنه في الغالب الأعم يكون دمويا بحكم طبيعة النظام المتصلب. ذلك أن ما مميزه هو الاندماج بين مفهومي الدولية والحزب الحاكم أو الكاريزماتية التي يتمتع بها الحاكم العربي واحتكاره للسلطة والسعي إلى توريثها. حتى أصبحنا نتحدث عن الأسر الحاكمة بدلا من سيادة القانون وإرادة الشعوب التي غالبا ما تزيف تحت معطى الديمقراطية في انتخابات شكلية ووهمية تتحكم فيها أجهزة الأمن الموالية لخدمة الحكام أو الأحزاب المتنفذة في السلطة.

من ناحية أخرى، فإن كل التجارب السياسية العالمية اتخذت من العالم العربي مصرحا لها لكي تعبر عن نفوذها وهيمنتها بدءا من الأحزاب القومية واليسارية غير عابئة بخصوصيات شعوب المنطقة. ولا زلنا إلى حد هذه الساعة نشاهد هذه الألوان السياسية التي فشلت حتى في بلدانها الأصلية التي كانت ولا تزال دولا عظمي. ففي تونس على سبيل المثال نجد أحزابا يسارية ماركسية لا تزال تؤمن بالشيوعية والاشتراكية يتعاظم حضورها الإعلامي إلى جانب الأحزاب الإسلامية المتقدمة في الساحة السياسية التونسية وكل ذلك تحت عنوان واحد هو الديمقراطية التي أفرزت وضعا فسيفسائيا في البلدان العربية وخاصة تلك التي تفاقمت فيها موجات الحراك.

في الحقيقة فإن المشهد السياسي العربي مليء بالتناقضات وضبابية المفاهيم السياسية المستوردة. أي أنها لم تنبع من رحم الشعب وارثه الثقافي وخصوصياته الدينية وطموحاته المستقبلية. فتشابكت بذلك عديد المفاهيم، أي تلك التي نبعت من مكونات الداخل والوافدة من الخارج من ذلك مثلا مفهوم العلمانية، الرأسمالية، الاشتراكية، اللائكية، الديمقراطية، الدينية. " الأنظمة العربية وخلال تاريخها الطويل أنتجت حياة سياسية صعبة وقاسية على المواطن العربي إما لأنّها لم تواكب العصر ومستجداته، أو لأنّها لم تف بمتطلبات

الإنسان العربي في النهضة والعمل العربي المشترك والوحدة وغير ذلك من أهداف وطموحات. أو أن عضها بقي يمارس السلطة بأسلوب وآليات قديمة، لا تتكافأ مع حقوق الإنسان العربي المتعاظمة، لأن تحديات المرحلة أوجبت عليه البحث عن دور له في وطنه وأمته وحتى في العالم.

المطلب الثالث: مفهوم الحراك العربي وسياقاته

طرح مصطلح "الربيع العربي" الكثير من الجدل على الساحة العربية والإقليمية والعالمية، بل وأصبح الأكثر رواجا على المستوى الإعلامي والأكاديمي مند انطلاق شرارته الأولى في تونس ديسمبر 2010، الأمر الذي يجعلنا نتساءل عن حقيقة هدا المصطلح، وهل فعلا يشكل توصيفا حقيقيا للأوضاع التي تمر بها المنطقة العربية، الإجابة على هدا التساؤل تجرنا إلى محاولة تفكيك المصطلح.

يجمع عديد الخبراء إن مصطلح الربيع تم استورداه من بيئة غير البيئة العربية، فقد تم استعارته من أدبيات الحراك الأوروبي عام 1848تاريخ صدور البيان الشيوعي الماركسي، كما استخدم عام 1968في براغ تحت مسمى (الحراك العربي)، على أساس السيل الكبير من الاحتجاجات والمظاهرات المختلفة التي حركت الشارع العربي وأعطت لنفسها رمزية كبيرة من خلال أماكن التجمعات كميدان التحرير في مصر، وميدان اللؤلؤة في البحرين.. حتى وان كانت الانطلاقة شبانية في بادئ الأمر، إلا أن انضمام عديد الاتحادات والنقابات العمالية وكدا فصائل من الأحزاب السياسية المعارضة للتوجهات النظام البائد زادت في زخم تلك الاحتجاجات وأمدتها بأكبر قدر ممكن من التنظيم والتنسيق والهيكلية.

في حين اعتبر كثير من المتتبعين أن مصطلح الثورة لا ينطبق على الأوضاع العربية الراهنة من منطلق أن الذي حدث في المنطقة العربية لا يصل بعد الى درجة " مفهوم الثورة" التي لها العديد من المميزات أهمها إسقاط جدري للنظام القائم ومختلف أبنيته ووجود معارضة راديكالية ... حسب الدكتور رياض الصيداوي، في حين يرى الخبير عروس الزبير أن ما تمر به الدول العربية هو مجرد ثوران مستمر لم يصل بعد لدرجة ثورة، مآلاته غير واضحة المعالم، ولا نعرف أي بر ستصل إليه"[1].

[1] – جريدة الخبر اليومي، العدد 7349، الصادر في، 2014 /02 / 19ص 25.

المبحث الثاني: الحركات الاجتماعية في الوطن العربي

إن مسألة التغير الاجتماعي حتمية تاريخية لازمت الانسانية على مر العصور. فهي بالتالي أحد خصائص الحياة الاجتماعية. وهذا التغير هو نتاج تفاعل مكونات المجتمع الحياتية، لتنبت أشكال جديدة من الأنماط والقيم الاجتماعية.

ومن هنا فإن جملة من العوامل تبرر حدوث الحركات الاجتماعية في العالم العربي، وهي تحولات لا تنفصل عن بعدها التاريخي القطري أو العالمي المتصل بالمجتمع الدولي. ومن باب الموضوعية، لا يستقيم تحليل الظاهرة الاجتماعية دون ربطها بالمعطى الدولي خاصة وأن دوره آخذ في التعاظم إلى جانب المجتمع القطري[1].

فماهي بالتالي الخلفيات التي حركت ما يسمى بالثورات العربية؟ ماهي تجليات هذا الحراك وآليات التعبير عنه؟ وكيف يمكن أن نقيمه؟

المطلب الأول: الخلفيات القطاعية للحراك الاجتماعي العربي

أفرز الواقع السياسي العربي بملامحه سالفة الذكر واقعا سياسيا –متعفنا– وصعبا انعكست آثاره على الإنسان العربي. ذلك أن هذه الأنظمة لم تفي بتطلعات الفرد العربي إلى النهضة الشاملة والوحدة التي هي الطموح المشترك بين كل العرب مهما تباينت اتجاهاتهم الفكرية والثقافية والسياسية مع استثناء بسيط لأنصار النزعة القطرية الضيقة أي المناصرين لفكرة الدولة الأمة . أو لكونها أنظمة فاسدة أصلا لم تفلح إلا في الخطب البراقة التي ملتها الشعوب..كل هذه العوامل مجتمعة ستكون دافعا للبحث عن أمل شعب ضائع يتوق إلى التنمية والحرية والعدالة والانخراط في منظومة الحياة العصرية القائمة على الفعل والتألق. وذلك لا يكون بطبيعة الحال إلا بتوفر المناخات المشجعة على ذلك.

من الأهمية بمكان أن نشير في مطلع هذا الفصل إلى ملاحظة منهجية ومفاهيمية، تتمثل في الحذر من استخدام مفهوم الثورات ونسبته إلى ما حصل في الساحة العربية. فالتعمق في تحليل هذا المفهوم يحيلنا إلى جملة من الخصائص الغائبة في المشهد السياسي العربي. إذ أن لكل ثورة قادة ومنظومة ايديولوجية تسير وفقها حتى

[1] – فؤاد فاطمي فريد، **التغير الاجتماعي في الوطن العربي بين السياسة والعنف**، مجلة العلوم الإجتماعية، www.swmsa.net، -04-2012.

تصل إلى تنفيذها بعد تقويض أركان النظام السياسي القائم. وعليه نستنتج غياب هذه الأركان في كامل الأقطار العربية التي تشهد تحركات جماهيرية شعبية تطالب بالتغيير.

أمام غياب المقومات التقليدية للثورة فإن المطلبية الشعبية هي التي حركت ولا تزال الشارع العربي من أجل تقويض أركان الأنظمة السياسية العربية التسلطية لا تتصل بقواعدها الشعبية إلا عبر التسلط والاستبداد. ومن هنا وعلى حد تعبير عبد اللطيف الحناشي(فقد كان لتراكم المشاكل الاقتصادية والاجتماعية والسياسية التي عرفتها البلاد منذ الاستقلال، واستفحالها، منذ أواسط ثمانينيات القرن الماضي، خاصة بعد ارتباط الاقتصاد التونسي بالرأسمالية المعولمة مع ما أفرزه ذلك من تحولات عميقة في المجتمع التونسي المنفتح بطبيعته على التقدم التقني والقيمي للمجتمعات الأخرى – آثار عميقة في أوضاع كلّ الفئات الاجتماعية، وخاصة الشباب المتعلم، في المناطق الداخلية خاصة، الذي انسدت أمامه أبواب العمل، وظلّ على هامش الدورة الاقتصادية وقتا طويلا، يعاني التهميش والمرارة والاغتراب في الوقت الذي كانت فئات محدودة تنعم بجميع خيرات البلاد).

المطلب الثاني: دور حركيات المجتمع المدني في الحراك العربي

من "مؤسسة الفايسبوك" إلى الاتحادات والنقابات العمالية.

إن فهم خلفيات الدور الذي لعبه وما زال المجتمع المدني في تأسيس الاحتجاج العربي والعمل على إدارة الشارع حتى وان كان دلك بطرق عفوية ويغلب عليها الارتجالية خاصة في بداية الاحتجاجات في عدة دول عربية وخصوصيةكل دولة، يجرنا دلك إلى ضرورة فهم السياقات والمآلات التي تحققت في بعض الدول العربية.

الفرع الأول: المجتمع المدني التونسي ودوره في سياق الحراك العربي

في هدا الإطار نركز على المجتمع المدني في تونس كنموذج ناجح يبرز مدى فعاليته على ارض الواقع والتي توجت في النهاية بإسقاط النظام، ورغم دلك بقي نضاله مستمر من اجل استكمال بناء الصرح المؤسساتي للدولة التونسية وتأسيس الجمهورية الثانية، ولاعتبارات عدة أهمها:

– أن تونس عاشت تحت قيود التسلط والاستبداد السياسي لأكثر من ثلاثة عقود من الزمن، وتداعيات دلك على شتى المجالات وخاصة كرامة المواطن الذي أصبح يعيش حالة من الاغتراب في وطنه الأم، طبعا وهو نفس الوضع تعيشه غالبية دول المنطقة العربية.

– أن الأوضاع في البلاد؛ لم تنزلق للعنف أو الفوضى العارمة أو الحرب الأهلية كما حدث في ليبيا واليمن أو حتى سوريا، بالرغم من الضحايا الدين سقطوا جراء الاشتباكات مع قوات الأمن في سيعيها لوأد الحراك الشعبي في بداياته الأولى.

– أنها عبرت بقوة عن ادوار التي يمكن إن يؤديها المجتمع المدني بمختلف تشكيلاته الاجتماعية والسياسية في دعم ومساندة الحراك الشعبي، ففي تونس نجد الاتحاد العام التونسي للشغل اعرق المنظمات النقابية في الوطن العربي وإفريقيا يعود تاريخ تأسيسه الى 20جانفي 1946.

– كما أننا لا يمكن التعميم على دور تشكيلات المجتمع المدني في كل الدول العربية، على أساس أن هناك دول لم يمسها ما أطلق عليه (الربيع العربي)، مما يعني أن المجتمع المدني لم ينشط بها بصفة كلية أو جزئية، وهدا على غرار دول الخليج العربي التي ممكن أن نستثني منها البحرين التي مزال الحراك مستمر فيها إلى يومنا هدا، والمغرب والجزائر التي عرفت تحركات جماهيرية لكن غلب عليها الصفة المؤقتة.

– الدور الحيادي للمؤسسة العسكرية في تونس حيث ساهم عدم قمع قوات الأمن والجيش التونسية في توسع وانتشار الاحتجاجات الشعبية، على اعتبار أن خاصية الانتشار تلك من أهم خصوصيات المجتمع المدني، بل وكانت السبب الرئيس في إسقاط نظام حكم زين العابدين بن علي.

ففي بداية الحراك العربي لاحظنا ضعف الحركات الاجتماعية وحتى الحركات السياسية في سياق اتسم بغياب قدرة المجتمع المدني وخصوصا جمعياته على تأطير الشباب المندفع للتغيير والتواق للحرية هي التي جعلت الاحتجاج منفلتا وقابلا أن يكون ثوريا. نقطة الضعف هده إن اعتبرناها كذلك حولت نوعية هدا الاحتجاج وغدته ليصبح أكثر راديكالية وهدا ما لمسناه في الحالة التونسية والحالة المصرية تحديدا[1].

[1] – مهدي مبروك، **ثورة الكرامة والحرية: قراءة أولية في الخلفيات الاجتماعية والثقافية للثورة التونسية**، في كتاب مجموعة من المؤلفين، ثورة تونس:الأسباب والسياقات والتحديات، قطر: المركز العربي لأبحاث ودراسة السياسات، ، 2012ص ص 180 -163.

وقد كان من الطبيعي في الأيام الأولى أن لا يكون لتلك الاحتجاجات قائد أو تنظيم معين يؤطرها، أو رأس مدبر لها، على أساس أنها احتجاجات عفوية دافعها الغضب والاحتقان، لدلك شاركت فيها كل شرائح المجتمع؛ عشرات الجمعيات المتخصصة في حقوق الإنسان والنقابات والمنظمات الحقوقية، عمال المصانع، المثقفون، الصحافيون، الموظفون. حتى الأحزاب السياسية المعارضة. ولعل أكثر ما يثر الانتباه في الحراك العربي هو – مؤسسة الفايسبوك – إن صح التعبير، وهدا بالمعنى الوظيفي للكلمة وليس البنائي، كدلالة على الاستخدام المكثف لمختلف الوسائط والتطبيقات الاتصالية الجديدة، أو كما سماها الدكتور رشا عبد االله بـ – الجمهورية الديمقراطية للانترنيت–[1]، هده الجمهورية أو المؤسسة الافتراضية التي انخرط فيها كل الشباب المتعلم والمثقف من كامل المحافظات والمناطق البلاد للتعبير عن مدى سخطهم وتدمرهم من الأوضاع المزرية التي يعيشونها من جهة وكدا حالة القيد المفروضة عليهم من طرف النظام البوليسي إدا ما انخرطوا في جمعيات وحركات طلابية واقعية.

الفرع الثاني: ابرز أقطاب المجتمع المدني التونسي

1 – **مؤسسة الفايس بوك:** يبلغ عدد مستخدمي الفايس بوك في تونس حوالي مليونين ونصف المليون(2.494.760)بنسبة تقترب من ربع عدد الإجمالي لسكان البلاد(23.56بالمئة)، هدا العدد يجعل من تونس البلد الإفريقي الأول، من حيث عدد مستخدمي الفايس بوك مقارنة بعدد السكان، وعلى المستوى العالمي تتقدم تونس على أكثر الدول تقدما في المجال التقني والاقتصادي مثل روسيا والصين واليابان وكوريا الجنوبية والبرازيل[2] .

كما أن نسبة المستخدمين من الجنسين متقاربة جدا 58بالمئة للذكور، و32بالمئة للإناث، مما يعني ان غالبية الشعب التونسي منخرط في الفضاء الالكتروني حين اتسعت قاعدة الاحتجاجات الاجتماعية لتشمل كل المحافظات وأدمجت النساء والرجال معا في حركية التغيير.

[1] – رشا عبد االله، **الجمهورية الديمقراطية الفيدرالية للانترنيت**، مجلة الديمقراطية، العدد، 34الصادر في افريل 2009.

[2]– عز الدين عبد المولى، **الإعلام في ثورة الشعب التونسي**، في كتاب مجموعة مؤلفين، ثورة تونس، مرجع سابق، ص 321.

تميزت كدلك مؤسسة الفايس بوك في تونس بالطابع الانسجام والتنسيق على غرار تشكيلات المجتمع المدني الأخرى، ويبرز هدا الانسجام انتظامه على شكل مجموعات إخبارية بلغ عدد أعضائها مئات الألف ومنها مجموعة Ma Tunisieالتي تجاوز أعضائها 650ألف ناشط، ومجموعة Touwenssaالتي تجاوز عدد أعضائها 555ألف ناشط، فضلا عن أن مؤسسة الفايس بوك تنتظم في مجموعات لنشر أخبار الحراك التونسي بشكل منظم وتزويد مختلف شبكات العالم بتطورات الأوضاع في البلاد على غرار "وكالة أنباء تحركات الشارع التونسي"[1].

2- **الاتحاد العام التونسي للشغل**: كما اشرنا سالفا يعتبر من أقدم المنظمات النقابية الوطن العربي، واقوي تنظيمات المجتمع المدني في تونس بعدد المنتسبين يصل إلى نصف مليون منخرط بحوالي 600الف منخرط منهم 35بالمئة نساء و37بالمئة في الجملة هم اقل من 35سنة، يعملون في شتى المجالات الاقتصادية، الخاصة والعمومية، ومن مختلف الشرائح الاجتماعية من عمال وموظفين وتقنين وأطباء وإطارات التعليم..... دون نيسان العدد الهائل من المتقاعدين في مختلف المؤسسات. ومن أهم مميزاته هي التنظيم المحكم والتعقيد والانتشار على كامل التراب التونسي حتى في القرى والمداشر النائية وهي نفسها خصائص المجتمع المدني الفعال.

من خصائص الاتحاد كذلك المصداقية الواسعة عند غالبية أفراد المجتمع التونسي مما يجعل فكرة التعاطى مع كل التيارات سهلة وسلسة، ولعل هدا ما يفسر لنا تفاعل عديد الأحزاب السياسية والتنظيمات المختلفة مع مطالب الاتحاد ودعمهم لمسيرته النضالية المطلبية[2].

[1] عز الدين عبد المولى، مرجع سابق، ص .322

[2] -عمراني كربوسة، **المجتمع المدني في ظل الحراك العربي الراهن...أي دور؟**، مجلة العلوم الإنسانية والاجتماعية، العدد16، سبتمبر2014، ص ص 157 .159

المبحث الثالث : نتائج الحراك العربي على النظام السياسي العربي

في ظل ما تشهده المنطقة العربية من حراك وتحولات، عدة تساؤلات تطرح نفسها حول التغيير العربي في ما إذا كان مقدمة للفوضى الخلاقة التي تبنتها الإدارة الأمريكية أو أنه صنيعة مواقع التواصل الاجتماعي ضمن سياق مخططات أمريكية تهدف إلى إعادة رسم الخريطة الجيوسياسية للمنطقة، أو أنه كان رد فعل منطقياً لشعوب عاشت حالة من الاحتقان والتهميش لعدة عقود من الزمن.

في رد جيلز كيبل على سؤال حول ما إذا كان بعد الربيع العربي شتاء إسلامي، وهل هذا وصف متسق مع الواقع، قال أستاذ العلوم السياسية الفرنسي والخبير في الإسلام والوطن العربي: بل هو مجرد تمثيلنا لهذا الواقع حيث إن استخدامنا لتعبير الربيع لوصف الثورات العربية كان يعكس ربيع 1968في أوروبا، غير أنه في واقع الحال لا يمكن اختزال الواقع في صورة لا الربيع ولا الشتاء.

فرغم مرور عدة سنوات على بداية هذا الحراك إلا أن واقعه اليوم لا يسمح بتحديد رؤية واضحة وجليّة توفر تصوراً محتملاً لمستقبل المنطقة في ظل التغيير الحاصل في بعض بلدانها، ذلك أنه حتى اللحظة الراهنة لا يمكننا الجزم بنجاح هذا النموذج أو فشله في تحقيق الأمل المنشود في التغيير الشامل.

إن ما يحدث في المنطقة العربية من حراك غير مسبوق وغير متوقع رغم وجود إرهاصات الثورة في كل البلدان العربية وإلى حد الانفجار، جاء نتيجة التراكمات داخل المجتمعات العربية جراء الفساد السياسي والعناء الاقتصادي والتهميش الاجتماع

المطلب الأول: مدلول الفوضى الخلاقة[1]

يتفق الجميع أن القوى الاستعمارية تستغل تناقضات المجتمعات الذاتية والبينية وتوظفها من أجل إنهاك المجتمعات وتركيع أنظمتها. فهي كما تستغل وتوظف الخلافات الحدودية، تستغل أيضاً التباينات الطبقية والمذهبية في المجتمع، وتُفاقمها الى أن تصبح انشقاقات سياسية ذات آلية مدمرة تتيح للقوى الاستعمارية فرصة التدخل المباشر وتوجيه حركة الصراع بينها بما يخدم مصالحها الخاصة في النهاية.

[1] –ياسين الحاج صالح، **السياسة الأمريكية في الشرق الأوسط من الاستقرار إلى الفوضى الخلاقة**، مؤسسة الفكر العربي، السنة، 1العدد 2005,12، ص77.

لقد طورت الولايات المتحدة الأمريكية هذا النهج، وصاغته في نظرية تعامل استراتيجي يعفيها من اللجوء إلى العمل العسكري المباشر إلا مضطرة، فكانت نظرية الفوضى الخلاقة التي تستهدف استحداث حالة فوضى في مواقع الصراع بين أطراف محلية، تتيح للولايات المتحدة الأمريكية ركوب موجة الفوضى هذه وتوجيهها لمصلحتها.

بالفعل لقد اتّسقت الأهداف العليا لأمركة العالم مع إرهاصات الثورات العربية على أساس أنه إذا كانت البنى الإقليمية غير مهيأة للقيام بالوظيفة المطلوبة أمريكياً، يصبح إخراجها من دائرة الفعل بتدميرها وإدخال مقدراتها في عملية نزف مفتوحة بما يترتب على بث »الفوضى« كخيار بديل من الاستقرار الذي لا يتسق وديناميات الخطط المرسومة للجغرافيا السياسية العالمية.

كما تعتبر الديمقراطية إحدى الأدوات الأخطر والأهم لهذه النظرية. فقد كان شعار نشر الديمقراطية هو عنوان السياسة الأمريكية منذ احتلال العراق في2003، إذ استناداً إلى نظرية الدومينو التي تعني تدحرج النظم واحداً بعد الآخر انطلاقاً من المفاعيل التي أحدثها سقوط النظام في العراق، تتم إعادة رسم الخريطة الجغرافية السياسية التيّ تشكلت منذ نهاية الحرب العالمية الأولى.

ويكون التطبيق العملي لهذه الاستراتيجية من خلال ابتزاز العديد من البلدان العربية لإجبارها على تقديم تنازلات تتلاءم مع السياسات الأمريكية المرغوب فيها في المنطقة حيث كان احتلال العراق، والضغط على لبنان وابتزاز سورية شرطاً ضرورياً لنجاح مشروع الشرق الأوسط الكبير. وفي إطار هذه النظرية التي آمن بها جورج بوش الابن إيماناً كاملاً يصبح ما حققته الولايات المتحدة خلال فترة ولاياته نجاحاً كبيراً بحساب نظرية الفوضى الخلاقة، إذ استُخدم شعار الديمقراطية للغزو واستُخدمت الطائفية والمذهبية بامتياز لتفتيت هذه الدول ونشر الفوضى فيها.

لقد استندت هذه الرؤية إلى التراث الاستشراقي لـ برنارد لويس، هذا التراث الذي لا يستطيع أن يرى الوطن العربي إلا بكونه تجمعاً لأقليات دينية وعرقية. وحتى إذا كان الشعار هو الديمقراطية، فإن تحقيقها يرتكز على الاستخدام الصريح للطائفية، بهذا يصبح التنوع الطائفي والديني والإثني الموجود في المنطقة في حالة تناقض مستحكم، فيتحول التنوع إلى كارثة وتصبح الديمقراطية هي منتَج التدمير الخلاق. هذا الاتجاه

التدميري يؤكده مايكل ليدن أحد أعلام المحافظين الجدد بقولهإن التدمير هو وصفتنا المركزية، وإن الوقت قد حان لكي يتم تصدير الثورة الاجتماعية من أجل صوغ شرق أوسط جديد عبر تغيير ليس النظم فقط بل الجغرافيا السياسية.

ولئن كانت نظرية الفوضى الخلاقة تتأسس نظرياً على ثنائية التفكيك والتركيب، فإنه لا بد من إحداث شيء من الفوضى والخلخلة في المجتمعات العربية الراكدة سياسياً حسب شارانسكي، لأن ذلك سيخلق دينامية جديدة توفر الأمن والازدهار والحرية، إنه العلاج بالصدمة.

وخلال إدارة جورج بوش الابن توسعت الولايات المتحدة في استخدام النظريات الفوضوية في إطار الحرب الاستباقية وتفعيل نظرية الدومينو وصولاً إلى نظرية الفوضى البناءة كحل أخير مع هذه المنطقة. وتتكون عناصر هذه النظرية من:

- تفكيك النظام الإقليمي العربي من خلال سياسة المحاور، مع أمريكا أو ضدها.
- وضع النظم في حالة قلق مستمر وتهديدها بالتغيير.
- إعادة صوغ النظم بحيث تقوم أمريكا بدور الهدم (الفوضى) ثم تتركها لصراعاتها الداخلية حتى تصبح الحاجة إلى التدخل والضبط الأمريكي ضرورة.

أما عن مدى الاتساق بين الفعل الثوري العربي الإقليمي ومركزية المصطلح الفوضى:

فيظهر من خلال شبكة أفكار نُسجت بعناية ترتكز على.

- فشل آلية الحرب المباشرة على الطريقة الأفغانية والعراقية.
- دور اللوبيات المعولمة التي تدفع باتجاه تأزيم مناطق الضعف.
- إعادة إنتاج الهيمنة بوسائل عولمية جديدة ومحاولة تحقيق جغرافيا سياسية أكثر قرباً من مشروع الشرق الأوسط الجديد .

المطلب الثاني: طبيعة الدور الأمريكي في الثورات العربية[1]

وصف الرئيس باراك أوباما الانتفاضات بأنها فرصة تاريخية للولايات المتحدة، وأعربت وزيرة الخارجية هيلاري كلينتون عن ثقتها في أن التحولات من شأنها أن تسمح لواشنطن للمضي قدماً لتحقيق »الأمن والاستقرار والسلام والديمقراطية« في الشرق الأوسط.

كما أثيرت الكثير من التساؤلات حول طبيعة الدور الأمريكي في ما يحدث في المنطقة العربية ومدى انخراطها في عملية الحراك الشعبي. فهل كان لها دور في إدارة الثورات العربية ومحاولة توجيه نتائجها وتحديد هوية أنظمة الحكم المستقبلية في البلدان التي حدثت فيها ثورات، وما هي آليات التأثير التي استعملتها أم أن إسهامها لم يكن بالقدر الذي سوق له إعلامياً؟

نشرت مجلة نيوزويك الأمريكية في1فيفري 2011تقريراً حول مدرسة وزارة الخارجية الأمريكية للمدونين الثوريين، تناول دور برامج تدريب المدونين في تعبئة الحراك الشبابي في كل من مصر وكولومبيا وفنزويلا. وفي 14/أفريل 2011نشرت نيوزويك تايمز تقريراً حول مجموعات من الولايات المتحدة ساعدت على تغذية الانتفاضات العربية من خلال برامج التدريب والتمويل والرعاية التي قدمتها للنشطاء الديمقراطيين في الوطن العربي خلال السنوات الماضية، وفي السياق عينه جاء التقرير الذي نشره مركز بيترسبرغ لدراسات الشرق الأدنى المعاصر في 31مارس 2011حول الدور الأمريكي في الثورات العربية، والذي تحدث عن تعبئة الاحتجاج من خلال الشبكات الاجتماعية، بدليل أن روسيا اعتبرت الحراك العربي منذ بدايته نتاجاً مباشراً للمبادرة الشرق الأوسطية التي أشرفت على 350برنامجاً منذ عام 2001تحت إدارة الخارجية الأمريكية، خضع من خلاله عشرات الألوف المواطنين العرب للتدريب والتعبئة السياسية باستخدام وسائل الاتصال الحديثة.

[1] – عصام عبد الشافي، **تراجع الدور الأمريكي في البيئة الاستراتيجية الجديدة، السياسة الدولية**، العدد 186أكتوبر، 2011ص90.

الفصل الرابع:
تكيف النظام السياسي الجزائري

المبحث الأول : تكيف النظام السياسي الجزائري من زاوية المقاربة النسقية

لما صاغ دافيد استون مقاربته للنظام السياسي فقد انطلق من فكرة أن النظام السياسي هو نظام للأفعال المتبادلة يسعى لبحث عن التوازن والاستقرار عن طريق النمو المستمر، وعن طريق التطور البنيوي والسلوكي داخله، كما انطلق في تحليله للنظام لسياسي من فكرة أن النظام السياسي يمثل علبة سوداء في إطار بيئة داخلية وبيئة خارجية، تمثل حدود ما هو داخلي وما هو خارج النسق السياسي، حدود ما هو سياسي وما هو غير سياسي. وهذا النسق مفتوح يتفاعل مع محيطه عبر فتحتي المدخلات والمخرجات، فالمدخلات تتمثل في فئتين هي المطالب وتمثل ضغوطات على النظام السياسي لابد أن يواجهها، وتأييدات تمثل موارد يتزود منها النظام السياسي. والمخرجات تتمثل في القرارات وفي توزيع القيم والمكافآت المادية والرمزية.

فمع موجة الحراك العربي الذي بدا من تونس سارع النظام السياسي الجزائري بتلقف احتجاجات ما اطلق عليها احتجاجات الزيت والسكر ومعرفة مطالب المحتجين ليسارع الى اجراءات فورية لدعم مادتي الزيت والسكر كاول ردة فعل لتتفاعل المطالب والتي زاد من خطورتها الوضع الاقليمي وتصدر عن النظام السياسي في شكل إصلاحات اعلن عنها الرئيس عبد العزيز بوتفليقة في 15 افريل 2011 وهي تتضمن في الحقيقة حزمة من الاصلاحات :

- إصلاح نظام الإنتخابات
- قانون حالات التنافي في العهدة البرلمانية "لتأكيد ضرورة تفرغ النائب لعهدته البرلمانية.
- قانون توسيع حظوظ تمثيل المرأة في المجالس المنتخبة والتي بموجبه أصبحت الجزائر أول دولة عربية في تمثيل المرأة برلمانيا.
- قانون الأحزاب السياسية.
- قانون الإعلام.
- قانون الجمعيات.

ويرى المتحمسون للإصلاحات الرئاسية على أنها تنطوي على ملامح إيجابية عديدة، وأنها جاءت ضمن سياق دولي وإقليمي مهم وضمن إكراهات فرضت على النظام السياسي الجزائري التعاطي معها بنجاعة وسرعة .

إن عملية إخضاع سياسة الإصلاحات السياسية الجارية في الجزائر للنظام العلمي التحليلي واستراتيجيات التغيير والتجديد والتطوير في الحركات الاجتماعية المعاصرة، تكشف وتبلور الطبيعة والخصائص الإستراتيجية لهذه الإصلاحات من حيث أنها:

-تتجاوب وتتطابق مع حقائق الحياة في الوجود، ومع طبائع المجتمعات في التطلع إلى التغيير والتجديد والتطوير إلى حياة أفضل.

-تتسم سياسة الإصلاحات السياسية والدستورية الجارية بحكمة وحنكة التغيير الاجتماعي والاقتصادي والسياسي الهادئ والمخطط والوطني الشامل، والديمقراطية والحرية والعدالة الاجتماعية وحقوق الإنسان في كنف الحكم الرشيد.

-إن سياسة الإصلاحات السياسية الجارية متكيفة مع عوامل وتفاعلات البيئة السياسية والاقتصادية والاجتماعية والأمنية الوطنية والإقليمية والدولية، وذلك من أجل توفير كافة ضمانات نجاحها في عالم يتسم بسرعة التغيير الشامل والسريع، ومحفوف بالعديد من التهديدات والمخاطر والتحديات والأزمات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والأمنية السريعة الانتشار والقوية التأثيرات على جميع المجتمعات والدول بفعل قوة مد العولمة الشاملة والزاحفة في ربوع العالم.

و تتوفر عدة ضمانات دستورية ومؤسساتية ديمقراطية لتعزيز المتطلبات السابقة، أهمها:

-إن مبادرة الإصلاحات السياسية الجارية انبثقت في ظل نظام وطني جمهوري وشعبي شرعي وقائم، يعد من ثوابت الهوية الوطنية ومن رموز الدولة والمجتمع، لا يمكن المساس به من أي كان، وفي أي زمن كان.

-إن مبادرة الإصلاحات السياسية الجارية كانت من طرف صاحب الاختصاص الدستور الأصيل والوحيد، والمنتخب ديمقراطيا بواسطة الاقتراع العام الحر والمباشر.

-إن هذه الإصلاحات السياسية الجارية قد أثريت وتبلورت بمنهجية ديمقراطية تشاركية، وبواسطة مؤسسات دستورية برلمانية منتخبة في ظل التعددية السياسية، حيث شاركت الأحزاب السياسية المعتمدة والشخصيات الوطنية ومنظمات المجتمع المدني وقادة الفكر والرأي العام والإعلام في إثرائها وبلورتها من خلال جلسات ومذكرات المشاورات السياسية التي جرت وتمت خلال شهري مايو وجوان من سنة 2011 ضمن هيئة المشاورات السياسية، وذلك قبل أن يقننها ويصادق عليها البرلمان بغرفتيه في النصف الثاني من سنة 2011 وفي النصف الثاني من سنة 2012.

فهي إذن إصلاحات تتمتع بمصادر قوة المشروعية الدستورية والديمقراطية الشعبية، ويعد ذلك عامل وضامن من عوامل وضمانات نجاح تكريس هذه الإصلاحات الجارية.

-كما أن التفاف وارتباط الشعب والمواطنين والأحزاب السياسية والمنظمات وقوى المجتمع المدني، ومؤسسات وسلطات الدولة بها كفيل بتجنيد الجميع من أجل إنجاحها بصورة حقيقية وسليمة وآمنة.

قانون الانتخابات والنظام الانتخابي :

اعتمدت الجزائر منذ1997 نظام التصويت النسبي بالقائمة مع تطبيق قاعدة "الباقي الأقوى" في توزيع المقاعد والقوائم المرشحة .وتفصل المادة 85 من القانون الانتخابات العملية الفنية والحسابية لتوزيع المقاعد ,إذ تنص أنه قبل احتساب المعامل الانتخابي الذي سيحدد وزن كل مقعد بعد الأصوات الصحيحة، يجب أن تستبعد كل الأصوات التي حصلت عليها أي قائمة لم تحصل على 5% على الأقل، ونظراً لكثافة عدد القوائم المترشحة (بلغت أكثر من 50قائمة في بعض الدوائر الانتخابية) ولحداثة معظم الأحزاب التي شاركت في الانتخابات ,فقد تشتت الأصوات واستبعدت من معظم القوائم الحزبية مع الأصوات التي تحصلت عليها ,واقتصر التمثيل على الأحزاب القديمة التي تقاسمت مقاعد البرلمان بعدد قليل من الأصوات الصحيحة .بحيث يبدو أنه كان هناك تخطيط مسبق من أجل إغراق الساحة السياسية بعدد كبير من الأحزاب السياسية بهدف إقصاء أكبر عدد ممكن من الأصوات المعبر عنها ودعم الأحزاب القديمة، يضاف له غياب الثقافة الحزبية وشيوع تنامي الاتجاهات الجهوية الضيقة في إنشاء هذه الكيانات السياسية الجديدة.

المبحث الثاني: تكيف النظام السياسي الجزائري من زاوية المقاربة المؤسساتية الحديثة

إذا المؤسسية الحديثة اتجهت في تناولها للتحليل المؤسسي من وجهة علاقة المؤسسة التفاعلية مع البيئة المحيطة بها، وقدرة المؤسسة على التكيف والاستمرار. وفي دراسة النظم السياسية لم تعد الدراسة قاصرة على المؤسسات الرسمية الدستورية، بل شمل كل أنواع المؤسسات التي لها دور في صناعة القرار أو المشاركة فيه) مؤسسة دستورية: برلمان، حكومة، مؤسسة عسكرية، اقتصادية، دينية، قبلية...) فدرست التأثيرات المتبادلة بين مؤسسات الحكم، وما هي المؤسسة الأكثر حيوية وتأثيرا.

وبمراجعة يسيرة لتاريخ الحضور لمختلف المؤسسات الفاعلة أو الفاعلة نوعا ما في حركية النظام السياسي الجزائري تظهر لنا مجموعة من المؤسسات التي يمكن إسقاط اقتراب المؤسساتية الحديثة عليها وتتمثل هاته المؤسسات في الرئاسة، المؤسسة العسكرية، الأحزاب، والمجتمع المدني.

أولا– مؤسستي الرئاسة والعسكر:

وهنا بمراجعة يسيرة للتاريخ السياسي للجزائر من الاستقلال إلى اليوم نرى حضور كل من مؤسسة الرئاسة والمؤسسة العسكرية في مقابل عدم ثبات باقي المؤسسات الأخرى التي يمكن أن تساهم في صناعة القرار، ولمعرفة قوة التأثير الأكبر في صناعة القرار وفي رسم السياسية العامة للنظام السياسي الجزائري بين المؤسستين سالفتي الذكر نسترجع اهم المحطات في التاريخ السياسي للجزائر بمعية نظرة قانونية دستورية لمكانة كل من المؤسستين في هذا الإطار، وهنا تقل الدراسات الأكاديمية التي تظهر حجم التأثير لكلا المؤسستين بعد دستور 1989 وعليه نحاول تفحص العلاقة بين المؤسستين .

1– المؤسسة العسكرية والهيمنة على الحياة السياسية في المرحلة الأحادية:

من المتعارف عليه في أغلب النظم السياسية المعاصرة أن الدول والأنظمة هي من تسعى إلى تشكيل جيوش للدفاع وحماية هذه الأنظمة، إلا أنّه في الجزائر نجد العكس حيث إنّ المؤسسة العسكرية هي ما ساهمت في إنشاء الدولة الجزائرية، والتّاريخ النضالي لجيش جبهة التحرير يؤكد ذلك، فبعد فشل التيارات السياسية في

تحقيق الاستقلال، وبعد الأزمات التي شهدتها الأحزاب السياسية في العهد الاستعماري، وخاصة أزمة حركة الانتصار للحريات الديمقراطية ، تشكل بعدها جيش جبهة التحرير، التي انبثقت على اللجنة الثورية للوحدة والعمل، حيث تم تشكيل جيش التحرير الجزائري، الّذي رفع راية الحرية ضد المستعمر الفرنسي، وهذا الجيش هو من أعلن انطلاق الثورة المسلحة في الأول من نوفمبر 1954، وبعدها تم تأسيس حزب سمّاه الثوّار حزب جبهة التحرير الوطني، وأطلقوا على الجناح العسكري اسم جيش جبهة التحرير الوطني ، ومن ثم تم التداخل بين الجناح السياسي والجناح العسكري في الجزائر مبكرا.

وبعد سنتين من اندلا ع الثورة التحريرية المجيدة, وتحديدا في مؤتمر الصومال 20 أغسطس 1956، حاول عبان رمضان الفصل بين السياسي والعسكري في الحياة السياسية في تلك المرحلة، إلا أن وفاة عبّان رمضان 1957 بمراكش حال دون ذلك, وبقيت هيمنة الجانب العسكري على السياسي إلى غاية تحقيق الاستقلال التام للجزائر فى ستينيات القرن الماضى. وغداة الاستقلال كان دور الجناح العسكري يبدو جليا في الحياة السياسية، حيث كان للمؤسسة العسكرية دورا كبيرا في تعيين وتزكية أحمد بن بلة رئيسا للجمهورية بعد الخلافات التي حدثت بين الجناح السياسي بقيادة كريم بلقاسم والجناح العسكري. وقد كان دور قائد الأركان العامة لجيش التحرير الوطني الدور الفعّال في تزكية وتعيين أحمد بن بلة رئيساً للجمهورية.

وبعد صدور دستور 1963 سعت النخبة الحاكمة في تلك المرحلة إلى دسترة تدخل المؤسسة العسكرية في الحياة السياسية، حيث نصت المادة الثامنة من ذات الدستور-1963-على أن الجيش يسهم في جميع مناحي النشاط السياسي والاقتصادي والاجتماعي في البلاد، في نطاق الحزب.

وكان في الفترة الانتقالية دور المؤسسة العسكرية فعّالا في جميع مظاهر الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية في البلاد نتيجة الفراغ السياسي والاقتصادي، التي أعقبت استقلال البلاد، كما أن المؤسسة العسكرية (الجناح العسكري) للثورة التحريرية كان تقريبا هو التنظيم الأقوى في الجزائر ما بعد الاستقلال. في 19 يونيو 1965 جاء التصحيح الثوري الذي قاده الرئيس هواري بومدين نفسه، وشكّل مجلس الثورة المكون من 25 عضوا منهم 12 عضوا من الجيش ويحملون رتبة عقيد في الجيش، وأصبح بومدين رئيسا للدولة ووزيرا للدفاع في نفس الوقت. واستمر دور المؤسسة العسكرية في رسم معا لم السياسة العامة في الجزائر وقد ازداد،

وقوي دورها في عهد الرئيس هواري بومدين، بعد إقرار دستوري 1976 الذي عمل على تكريس النهج الاشتراكي الذي جاء به دستور 1963.

ولعل من أهم المميزات الأساسية التي يتميز بها الجيش الجزائري عن غيره من الجيوش الإفريقية، هو المساهمة في العملية التنموية مباشرة، وذلك من خلال مشاركة أفراد الجيش الوطني الشعبي الجزائري في إنجاز العديد من المشاريع الاقتصادية، والاجتماعية، ومن أمثلتها إنجاز مشاريع، من طرق وجسور وسدود، ومبان، من قبل أفراد الجيش ومجندي الخدمة الوطنية التي أقرت في 1968، ولعل هذا الدور الكبير الذي قام به الجيش على المستوى الاقتصادي والاجتماعي زاد من مشروعية دخول المؤسسة العسكرية في الحياة السياسية وعزز دورها، حيث أصبحت لاعبا أساسيا فيها.

وقد عمل الرئيس هواري بومدين على الجمع بين السلطة العسكرية والسياسية مما مكنّه من تحقيق الاستقرار الكبير في البلاد، وبذلك تم تجاوز الخلافات بين الجهات السياسية في المؤسسة العسكرية. وقد ظهرت في هذه المرحلة هيمنة الجناح العسكري على الجناح السياسي في رسم السياسة العامة للدولة . واستمر الحال حتى وفاة هواري بومدين 1978، حيث عادت وتدخلت المؤسسة العسكرية ولعبت دورا حاسما في تعيين الرئيس الشاذلي بن جديد، وإبعاد كل من محمد الصالح يحياوي وعبد العزيز بوتفليقة، على اعتبار أن الشاذلي بن جديد الضابط الأكبر سنّا والأعلى رتبة .

ومع ذلك فقد تزايدت قوة حزب جبهة التحرير بعد عقد مؤتمرها الرابع، إذ كان من المفروض أن يكون الحزب هو صاحب القرار في تعيين الرئيس، ولاحت معالم الصراع الجديد بين الجناح السياسي والعسكري في الأفق ثمانينيات القرن الماضي، لكن سرعان ما استطاعت المؤسسة العسكرية احتواء الأزمة، وذلك عن طريق تغيير القانون الأساسي للحزب مناورة من الجناح العسكري أين أصبح الأمين العام للحزب وهو رئيس الجمهورية يستعمل صلاحيات واسعة جدا على الحزب، مما أعاد الأمور إلى نصابها، وعاد الدور الفاعل للمؤسسة العسكرية في رسم معالم السياسة العامة في البلاد.

وان ما ميّز فترة حكم الشاذلي بن جديد وبالرغم من أنّه في حد ذاته من المؤسسة العسكرية، إلا أنه خلال فترة حكمه استطاع هذا الأخير إبعاد المؤسسة العسكرية عن التدخل في الحياة السياسية، ولو نسبيا،

خاصة بعد حالات الانسداد التي شهدتها البلاد في النصف الثاني من ثمانينيات القرن الماضي، وتحديدا بعد ظهور شبه الأزمة الاقتصادية العالمية سنة 1986، وما تبعها من ركود اقتصادى، وفشل الحكومة في تلك الفترة في إدارة الأزمة، بالإضافة إلى بعض مظاهر الفساد السياسي في بعض أعضاء حزب جبهة التحرير، والذي أفضى حركة احتجاجية عارمة يوم 5 أكتوبر 1988، طلب من خلالها المواطنون بضرورة الانفتاح السياسي والاقتصادي، وبعدها صدر دستور 1989 الذي أقر التعددية السياسية، وتبني اقتصاد السوق في الحياة الاقتصادية، وهذا ما خلق تحولا ولو من الناحية الدستورية في دور المؤسسة العسكرية في الحياة السياسية.

و بتطبيق المعايير الفرعية للتكيف الذي صاغها هينتغتون نجد ان المؤسسة العسكرية هي الأقدم بل هي من أنتجت مؤسسة الرئاسة لتبقى طول زمن الأحادية مرتبطة بها عضويا، بحيث أن أبناء المؤسسة العسكرية هم من قادوا مؤسسة الرئاسة ابتداء من بومدين الى الشاذلي بن جديد، كما ان المؤسسة العسكرية اثبتت قدرتها على التغير الوظيفي من مهمة التحرير وصولا الى وظيفة التنمية عبر مشاريع كبري نذكر منها مشروع السد الأخضر ومشروع طريق الوحدة الإفريقية.

غير أن المؤشرات الفرعية للتكيف تظهر كذلك قدرة المؤسسة العسكرية على الالتحام بمؤسسة الرئاسة من خلال صياغة دساتير تجمع بين الوظيفة العسكرية وقيادة الدولة لامين عام حزب جبهة التحرير الوطني .

و بالنظر إلى تطور المؤسسة العسكرية بعد الاستقلال نلحظ نمو مطرد في بناها المؤسساتية وهو ما يعكس المنحى المتصاعد لدرجة تعقيد هذه المؤسسة خصوصا الجانب ألاستخباراتي .

و لا يخفى حجم تبعية مؤسسة الرئاسة للمؤسسة العسكرية خصوصا زمن الهواري بومدين .

و اذا تفحصنا مؤشر التماسك في المؤسسة العسكرية نجده بدون موارية قويا رغم وجود حالات محدودة طفت على السطح خصوصا حالتي شعباني والطاهر الزبيري .

و بعد كل هذا يمكن الاستنتاج بوضوح من خلال المقاربة المؤسساتية الحديثة ان مؤسستي العسكر والرئاسة لهما الحضور الأبرز زمن الأحادية .

2-مرحلة الانفتاح السياسي وتراجع دور المؤسسة العسكرية:

- بعد أحداث 5 أكتوبر 1988، وما نجم عليها من إقرار التعددية السياسية الذي جاء بها دستور 1989، والذي أسّس لدور جديد في علاقة المؤسسة العسكرية بالحياة السياسية، حيث جاءت المادة 25 من دستور1989 محددة دور المؤسسة العسكرية في المحافظة على الاستقلال الوطني والدفاع عن السيادة الوطنية.

وبعد صدور مختلف القوانين التي هيكلت الحياة السياسية التعددية في الجزائر، حيث صدر قانون الأحزاب والجمعيات السياسية، وقوانين الانتخابات، وقانون الإعلام ...الخ، وسادت البلاد في تلك الفترة موجة من المد الديمقراطي ، حيث تم تشكيل العديد من الأحزاب السياسية، وظهرت الجمعيات بأعداد كبيرة جدا، وبدأ التنافس بين مختلف التيارات السياسية المختلفة، وبقيت المؤسسة العسكرية ملتزمة بالحياد طيلة هذه الفترة، كون أنها كانت تدرك أن المواطن يحمّلها مع حزب جبهة التحرير الوطني المسؤولية عن حالة الانسداد الاقتصادي والاجتماعي والسياسي الذي شهدتها البلاد في تلك الفترة. هذا بالإضافة إلى البيئة القانونية الجديدة التي جاء بها دستور 1989، والذي فرض تحييد وإبعاد المؤسسة العسكرية على الحياة السياسية.

وقد عبرت المؤسسة العسكرية عن دعمها لمسارات الإصلاح السياسي في تلك الفترة، وأعلنت استعدادها لما تتطلبه المرحلة المقبلة، وأصدر رئيس أركان الجيش تعليمة رقم 89/51 بتاريخ 1989/04/04، وبينت هذه التعليمة الالتزامات الجديدة للمؤسسة العسكرية، التي تفرض حيادها إزاء العمل السياسي، إلا أن هذا الحياد لم يعش طويلا، فبعد فوز الجبهة الإسلامية في الانتخابات المحلية والتشريعية، تدخلت المؤسسة العسكرية، وقامت بتوقيف المسار الانتخابي في يناير 1992.

ولعل تدخل الجيش الجزائري لوقف المسار الانتخابي يعد تجسيدا لعودة تدخل المؤسسة العسكرية في الحياة السياسية، حيث رأت القيادة العسكرية أن هيمنة الجبهة الإسلامية على جميع مقاعد البرلمان يعد تهديدا للطابع الجمهوري للدولة الجزائرية، والتجربة الديمقراطية الحديثة فيها، هذا على حد قول أحد قادة الجيش في تلك الفترة اللواء محمد تواتي: لا يمكن أن يبقى مكتوف الأيدي أمام التهديدات الخطيرة للدولة، فمن واجب الجيش أن يدافع عن مؤسسات الجمهورية في المراحل الانتقالية الخطيرة.

هذا من جهة المؤسسة العسكرية، أما الحزب الفائز في تلك الانتخابات كان يرى أن تدخل المؤسسة العسكرية في إيقاف المسار الانتخابي يعد انتهاكا صارحا وتدخلا مباشرا في الشأن السياسي، ومصادرة للإرادة الشعبية، وتعدّيا على الشرعية، وقد قام رئيس الجمهورية الشاذلي بن جديد بحل البرلمان في 4 يناير 1992، وفي 12 يناير قدم الشاذلي بن جديد استقالته، وألغى الجيش رسميا نتائج الانتخابات التشريعية.

وكان للمؤسسة دوراً بارزاً في تعيين خليفة للشاذلي بن جديد واستطاعت المؤسسة العسكرية، إقناع المجاهد محمد بوضياف، وهو أحد القيادات البارزة في الثورة التحريرية في 14 يناير ليحل محله1992 ويترأس المجلس الأعلى للدولة، وفي مارس تم حل حزب الجبهة الإسلامية، وحلت كل المجالس الشعبية البلدية التابعة لها ودخلت الجزائر في دوامة العنف، وتم إعلان حالة الطوارئ 1992 وتم تمديدها بمرسوم تشريعي، في 1993تعرض رئيس الدولة محمد بوضياف لعملية اغتيال في مدينة عنابة ، وازدادت دائرة العنف في الجزائر.

ونتيجة هذه التطورات الخطيرة تم تعيين علي كافي رئيسا للمجلس الأعلى للدولة، وكان للمؤسسة العسكرية دور فاعل في تعيينه رئيسا للدولة، في الفترة الانتقالية حتي وصول اليمين زروال، هو ابن المؤسسة العسكرية، في30 جانفي 1994 رئيسا للدولة. ولعل أهم ما ميّز فترة حكم اليمين زروال، هو اعتماده على شرعية انتخابية، حيث تم إجراء انتخابات رئاسية سنة 1995، وبالرغم مما قيل عليها كونها مزورة، إلا أنه كان على دراية كبيرة بما يدور داخل المؤسسة العسكرية كما أنه كان يؤمن بالحوار مع التيارات الإسلامية.

وبعد حوالي سنة من إجراء الانتخابات تم التصديق على التعديل الدستوري في28 نوفمبر1996 ويعد هذا التعديل الدستوري تطورفي المؤسسات السياسية فى الجزائر الحديثة، حيث كرس مبدأ الفصل بين السلطات وسعى إلى تحييد المؤسسة العسكرية عن الحياة السياسية وبعد إقراره تراجع دور المؤسسة العسكرية ظاهريا في الحياة السياسية، لكن سرعان ما عاد وتطور، وتم تضييق الخناق على رئيس الجمهورية اليمين زروال على تقديم الاستقالة المبكرة، وإجراء انتخابات رئاسية مبكرة في أبريل 1999، التي فاز بها عبد العزيز بوتفليقة، وقد حظي الأخير بدعم المؤسسة العسكرية، ولعل التطور الهام الذي شهده تدخل المؤسسة العسكرية في الحياة السياسية، بعد إقرار دستور 1996 هي ابتعاد المؤسسة عن التدخل المباشر في الحياة السياسية، واكتفى بالتأثير في اختيار القيادات السياسية، واحتفظت لنفسها بدور الوصي. ويرى الباحث الهواري عدي أن تعيين عبد

العزيز بوتفليقة كمرشح في انتخابات 1999 يعبر عن رغبة المؤسسة العسكرية في التغيير، فهو مدني يعبر عن الطابع المدني للنظام وينفي الطابع العسكري.

3- أسباب ومبررات تدخل المؤسسة العسكرية في الحياة السياسية في الجزائر:

أن تدخل المؤسسة العسكرية في الحياة السياسية أساسه المرجعية التاريخية فجيش جبهة التحرير، هو من قاد النضال ضد المستعمر الفرنسي، وكانت الأسبقية للعمل العسكري عن العمل السياسي، فبعد تشكيل الجيش تم إنشاء حزب جبهة التحرير، هذا مبرر تاريخي، بالإضافة إلى أن المشهد السياسي الجزائري، وحتى بعد تبني التعددية الحزبية يفرض على المؤسسة العسكرية البقاء في الحياة السياسية، كونها المؤسسة الوحيدة التي استطاعت المحافظة على قدر من التنظيم داخل صفوفها، كما أنه كان لها الدور الكبير في بناء الاقتصاد الوطني، وتحسين الظروف الاجتماعية خاصة في عهد هواري بومدين.

كما أن الضعف الكبير الذي تعيشه الأحزاب السياسية، يفتح الباب على مصراعيه لتدخل المؤسسة العسكرية في الحياة السياسية حماية للدولة، فأغلب الأحزاب السياسية في الجزائر تعيش حالة من الانقسامات والانشقاقات، أصبحت هذه الظاهرة خاصية من خصائص الأحزاب السياسية في الجزائر فأزمة الانقسامات عصفت بحركة الانتصار للحريات الديمقراطية أثناء الفترة الاستعمارية.ولا تزال تعصف حتى في العصر الحديث بأغلب الأحزاب السياسية، فكانت حركة النهضة أول من مستها الحركة التصحيحية، بقيادة عبد الله جاب الله، وبعدها حركة حماس التى عانت من أزمة الانشقاق بين أتباع بوجرة، وأتباع المجيد مناصرة، ولم يسلم حتى حزب جبهة التحرير، وحزب التجمع الوطني الديمقراطي يعيشان في الوقت الراهن مشاكل كبيرة وصراعات بين تيارات مختلفة وبصعوبة تم تعيين أمين عام لهذين الحزبين، كما أن المواطن أصبح لا يثق في هذه الأحزاب السياسية، الهوة بين الأحزاب وقواعدها الشعبية ومناضليها تزداد اتساعا خاصة وأن أغلب هذه الأحزاب شريكة في البرلمان .. والمجالس المنتخبة المحلية، ومع ذلك لم تحرك ساكنا في محاربة الفساد أو إنعاش الحياة السياسية.

كما أن ضعف حركات المجتمع المدني ومحدودية دورها في الحياة السياسية زاد من إمكانية تدخل المؤسسة العسكرية في الحياة السياسية، فبالرغم من التزايد الهام في عدد الجمعيات في الجزائر بعد إقرار التعددية السياسية، حيث تجاوز عدد الجمعيات في الجزائر 120ألف جمعية سنة 2013 إلا أن دورها في الحياة

السياسية، وصناعة القرارات السياسية المحلية منها والمركزية لا يزال محدودا جدا، فعلى المستوى المحلي وعلى الرغم من العدد الكبير للجمعيات في مختلف البلديات، ومع التنصيص القانوني على دورها الفاعل في إرساء معالم الديمقراطية والتشاركية التي جاء بها قانون البلدية 10/11، إلا أن دورها في العملية التنموية لا يزال محدودا جدا، إذ يكاد يكون معدوما لنظرية الثقافة السياسية السائدة التي تعتبر أن الجمعيات مجرد مصدر خرجت منه بعض الأفراد أو تبعيتها لأحزاب سياسية معينة حالت دون تفعيل دورها.

من خلال جملة النقائص المرتبطة أساسا بالممارسة الديمقراطية في الجزائر من ضعف الأحزاب السياسية، وغياب دور حركات المجتمع المدني. جملة هذه الأسباب مجتمعة تؤدي إلى إلزامية تدخل المؤسسة العسكرية في الحياة السياسية، على الأقل بما يضمن استمرارية واستقرار الدولة، ولا أحد ينكر أن تدخل المؤسسة العسكرية يعد مساسا بالقيم الديمقراطية، فإنه ومن المفروض أن يكون تدخلها في الحياة السياسية ليس مباشراً، بل ينحصر دورها في إلزامية استشارتها من قبل الجناح السياسي، كون أنه حتى في الدول الكبرى والعريقة في الديمقراطية، كالولايات المتحدة الأمريكية مثلا، نلاحظ أن للمؤسسة العسكرية دورا هاما في صناعة واتخاذ القرارات السياسية والإستراتيجية.

بالنظر الى المقاربة القانونية من خلال مبدأ الفصل ما بين السلطات يظهر عجر المقاربة القانونية عن توضيح الرؤيا حول مكانة المؤسسة العسكرية في مسرح صناعة القرار، حيث اثناء حصول الفراغ الدستوري عشية صدور نتائج انتخابات الدور الأول في تشريعيات 1991 لم يتبقى من مؤسسات يمكنها استيعاب الوضع الا المؤسسة العسكرية ويظهر بجلاء تحقق مؤشرات التكيف المؤسسي لهنتغنون، ما يظهر ان المؤسسة العسكرية اكتسبت خبرة طويلة امتدت من زمن الكفاح المسلح ضد الاستعمار الا ان الملفت ان مؤسسة الرئاسة استرجعت زمام المبادرة بوجود شخصية عبد العزيز بوتفليقة المتبقي الوحيد الذي يجمع بين خبرة القيادة والشرعية الكاريزماتية وفي هذا يقول عبد الله بلقزيز :

من يعتقد أن رأسمال الشرعية التاريخية انتهى مفعوله، أو مبرّر وجوده، في الحياة السياسية في مجتمعاتنا ودولنا العربية، واهم أشد الوهم وقليل الدراية بالآليات الحاكمة للمجال السياسي العربي: الموعى بها وغير الموعى بها . والمعتقد بهذا هو، في أحسن أحوال الظن به، مشدود إلى النصوص لا إلى الوقائع، حيث الإيقاع

التقليدي في المجال السياسي العربي لم يطرأ عليه تبدل نوعي تتغير به العلاقات والآليات عما كانت، واستمرت عليه، منذ ابتداء حقبة الاستقلال الوطني وميلاد الدولة "الحديثة" في البلاد العربية . والمستفاد مما نقول إن رأسمال الشرعية التاريخية سيظل فاعلاً، في الحياة السياسية العربية، حتى إشعار آخر، أي إلى حين تتولد شروط وظروف أخرى ينشأ فيها رأسمال سياسي جديد يلتغي بوجوده رأسمال الشرعية التاريخية، أو ينكفئ عن موقع السدة في السياسة.

إليكم أحدث مثال طري لاستمرار مفعول هذا الرأسمال في حياتنا السياسية العربية: انتخاب عبدالعزيز بوتفليقة رئيساً للجزائر لولاية جديدة . ليست الجزائر خلواً من الكفاءات السياسية والقيادية حتى لا ترى القوى المؤثرة في الدولة غير المرشح الرئاسي عبدالعزيز بوتفليقة رجلاً مناسباً للمرحلة القادمة، فالبلد يعج بالكفاءات والرجالات، وحظوظ أي مرشح مفترض في انتخاباتها لا تقل عن حظوظ الرئيس بوتفليقة إن تعلق الأمر بالكفاءة والاقتدار . وقد يوجد من بينهم من يملك رؤية أوسع لمسائل الاقتصاد والأمن والتعليم والشغل والعلاقات الدولية تؤهله لأن يقتعد مقعد الرئاسة، ويحظى بتأييد الجمهور الأوسع . غير أنه لا أحد من تلك الكفاءات، ومن هؤلاء الرجال، يمتلك ذلك الرأسمال الذي يحتازه عبدالعزيز بوتفليقة، ويكاد ينفرد بملكيته في الجزائر اليوم: رأسمال الشرعية التاريخية . وهو هو الذي أتى به إلى منصب الرئاسة مجدداً على الرغم من توقعات الكثيرين بأن ظروفه الصحية قد تؤثر في الجمهور الناخب سلباً، فتصرف رأيه إلى غيره.

رأسمال الشرعية التاريخية هذا ليس شيئاً آخر سوى انتماء الرئيس بوتفليقة إلى جيل الثورة الجزائرية، ومساهمته في بناء دولة الاستقلال في عهد الرئيس الراحل هواري بومدين، وموقعه القيادي السابق في "جبهة التحرير الوطني الجزائرية" . والرأسمال هذا هو عينه الذي جاء به رئيساً للبلاد، لأول مرة، قبل خمسة عشر عاماً في الهزيع الأخير من القرن العشرين، ومن حرب الجزائر الأهلية، بعد أن استنفد آخرون يشاطرونه الرأسمال عينه . ولم يكن صدفة أنه بعد "استقالة" الرئيس الشاذلي بن جديد من منصب الرئاسة (يناير 1992)، عقب الدورة الأولى لانتخابات المجلس الوطني الشعبي (البرلمان)، في نهاية ديسمبر ، 1991 ثم قيام "المجلس الأعلى للدولة" – كصيغة انتقالية لتغطية حال الفراغ الرئاسي – بحثت الجزائر، والقوى المؤثرة في الدولة، عن شخصية وطنية تتمتع برأسمال الشرعية التاريخية، فلم تجد أفضل من الراحل محمد بوضياف، الذي كان مقيماً في مدينة

القنيطرة بالمغرب، والذي كان قد غادر الجزائر منذ ثلاثين عاماً عقب خلافات مع رفاقه في (جبهة التحرير)، فجيء به رئيساً ل (المجلس الأعلى للدولة) قبل اغتياله . وحين اغتيل بُحث عن شخصية وطنية أخرى تتمتع بذلك الرأسمال، فكانت علي كافي رئيس (منظمة المجاهدين) الذي اختير رئيساً . ثم ما لبث أن تكرر الشيء عينه مع اليامين زروال الذي اختير رئيساً – من داخل المؤسسة العسكرية – قبل انتخاب الرئيس المدني عبدالعزيز بوتفليقة.

ثانيا– المجتمع المدني:

يمكن القول أن قوى المجتمع المدني في بداية الانفتاح السياسي دخلت في صراع محتدم بشكل عمودي يتعلق بعلاقتها بالنظام السياسي أو بشكل أفقي مرتبط بعلاقتها مع التنظيمات الأخرى المناوئة لتوجهاتها، ساهم دلك في ادكاء فتيل الأزمة المعروفة "بالعشرية السوداء" واطالت عمرها عوض أن تكون تشكيلات المجتمع المدني –حسب أدبيات المجتمع المدني في الديمقراطيات العريقة– قاطرة للإصلاح السياسي والتحول الديمقراطي السلس والأمان، كما أثرت الأزمة الأمنية في البلاد على تراجع ديناميكية المجتمع المدني وبناءه الهيكلي من خلال انحصاره القبلي والعشائري، لكن مع عودة الاستقرار الأمني للبلاد، عادت الروح والحركية له نوعا ما.[1]

فقد عرفت مؤسسات المجتمع المدني والحركة الجمعوية انتعاشا وكثافة بعد إقرار التعددية فبقدر ما كانت مكسبا يؤشر للحرية الممنوحة له بقدر ما اعتبرت تحدي كبير للمجتمع المدني. من منطلق:

- بقاء الدولة تعمل على ممارسة أكبر قدر من الضبط والتحكم في هده الجمعيات من خلال استخدام سلاح الإجراءات الإدارية في التعامل معها في ظل قلة الخبرة في هكذا مواضيع من جهة، وكدا كوسيلة ضغط تستخدمها السلطة ضد التنظيمات التي لا تتماشى مع توجهات النظام السياسي باستخدام آليات الاحتواء خاصة في ظل تبعية التموين واعتماد اغلب تشكيلات المجتمع المدني على إعانات الدولة من

[1] عمراني كربوسة، مرجع سابق، ص ص160 161.

جهة ثانية، وضعف التنظيم والهيكلية خاصة من ناحية التوزيع والانتشار على كامل التراب الوطني اد انحصر غالبيته في المدن من جهة ثالثة[1].

وهنا يتضح ضعف مؤشرات المسسة للمجتمع المدني بخصوص الاستقلالية من جهةإمساك السطلة التنفيذية بمصادر التمويل، وكذا التعقيد الذي يظهر في ضعف التنظيم والهيكلية.

المبحث الثالث: تكيف النظام السياسي الجزائري من زاوية المقاربة البنيوية الوظيفية والاتصالية والكربوراتية

المتتبع لمجابهة النظام السياسي الجزائري لموجة الحراك العربي استحداث عدة بنى ذات وظيفة مزدوجة تخص التشغيل وكثر الحديث عن دعم الشباب فيما يعرف بمشاريع لونساج وهاته كان لها الأثر البالغ في تهدئة الجبهة الاجتماعية كما تمكن النظام من إنشاء أو كسب ولاءات العديد من الأحزاب السياسية المنشأة حديثا على غرار حزب تاج والجبهة الشعبية الوطنية لمساندة النظام بعد خروج حمس من التحالف الرئاسي.

كما أن هناك قدرة للنظام السياسي الجزائري على استيعاب طلبات الجبهة الاجتماعية والتعامل معها ولو من باب الوعود وهنا تظهر المقاربة الاتصالية.

كما أن في الجزائر عدة تشكيلات ذات طابع اجتماعي واقتصادي ونقابي تساند مؤسسة الرئاسة مثل الاتحاد العام للعمال الجزائريين والباترونا اللذين يعطيان مؤشرات قوية على قدرة النظام السياسي في تطويع مثل هاته المنظمات والتحكم في الجبهة الاجتماعية، ورغم أن الدراسات للنظام السياسي الجزائري من زاوية المقاربة الكربوراتية نادرة أو منعدمة إلا أنه من الواضح قدرة النظام الجزائري على استعمال ورقة المنظمات وجماعات المصالح.

[1] – زياني صالح، **الانفتاح السياسي في الجزائر ومعضلة بناء قدرات اليات الممارسة الديمقراطية دفاتر السياسة والقانون**، عدد خاص افريل .2011ص ص 321، 320.

بالرغم من تأثر هذه تنظيمات المجتمع المدني بانعكاسات الأزمة الأمنية والسياسية التي عاشتها الجزائر لأكثر من عقدين (1992-2002)إلا أنها استمرت في الحضور كممارسة جماعية مطلبية، حتى ولو قل عددها في مراحل معينة، مقابل انتشارها وتوسع جغرافيتها لتشمل أرجاء البلاد كلها وتمس مناطق كانت توصف بالهادئة تقليديا، كمنطقة أقصى الجنوب مثل أدرار وغرداية... وقد تميزت هذه الحركات الاحتجاجية، مع وصولها إلى هذه المناطق شبه الريفية، بمنطق الانتماءات –التحت وطنية– في وقت ضعف فيه أداء مؤسسات الدولة الوطنية وتفاقمت فيه مختلف المشاكل الاقتصادية والاجتماعية... ظهرت مع هذه الحركات منطق القبيلة والعرش على غرار "حركة العروش"بمنطقة القبائل وغيرها من الحركات" التحت–وطنية" التي فرضتها بعض التحديات الوطنية بين فترة وأخرى[1].

وقد لوحظ كيف ان بعض النقابات المستقلة الناشئة لم يعط لها الاعتماد، بعدما روض نهائيا" الاتحاد العام للعمال الجزائريين"، وهو تنظيم نقابي جزء من السلطة ويتقاسم معها عادات الريع، ناهيك عن عديد منظمات المجتمع المدني التي تحولت إلى لجان مساندة ودعم للرئيس في مختلف المسائل دون ادني نقاش أو جدل[2]، وهو ما يطرح بحدة إشكالية الاستقلالية؛ وهي النقطة المحورية في أدبيات المجتمع المدني المعاصر.

[1]– عبد الناصر جابي، **الحركة الاحتجاجية في الحزائر**، على الرابط :http://arabsfordemocracy.org/democracy/pages/view/pageId/426

[2] – بومدين بوزيد، **حدود قوة الشارع في التغيير السياسي وسبل تعزيز التحول الديمقراطي**: محاولة في فهم تعثر التجربة الديمقراطية في الجزائر، المجلة العربية للعلوم السياسية، العدد 11الصدر في افريل، 2006ص67.

خـــــــاتمة

خاتمة :

تكمن قدرة النظام السياسي الجزائري في مواجهة الحراك العربي في قوة المؤسسة العسكرية كونها تملك شروط المأسسة أكثر من غيرها من المؤسسات الوطنية السياسية على وجه الخصوص ، وتليها مؤسسة الرئاسة وفي الوعي الجمعي الذي أصبح يمثل ارث مشترك يحكم العلاقة بين الحاكم والمحكومين في الجزائر عبر مخيال المصالحة الوطنية وحماية الاستقلال الوطني والوحدة الوطنية، غير أن المرجعية الدائمة للدولة الجزائرية والتي تتجسد في مؤسسة تبني للديمقراطية غير موجودة وتبقى رهينة صراعات المؤسستين الرئاسية والعسكرية في غياب مجتمع مدني قوي. كما أن قدرة النظام السياسي على التكيف بالمقارنة مع نظرائه من الأنظمة الجمهورية العربية يكمن في العلاقة المميزة بين مؤسستي الرئاسة والعسكر ، فالثنائي مثل على الأقل المؤسسة المرجعية إلى حد ما تلعب دور المؤسسة الملكية في الأنظمة الملكية العربية المتجذرة نظرا للخصوصية العربية تجاه الملكيات,في حين تجذر المؤسسات السياسية الحداثية مزال بعيد المنال ، فالتوجه نحو شخصنة السلطة في النظام الجزائري كان اقل مقارنة مع الأنظمة الجمهورية العربية.

قائمة المصادر والمراجع

قائمة المصادر والمراجع:

أولا–المراجع العربية:

أ. الكتب:

1. إبراهيم، سعد الدين، وآخرون، **أزمة الديمقراطية في الوطن العربي**. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1987.
2. الأزرق مغنية، **نشوء الطبقات في الجزائر**.ترجمة: سمير كرم، بيروت: مركز الأبحاث العربية، 1980.
3. أوصديق فوزي ، **الوافر في شرح القانون الدستوري**، الجزء الثاني، د.م.ج، الجزائر، 1994.
4. إيجنازيو، رامونيه، **الجزائر الصدمة الأخيرة، أبعادها وآفاقها**. لوموند ديبلوماتيك، نوفمبر، ديسمبر،، 1988.
5. بن محمد علي، **حزب جبهة التحرير بعد هواري بومدين**.حقائق ووثائق. الجزائر، دار الأمة، 1998.
6. تمالت محمد، **الجزائر من فوق البركان حقائق وأوهام**.1999-1988الجزائر.
7. توهيل محمد فايز، **علم الاجتماع السياسي**، القاهرة، مكتبة الفلاح، 1999.
8. جوديث، يافيه، **الشرق الأوسط عام 2015من منظور أمريكي**.ترجمة: أحمد رمو، دمشق: دار علاء الدين للنشر والتوزيع والترجمة،، 2005.
9. حسان، م، **قصة غرق**. ترجمة: مهني الجزائري.دار النشر مارينور، فيفري، 1996.
10. حيدوسي غازي، **الجزائر التحرير الناقص**، ترجمة: خليل أحمد خليل، بيروت: دار الطليعة للطباعة والنشر، 1997.
11. د. الأسود صادق: **علم الاجتماع السياسي**، بغداد، التعليم العالي، ط 2، 1990.
12. د. عبد العالي عبد القادر: **محاضرات النظم السياسية المقارنة**، جامعة سعيدة، الجزائر، 2008/2007.

13. دال روبرت: **التحليل السياسي الحديث**، ترجمة د. علا أبو زيد، القاهرة، الأهرام، 1993.

14. دبلة عبد العالي، **الدولة الجزائرية الحديثة**. القاهرة: دار الفجر للنشر والتوزيع، 2004.

15. درويش إبراهيم: **النظام السياسي: دراسة فلسفية تحليلية**، ج 1، القاهرة، النهضة العربية، 1968.

16. الرزار منيف، **الحرية ومشكلتها في البلدان المتخلفة**. بيروت: دار العلم للملايين، 1965.

17. رشاد عبد الغفار، **قضايا نظرية في السياسة المقارنة**، القاهرة: مركز اليحوث والدراسات السياسية، 1993.

18. الرياشي سليمان وآخرون، **الأزمة الجزائرية الخلفيات السياسية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية**. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، جانفي، 1996.

19. الزبير، عروس، **الدين والسياسة في الجزائر**. القاهرة، 1989.

20. سعيد، بوشعير، **النظام السياسي الجزائري**. الجزائر: دار الهدى،، 1990.

21. شريط عبد الله ، **مع الفكر السياسي والمجهود الايديولوجي في الجزائر**.الجزائر: المؤسسة الوطنية للكتاب.

22. عبد العالي عبد القادر: **محاضرات النظم السياسية المقارنة**، جامعة سعيدة، الجزائر، 2008/2007.

23. عبد المولى عز الدين، **الإعلام في ثورة الشعب التونسي**، في كتاب مجموعة مؤلفين، ثورة تونس.

24. عنصر العياشي، **سوسيولوجيا الديمقراطية والتمرد بالجزائر**، دار الأمين للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة، 1999.

25. الغزال إسماعيل، **القانون الدستوري والنظم السياسية**، ط4، بيروت: المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، 1989.

26. الفاروق زكي يونس، **الخدمة الاجتماعية والتغير الاجتماعي**، الطبعة الثانية، 1978عالم الكتب، القاهرة.

27. فيريل هيدي، **الإدارة العامة منظور مقارن**.ترجمة: محمد قاسم القريوتي، الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، 1985.

28. الكنز علي وآخرون، **المجتمع والدولة في الوطن العربي في ظل السياسات الرأسمالية الجديدة**، المغر ب العربي.القاهرة: مركز البحوث العربية ومكتبة مدبولي،، 1998.

29. المنوفي كمال: **السياسة العامة وأداء النظام السياسي في تحليل السياسات العامة قضايا منهجية**، تأليف مجموعة باحثين، القاهرة، النهضة المصرية، 1988.

30. مهدي مبروك، **ثورة الكرامة والحرية: قراءة أولية في الخلفيات الاجتماعية والثقافية للثورة التونسية**، في كتاب مجموعة من المؤلفين، ثورة تونس: الأسباب والسياقات والتحديات، قطر: المركز العربي لأبحاث ودراسة السياسات، 2012.

31. المؤسسة العمومية الاقتصادية، **الجزائر الدليل الاقتصادي والاجتماعي 1990-1963**.الجزائر: الوكالة الوطنية للنشر والإشهار، 1990.

32. الهرماسي عبد الباقي ، **المجتمع والدولة في المغرب العربي**.بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1987.

33. هرميه، غي. برتران بادي، بيار بيرنبوم وفيليب برو، **قاموس علم السياسة والمؤسسات السياسية**، ترجمة: هيثم اللمع، بيروت: المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، 2005.

34. هنتنغتون صموئيل ، **النظام السياسي لمجتمعات متغيره**، ترجمة: سمية فلو عبود، بيروت: دار الساقي، 1993.

ب. الرسائل الجامعية:

35. بلحاج صالح، **المؤسسات السياسية الجزائرية عن جون لوكا وجون كلود فاتان**. رسالة ماجستير، معهد الترجمة، جامعة الجزائر، 1987.

36. مزعاش يزيد، **تناقضات نمط تنظيم المؤسسة العمومية الاقتصادية**. رسالة ماجستير، معهد العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة الجزائر، 1994.

ج. المجلات:

37. الاقتصاد الجزائري بين هبوط أسعار النفط وتضخم الديون الخارجية. قضايا دولية، عدد 226يوم 02ماي 1994.

38. الأنصاري عبد الحميد ، **نحو مفهوم عربي إسلامي للمجتمع المدني**، المستقبل العربي، العدد، 272اكتوبر، 2001.

39. بومدين بوزيد ، **حدود قوة الشارع في التغيير السياسي وسبل تعزيز التحول الديمقراطي**: محاولة في فهم تعثر التجربة الديمقراطية في الجزائر، المجلة العربية للعلوم السياسية، العدد 11الصدر في افريل2006.

40. دكير محمد ، نقلا عن مؤتمر "**التحولات العالمية ومستقبل الوطن العربي في القرن الحادي والعشرين**"، مجلة الكلمة العدد، 27السنة السابعة، ربيع 2000.

41. الزبير، عروس، **العولمة وثقافة السلطة –الجزائر نموذجا–**. مجلة النقد، عدد، 12ربيع- صيف،، 1999.

42. زياني صالح، **الانفتاح السياسي في الجزائر ومعضلة بناء قدرات اليات الممارسة الديمقراطية دفاتر السياسة والقانون**، عدد خاص افريل.2011.

43. صالح ياسين الحاج، **السياسة الأمريكية في الشرق الأوسط من الاستقرار إلى الفوضى الخلاقة**، مؤسسة الفكر العربي، السنة، 1العدد 2005,12.

44. صندوق النقد العربى، **مؤشرات عامة عن الدول العربية خلال عام 2007**، التقرير الاقتصادي العربي الموحد، عدد، 28سبتمبر 2008.

45. طبراني كافي ، **الجزائر تنتظر مؤتمر جبهة التحرير الوطني بن جديد لا إصلاحات اقتصادية من دون إصلاحات سياسية**. مجلة الصياد، بتاريخ، .1988-10-21

46. عبد الشافي عصام، **تراجع الدور الأمريكي في البيئة الاستراتيجية الجديدة، السياسة الدولية**، العدد 186أكتوبر، 2011.

47. عبد الله رشا ، **الجمهورية الديمقراطية الفيدرالية للانترنيت**، مجلة الديمقراطية، العدد، 34الصادر في افريل 2009.

48. عنصر العياشي، **سوسيولوجيا الأزمة الراهنة في الجزائر**. المستقبل العربي، العدد 191جانفي، 1995.

49. كربوسة عمراني، **المجتمع المدني في ظل الحراك العربي الراهن...أي دور؟**، مجلة العلوم الإنسانية والاجتماعية، العدد16، سبتمبر2014.

د. الجرائد:

50. جريدة الخبر اليومي، العدد 7349، الصادر في، 2014 /02 / 19.

51. نشر نص هذا التصريح في جريدة المجاهد الناطقة باللغة الفرنسية في عددها الصادر بتاريخ 22نوفمبر1999.

هـ. القرارات واللوائح القانونية:

52. بيان 19جوان 1965

53. الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، الميثاق الوطني 1986.الجزائر: نشرو توزيع قطاع الاعلام والثقافة 1987.

54. الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، **حزب جبهة التحرير الوطني وثائق المؤتمر الاستثنائي جوان**. الجزائر: نشر قسم الإعلام مطبعة بن بولعيد، 1980.

55. القانون 89/13المؤرخ في 07أوت 19 89المتضمن قانون الانتخابات.

56. القوانين الصادرة بتاريخ 12جانفي 1988المتعلقة بالإصلاح الاقتصادي للمؤسسات العمومية الاقتصادية وخاصة القانون 88/01المتضمن القانون التوجيهي للمؤسسات العمومية الاقتصادية.

57. المادة 76من دستور 1996.

58. القانون رقم 89/11المؤرخ في 15يونيو 1989المتعلق بالجمعيات ذات الطابع السياسي.

59. الأمر رقم 97-9 المؤرخ في 6 مارس 1997، الذي صدر في 5 يوليو 1989.

60. القانون البلدي. القانون رقم 08/90الصادر بتاريخ 07/04/1990

61. قانون الولاية. القانون رقم 09/90الصادر بتاريخ 07/04/1990

62. الأمر رقم 97-7 المؤرخ في 6 مارس 1997، يتضمن القانون العضوي المتعلق بنظام الانتخابات.

63. القانون 88.123الصادر بتاريخ 05نوفمبر المتضمن التعديلات الدستورية المصادق عليها في استفتاء03نوفمبر 1988.

ثانيا: المراجع الأجنبية:

64. A.K.Hartani : Le pouvoir présidentiel dans la constitution du 28/11/ Thèse de droit .université d'Alger 2003.

65. Abdelkader, yefseh, La Question Du Pouvoir En Algerie. Alger: ENAL 1992.

66. Abed, Cheref, Dossier Octobre. Alger : éditions la phonic, 1989.

67. Ahmed, Dahmani, L'algérie À L'épreuve Économique Politique Des Réformes(1980-1997).

68. Annuaire de l' Afrique du nord 1963 page 91-‹– Louis Fougère - La constitution Algérienne.

69. Be Bedjaoui M. L'évolution institutionnelle de L'Algérie In corpus Constitutionnel. Tome 1.Fasc.1 Leinden EJ BRILL 1968.

70. BILL. J. et LEIDEN .C In The Middle East politics and pouvoir . Boston Allynand Bacon1977 page 10. cite par LUCA J. dans Reformes institutionnelles et légitimation du pouvoir au Maghreb. AAN. 1977 .

71. BORELLA.F.Remarques sur les aspects constitutionnels du 19 Juin 1965 RASJEP N°1 et 3.

72. CAMAU Michel Pouvoir et institutions au Maghreb CERES 1978 Tunis.

73. Debbasch Ch. : Le parti unique à l'épreuve du pouvoir. Les expériences Maghrébines et Africaines. Annuaire de l'Afrique du nord 1969.

74. Howard Wiarda, Corporatism and corporate politics, the other great'Ism, NY: M.E.

75. Hubert Michel : L'expérience algérienne du parti unique constitutionnalisé Shape, 1996.

76. J.Gicquel :Droit constitutionnel et institutions politiques.Ed.Montchrestien. 22 éd.

77. J.LECA. Développement Politique eau Maghreb.et aménagement institutionnel AAN.1977.

78. Jean Lucas et J.C.Vatin : Système politique Algérien – Idéologie institutions-et changement social AAN1977.

79. La constitution Algérienne Louis Fougère Annuaire de l' Afrique du nord 1963.

80. La grande dérive .Ed. L'Harmattan2005.

81. Lahouari, Addi, collectivité l'impasse du populisme: L'algerie politique et état en construction. Alger: ENAL, 1990.

82. M. BOUSSOUMAH . La parenthèse des pouvoirs publics constitutionnels de 19921998OPU .Alger 2005.

83. M.J.C.VILLE : Le régime des Etats Unis .Paris Seuil.12 éd.

84. Mansour Mouloud : Du Présidentialisme Algérien RSJEPN°01 2007.

85. Mokhtar, Lakhal, Algérie de l' - indépendance a l'état d'urgence. Paris : éditions l'harmattan1992.

86. Mouloud Mansour :Du présidentialisme Algérien RASJEP N°01/2007.P 81et s.

87. Peter A. Hall, "Political Science and The Three New Institutionalism", Politica Studies, Vol:XLIV, 1996.

88. STORA Benjamin : Histoire contemporaine de l'Algérie p. 200 – Ed. Casbah.2006.

ثالثا المواقع الإلكترونية:

89. جابي عبد الناصر، **الحركة الاحتجاجية في الحزائر**، على الرابط: http: //arabsfordemocracy.org/democracy/pages/view/pageId/426

90. فاطمي فريد فؤاد، **التغير الاجتماعي في الوطن العربي بين السياسة والعنف**، مجلة العلوم الإجتماعية، www.swmsa.net، -04-2012.

91. وحدة تحليل السياسات، **الحركة الاحتجاجية للعاطلين عن العمل في جنوب الجزائر**، قطر: المركز العربي للابحاث ودراسة السياسات، على الرابط الالكتروني: www. dohainstitute. org /25/ 10/ 2013.

الفهرس:

شكر وعرفان
خطة البحث
مقدمة :..... 1
1-الإشكالية : 2
2-فرضيات البحث: 2
3-أهمية الدراسة (الموضوع): 3
4-أسباب اختيار الموضوع: 3
5-هدف البحث: 3
6-تحديد المفاهيم: 3
7-الدراسات السابقة :..... 3
8-الإطار المنهجي: 4
الفصل الأول: الإطار المفاهيمي للنظام السياسي
المبحث الأول: ماهية النظام السياسي 7
المطلب الأول: تعريف النظام السياسي ووظائفه..... 7
الفرع الأول: تعريف النظام السياسي 7
الفرع الثاني: وظائف النظام السياسي..... 9
المطلب الثاني: مكونات وعناصر النظام السياسي 10
الفرع الأول: مكونات النظام السياسي 10
المبحث الثاني: تصنيف وأشكال النظم السياسية 13
المطلب الأول: تصنيف الأنظمة السياسية..... 13
المطلب الثاني: أشكال الأنظمة السياسية والحكومات..... 15
الفرع الأول: أشكال الأنظمة السياسية 15
الفرع الثاني: أشكال الحكومات..... 16

المبحث الثالث: المجتمع المدني 21
المطلب الأول: مفهوم المجتمع المدني 21
المطلب الثاني: عناصر وأهمية المجتمع المدني 22
الفرع الأول: عناصر المجتمع المدني 22
الفرع الثاني: أهمية المجتمع المدني 22
المبحث الرابع: اقترابات النظم السياسية 23
المطلب الأول: الاقتراب المؤسسي 23
الفرع الأول: مفهوم المؤسسة 23
الفرع الثاني: توجهات المؤسسية 24
الفرع الثالث: معايير المأسسة 24
الفرع الرابع: الهندسة المؤسسية 26
الفرع الخامس: الاتجاهات المؤسسية الحديثة في التحليل السياسي للنظم السياسية 26
المطلب الثاني: الاقتراب النسقي 28
الفرع الأول: نموذج دافيد أيستن 28
الفرع الثاني: نموذج هربرت سبيرو النسقي 29
المطلب الثالث: الاقتراب الاتصالي 30
الفرع الأول: النظام السياسي والاتصال عند دويتش 31
الفرع الثاني: كيف تتم العملية الاتصالية 31
المطلب الرابع: اقتراب الوظيفية البنيوية 32
المطلب الخامس: اقتراب الكوربوراتية 33
الفرع الأول: مفهوم الكوربوراتية 33
الفرع الثاني: الخصائص المشتركة للنظم الكوربوراتية 34
الفرع الثالث: أشكال الكوربوراتية عبر المجتمعات 34

الفصل الثاني: دراسة النظام السياسي الجزائري
المبحث الأول: نظرة على النظام السياسي الجزائري 38
المطلب الأول: الظروف التاريخية لعودة الدولة الجزائرية بعد الاستقلال..... 38
الفرع الأول: ميلاد الدولة الجزائرية المستقلة 38
الفرع الثاني: أزمة الشرعية وأحداث صيف 1962..... 39
المطلب الثاني: حزب جبهة التحرير جهاز من أجهزة الدولة. 43
المبحث الثاني: التحول الديمقراطي في الجزائر 45
المطلب الأول: العوامل الداخلية للتحول الديمقراطي في الجزائر 45
الفرع الأول: العوامل السياسية..... 45
الفرع الثاني: العوامل الاقتصادية والاجتماعية 56
الفرع الثالث: العوامل الثقافية والإدارية..... 62
المطلب الثاني: العوامل الخارجية للتحول الديمقراطي في الجزائر..... 68
الفرع الأول: الضغوطات السياسية الدولية..... 68
الفرع الثاني: الضغوطات الاقتصادية الدولية 69
المبحث الثالث: النظام الدستوري الجزائري بين الأحادية والثنائية 72
المطلب الأول: تكريس الأحادية 72
الفرع الأول: السلطة الواحدة والموحدة في أول دستور للدولة الجزائرية المستقلة 73
الفرع الثاني: حزب جبهة التحرير جهاز من أجهزة الدولة 78
الفرع الثالث: طبيعة العلاقة بين حزب جبهة التحرير والدولة 79
الفرع الرابع: السلطة في ظل نظام 19جوان 1965 81
المطلب الثاني : تكريس الثنائية والتخلي عن أحادية السلطة التنفيذية 90
الفرع الأول: مبررات التراجع عن الأحادية 90
الفرع الثاني : تنظيم السلطة التنفيذية في ظل الثنائية التي اقرها دستور 1989..... 92
المطلب الثالث: التعديل الدستوري لسنة 2008والتراجع عن ثنائية السلطة التنفيذية. 98
الفرع الأول : المبررات السياسية..... 98

الفرع الثاني : المبررات الدستورية..... 99
المبحث الرابع: المجتمع المدني في الجزائر 100
المطلب الأول: الإرهاصات والسياقات..... 100
المطلب الثاني: المجتمع المدني في الجزائر في ظل الحراك العربي الراهن 101
المطلب الثالث: الإصلاحات السياسية في الجزائر..... 103
الفصل الثالث: الحراك العربي
المبحث الأول: الإطار النظري للحراك العربي 109
المطلب الأول: الوطن العربي معطيات عامة..... 109
المطلب الثاني: الواقع القطاعي في العالم العربي 110
الفرع الأول: الوضع الاجتماعي والثقافي 110
الفرع الثاني: الوضع الاقتصادي 111
الفرع الثالث: الواقع السياسي..... 112
المطلب الثالث: مفهوم الحراك العربي وسياقاته..... 114
المبحث الثاني: الحركات الاجتماعية في الوطن العربي 115
المطلب الأول: الخلفيات القطاعية للحراك الاجتماعي العربي 115
المطلب الثاني: دور حركيات المجتمع المدني في الحراك العربي 116
الفرع الأول: المجتمع المدني التونسي ودوره في سياق الحراك العربي..... 116
الفرع الثاني: ابرز أقطاب المجتمع المدني التونسي 118
المبحث الثالث : نتائج الحراك العربي على النظام السياسي العربي..... 120
المطلب الأول: مدلول الفوضى الخلاقة..... 120
المطلب الثاني: طبيعة الدور الأمريكي في الثورات العربية..... 123
الفصل الرابع: تكيف النظام السياسي الجزائري
المبحث الأول : تكيف النظام السياسي الجزائري من زاوية المقاربة النسقية..... 125
المبحث الثاني: تكيف النظام السياسي الجزائري من زاوية المقاربة المؤسساتية الحديثة..... 128
أولا- مؤسستي الرئاسة والعسكر: 128

1- المؤسسة العسكرية والهيمنة على الحياة السياسية في المرحلة الأحادية: 128
2-مرحلة الانفتاح السياسي وتراجع دور المؤسسة العسكرية: 132
3- أسباب ومبررات تدخل المؤسسة العسكرية في الحياة السياسية في الجزائر: 134
ثانيا- المجتمع المدني: 137
المبحث الثالث: تكيف النظام السياسي الجزائري من زاوية المقاربة البنيوية الوظيفية والاتصالية والكربوراتية... 138
خاتمة : 141
قائمة المصادر والمراجع